وزارة التعليـــــم العالــي والبحــث العلــمي

جــامعة الدكتــور يحي فــارس بالمديــة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

الدراسات العثمانية من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

(ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، والنظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية)-أنموذجا-

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعــداد الطالبتين:

أمــال بومرداس

فايـزة ربــحي

إشــــــراف:

أ.عبد الرحمان نواصر

السنة الجامعية: 1436-1437هـ /2015-2016م



رسالة شكر

بعد التوفيق من الله عز وجل نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ نواصر عبد الرحمان المشرف على هذا البحث، الذي لم يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات طوال فترة تحضير هذا البحث.

كذلك نشكر سلوى ربحي التي ساعدتنا في كتابة المذكرة جزاها الله خيرا.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لجميع أساتذة المشوار الدراسي من الابتدائي الى غاية نهاية المشوار الدراسي.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع فجزاهم الله خيرا.

الإهداء

الحمد لله وصلى الله على خير الأنام ومن هو للرسل ختام سيدنا محمد وآله وأصحابه الكرام وبعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي أحمل إسمه بكل إفتخار.إلى من شقي وتحدى وتعب لأتعلم،إلى الرجل الذي دفع بي قدما نحو الأمام ولم يبخل عليا بشئ في الحياة،إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى أبي العزيز "محمد".

وأهدي جهدي إلى السيدة التي كانت سندا لي في الحياة وعونا في كل المشاق والصعوبات،إلى التي علمتني كلمة الشرف والحياة إلى تلك المرأة أمي العزيزة "عيدة".

إلى من أحبت العلم ولم تتعلمه الى من أفنت حياتها لنتعلم ودعمتني بدعائها ومنحتني الحب والحنان وربتني بلطف جدتي الغالية اطال الله في عمرها"مباركة".

إلى إخوتي "أحمد"و"فؤاد"وأتمنى لهم النجاح في الحياة.

إلى"ربحي فايزة "التي شاركتني في بحثي إلى أختها "سلوى".

إلى رفيقات دربي الذين عشت معهم مدة 5 سنوات في غرفة واحدة:حورية راحم ،نورة بوعلاقة، هدى بصاشي(ذكريات لا تنسى).

إلى أعز صديقاتي:(نوال دحماني،فريدة حبيب،العلجة عواد،هاجر بريكي،حورية حمداني).

إلى باقي الأصدقاء الذين درست معهم في مرحلة الثانوي.

إلى كل من أعرفهم خاصة "أمين"وإلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد

آمال

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا و يسر أمرنا ولم نكن لنصل إلى هذا لولا فضله عز وجل

أما بعد فالصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم تسليما.

أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى من أوصانا الله بهماخيرا ولن أفيهما حقهما مهما كتبت ومهما حييت .

أمي و أبي العزيزين حفضهما الله لي.

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في حياتي إخوتي الأعزاء .

سلوى التي ساعدتني ،يوسف ،أسامة ،مروان ،وأختي الصغيرة إكرام ,وكتكوت عادل

حفظهماالله ووفقهم في حياتهم.

.إلى كل الأهل والأقارب خاصةخالتي حورية وزوجها مبرك وإلى بنات عمي .

إلى كل صدقاتي من قريب ومن بعيد دون استثناء.

إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل "أمال".

إلى كل من نسيتهم أقدم لهم أسمى التقديرات ومعاني الحب.

فايزة

قائمة المختصرات:

بالعربية:

ج	الجزء
ط	الطبعة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعليق
ع	العدد
ص	صفحة
ص ص	عدد الصفحات
مج	مجموعة
و	وثيقة
ط خ	طبعة خاصة
د ط	دون طبعة
د س ن	دون سنة نشر

بالفرنسية:

Ipid	المرجع نفسه
Op.cit	مرجع سابق
P	صفحة
P p	عدد الصفحات

مقدمة

مقدمة:

يعد العهد العثماني من حيث الأحداث التاريخية المهمة التي عرفها بحق عهدا مهما في تاريخ الجزائر العثمانية، بدأ في النصف الأول من القرن 16 م و إنتهى في النصف الأول من القرن 19 م، و يعتبر العهد العثماني في تاريخ الجزائر ثري بالأحداث و التطورات الداخلية و الخارجية، و تعتبر الفترة التي تشكل فيها الكيان السياسي للجزائر في إطار الحماية العثمانية كل ذلك أكسب الجزائر أثناءه تنظيمات سياسية و إدارية و إجتماعية و إقتصادية مما فرض على الباحث في الدراسات العثمانية مقاربة جديدة و نظرة موضوعية في التعامل مع الإشكاليات و القضايا التي يطرحها العهد العثماني من تاريخ الجزائر.

و في هذا الإطار تندرج دراستنا الموسومة ب" الدراسات العثمانية من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني (ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، و النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية أنموذجا)، و ذلك كمحاولة لفهم الدراسات المتنوعة حول الفترة العثمانية باختلاف مصادرها و توجهاتها المتباينة من حيث الآراء و الأحكام المتعلقة بها، و نجد هذه الدراسة تأثرت أيضا بالميول الثقافية و الرؤى الفكرية و القناعات الذاتية مما أثر على تناولها بوجهات نظر مختلفة.

و تعد كتابات ناصر الدين سعيدوني للعهد العثماني بحق تأسيس لمقاربة تاريخية مقارنة تسمح بالنظر للتاريخ الجزائري في العهد العثماني من نافذة أكبر و أفق أوسع من خلال إستخلاصه للدروس و الإستنتاجات من التطور التاريخي و ذلك من خلال تميز كتاباته بالتنوع و التعدد في موضوعاتها و آفاقها التاريخية و الفكرية و هي تمثل مكتبة تاريخية في حد ذاتها حول الدراسات العثمانية بمختلف مجالاتها، و ذلك على حد قول ناصر الدين سعيدوني بأن الكتابات التاريخية ليست ثقافيا بل هي ضرورة ملحة في وقت كثر فيه المتعلمون و الهواة و قل فيه الكتاب الباحثون و المبدعون.

و من **دواعي اختيارنا للموضوع** الرغبة في التعرف على أهم ما أنجز من دراسات حول الفترة العثمانية، وحب البحث و الإطلاع على التاريخ الحديث و ذلك لما تحتويه من أحداث تستحق الوقوف عندها و النظر إليها ودراستها، كذلك الرغبة الكبيرة في الإطلاع على المؤرخ كتاباته حول الفترة العثمانية، و فرة المادة العلمية حول الموضوع، بالإضافة إلى عدم إنجاز مذكرة أو رسالة إستقطبت الدراسات العثمانية الخاصة بناصر الدين سعيدوني على حسب علمنا.

و بالنسبة **لأهمية الدراسة** منها: إبراز أهمية الكتابين ورقات جزائرية و النظام المالي ، و إعطاء صورة شاملة عن كتابات المؤلف و مقالاته و بحوثه و أعمال أخرى، و أيضا لتقصي أهم الحقائق و القضايا التي وقف عندها و تناولها بكثرة في كتاباته، و إثارته للعديد من النقاط التي ينبغي الاعتماد عليها في الدراسات و إعتماده على وثائق الأرشيف العثماني، و الإحصائيات، العملات و الى غير ذلك من الدراسات،التعرف على طريقة كتابة المؤرخ ومنهجيته .

و يتركز الموضوع على معالجة **إشكالية** متمثلة في: ماهو منهج ناصر الدين سعيدوني في الكتابة التاريخية في العهد العثماني ؟

أما فيما يخص **الدراسات السابقة للموضوع** لا نكاد نجد لموضوع الدراسة الكثير من المواضيع التي درست كتابات ناصر الدين سعيدوني إلا من باب الإشارة إليه أو تخصيص حيز صغير من الدراسة لها،و هذا ما نلاحظه خاصة في الكتب مثل كتاب "ودان بوغفالة" بعنوان المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر و كتاب" بوضرساية بوعزة" تحت عنوان رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، أما في موضوع الدراسة فلم نجد بحث مخصص و معمق لها.

و أما **المنهج** الذي إتبعناه في دراستنا لهذا الموضوع هو المنهج التاريخي و التحليلي و المنهج التاريخي المقارن، فالتاريخي يهدف إلى تتبع الحقائق التاريخية و النظر إلى الحدث التاريخي لذلك إستعنا به لتتبع الوقائع و الحقائق التاريخية التي تعكس موضوعنا، و بالنسبة للمنهج التحليلي فكان لتحليل الوقائع و شخصية المؤلف و ذلك حسب ما يقتضيه البحث التاريخي مع المادة العلمية التي توفرت لديه ،وبالنسبة للمقارن فكان من خلال مقارنتنا لدراسات سعيدوني بالدراسات الأخرى.

و بالنسبة **للخطة** فقد إعتمدنا فيها على ثلاثة مباحث:

ففي المبحث الأول: خصصناه ببعنوان ناصر الدين سعيدوني مؤرخا و إعتمدنا فيه على ثلاثة عناصر، العنصر الأول تناولنا فيه تعريفه، مولده و نشأته و تعليمه ،و العنصر الثاني تناولنا إنتاجه العلمي من كتب و مقالات و بحوث و أعمال أخرى، أما العنصر الثالث فخصصناه للتعريف بالكتابين و أهميتهما.

و بالنسبة للمبحث الثاني: فقد أدرجناه تحت عنوان دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني الذي تناولنا فيه عدة قضايا متعلقة بتاريخ الجزائر العثمانية، فأول عنصرة للموضوع كانت دراسات منهجية للجزائر العثمانية فتطرقنا فيها إلى الدراسات من منظور فرنسي عربي على حسب الكاتب

و مختلف وثائق الأرشيف من أوروبيةو جزائرية و تركيةو المصادر المحلية التي تحدثت على هذه الفترةو أهميتها. أما العنصر الثاني فكان تحت عنوان محطات في الجانب السياسي و العسكريو الإداري الذي تناولنا فيه مختلف الأحداث و أبرزها التي جرت في الجزائر أثناء العهد العثماني و التي تمثلت في ستة قضايا، أما العنصر الثالث فخصصناه للجانب الإقتصاديو الإجتماعي من تاريخ الجزائر، و ذلك من خلال إبراز أهم محطات هذين الجانين من نظرة الكاتب إلى نظرة توسعية تحليلية من خلال مصادر و مراجع في إطار البحث.

أما المبحث الثالث:و الذي خصصناه لكتاب النظام المالي في أواخر العهد العثمانيو الذي تناولنا فيه بصفة شاملة الأوضاع الإقتصاديةو النظام المالي للإيالة الجزائريةو نمطيتها، فكان العنصر الأول تحت عنوان أوضاع الجزائر العثمانية بصفتها المؤثر الأول على النظام المالي، أما العنصر الثاني فتناولناه بعنوان تأثيرات النظام المالي و ذلك من خلال تطرقنا للعوامل الداخلية و الخارجية التي أثرت على النظام المالي و كيف، أما العنصر الثالث فخصص للرسوم المالية و ما تعلق بها من مصادر الدخل و أنواعها و وجوه الإنفاق بإختلافهاو العملةو الخزينة الذين يعتبران الوريد النابض لكل دولة.

نقد المصادر والمراجع: اعتمدنا على جملة من المصادرو المراجع و من أهمها:

الوثائق العثمانية بالمكتبة الوطنية بالحامة(3190)هذه المجموعة عبارة عن وثائق مختلفة متمثلة في مراسلات وصلت إلى باشوات الجزائر من الباب العالي ومن وكلائهم في مختلف اللو لة العثمانية وتشمل بذلك الفترة مابين عامي(1748-1830م).

المصادر بالعربية: المرآة لحمدان بن عثمان خوجة و الذي يعتبر من أبرز المؤرخين للفترة الحديثة حيث تناول في كتابه أهم ما تميز به الحكم العثماني في الجزائر و عالج مختلف الجوانبو القضايا من تاريخ الجزائر في العهد العثماني و إمتيازه بأسلوبه التاريخي المباشر في تحليله للأحداث التاريخية.

مذكرات النقيب الأشراف للحاج أحمد الشريف الزهار و الذي حققه أحمد توفيق المدني و هو مصدر مهم لما يقدمه من معلومات قيمة عن الفترة العثمانية و يعتبر شاهد عيان من جهة و من جهة أخرى يعتبر شخصية لها مكانة كبيرة من حيث المنصب الذي يشغله بعد وفاة والده.

الأجنبية: منها المترجمة إلى العربية، كمذكرات القنصل الأمريكي ويليام شالر الذي تضمنت معلومات هامة و إشارة للأوضاع السائدة من الناحية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية بالإضافة إلى

مذكرات سيمون بفايفر الأسير الألماني، و بحكم منصبه كطبيب كان مقربا إلى الحكام و قدم معلومات عن الأسرى و عن الحصار البحري للجزائر.

أيضا إستعملنا في بحثنا مصادر بلغتها الأصلية التي عرفتنا على بعض الأحداث بالجزائر و التي كانت موضوع الدراسة كرحلة شاو المترجمة من اللغة الإنجليزية إلى الفرنسية و التي تحمل عنوان

VOYAGES DANS LA REGENCES D'ALGER AUX XVII^{E} SIECLE

و من المراجع المهمة أبو" القاسم سعد الله" في سلسلته تاريخ الجزائر الثقافي خاصة ما تناولناه في قسم المنهجية، كذلك" ناصر الدين سعيدوني" و الذي إعتمدنا على الكثير من كتبه خاصة الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر الذي تناول فيه القطاع الريفي بمختلف ضرائبه، أيضا إعتمدنا على كتاب "لصالح عباد "بعنوان الجزائر خلال الحكم التركي و الذي تطرق فيه إلى العهد العثماني بالتفصيل.

و من **الصعوبات** التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع هي تعريفنا للمؤلف و الذي لم نجد عنه سوى كتابين، ولم نستطيع ترتيب لقاء معهو كذلك وجدنا صعوبات في كتاب النظام المالي خاصة في عنصر أوجه الانفاق والذي لم نتمكن من الوصول إلى وثائق الأرشيف، و رغم كل هذا إلا أننا بذلنا مجهودا لإنجاز هذا الموضوع.

المبحث الأول

ناصر الدين سعيدوني مؤرخا

1-**التعريف به:**

- مولده ونشأته
- تعليمه

2-**إنتاجه العلمي:**

- الكتب
- مقالات وبحوث وأعمال أخرى

3-**التعريف بالكتابين:**

- من حيث الشكل والمحتوى العام
- أهمية الكتابين

تكتسي الدراسات العثمانية بالجزائر أهمية خاصة سواءا لدى القارئ أو الباحثين المختصين وذلك لما تثيره من تساؤلات وآفاق للبحث وتوجهات للدراسة التاريخية، وذلك نتيجة لخصوصية مصادرها التاريخية وتباين موقف المؤرخين حول رصد وتقييم الأحداث التي إرتبطت بها ونوعية الحكم الذي ميزها.

فالدراسات العثمانية والتي تمثل العهد العثماني من تاريخ الجزائر (1518-1830م)، فهي تغطي فترة العصور الحديثة وهي فترة مهمة وحاسمة من تاريخ الجزائر باعتبارها حلقة وصل بين العصور الإسلامية بمختلف أوضاعها (الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الدينية) ،وبين الفترة الاستعمارية وما تحمله إتجاه هذه الفترة في مختلف مجالات الحياة، والفترة العثمانية تعتبر ذاكرة تاريخية للجزائر من الحيز الزماني الذي إحتلته ،ومن خلالها إكتسبت الجزائر خصوصيتها المتميزة،وأعطت للوطن الجزائري مواصفاته الخاصة ومقوماته الأساسية ففيها تبلورت خصوصيات الكيان الجزائري من حيث النظام السياسي والعلاقات الدولية كباقي ولايات المغرب العثمانية (تونس- طرابلس)، تطورت في ظرف ثلاث قرون من تبعية مباشرة، فقد كانت جبهة الجهاد البحري في مواجهة المد الإسباني في سواحل بلاد المغرب في القرن 10هـ/16م، وذلك في عهد البايلربايات 1518-1587م، ثم تحولت إلى إقليم تخوم و ولاية حدود تحافظ على التوازن الدولي بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الإسبانية في غرب المتوسط أثناء عهد حكم الباشوات 1588-1659م، وتصبح قوة محلية لها وضع مميز في منطقة المغرب العربي عندما تولى أمرها الآغوات في 1659-1671م.

لتنتهي إلى وضع الدولة المستقلة في عهد الدايات الباشوات 1710-1830م، بحيث لم تعد تربطها بإسطنبول سوى إعتبارات أدبية ومصالح متبادلة، تستند إلى مبدأ التضامن الإسلامي وترتكز على أحقية السلطان العثماني باعتباره الخليفة الشرعي لعامة المسلمين، الأمر الذي مكن حكام الجزائر من ممارسة سياسة حقيقية سواءا في أمورهم الداخلية أو علاقاتهم الخارجية مع أوروبا.[1] وبهذا فإن العهد العثماني من تاريخ الجزائر كان خاتمة للعصور الاسلامية وبداية للفترة الحديثة فهو حلقة وصل بين الجزائر الإسلامية الأصيلة وبين المشروع الإستعماري الفرنسي الدخيل على الجزائر، وهذا

[1] ناصر الدين سعيدوني: **واقع وآفاق الدراسات العثمانية بالجزائر عرض تعريفي ونظرة تقييمية**، محاضرة سمينار، قسم التاريخ، الكويت، 2003م، ص ص10-20.

ماجعل الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية متنوعة من حيث مصادرها وتوجهاتها، ومتباينة من حيث الآراء والأحكام المتعلقة بها لكون المادة التاريخية تتجاوب مع الثقافة العامة.وتنقسم الكتابات التاريخية حول العهد العثماني من تاريخ الجزائر التي أنجزت قبل 1962م في مجملها إلى مساهمتين فرنسية وجزائرية في تاريخ الجزائر العثمانية، وكان لكل مساهمة تأثير في توجيه وتطوير الدراسات العثمانية في الجزائر بعد الاستقلال، وبمثابة أرضية لما سوف يكتب عن الجزائر العثمانية منذ الاستقلال1962م كما كان لها إنعكاس على طبيعة المادة التاريخية في حد ذاتها، والأحكام المتعلقة بها والمناهج المطبقة.[1]

ونجد في طليعة من نشر المصادر العربية من تاريخ الجزائر في العهد العثماني محمد بن شنب ونور الدين عبد القادر ومحمد بن عبد الكريم ورابح بونار والمهدي بوعبدلي، مبارك الميلي، عبد الرحمان الجيلالي، أبو القاسم الحفناوي، وأحمد توفيق المدني، وساهم به لاحقا مؤرخون آخرون منهم أبو القاسم سعد الله ويحي بوعزيزوكذلك ماحققه ونشره حول الفترة العثمانية كل من محمد بن عبد الكريم، وأبو القاسم سعد الله، ويحي بوعزيز، وناصر الدين سعيدوني الذي نحن بصدد دراسته الذي تناول الفترة العثمانية إنطلاقا من وثائق الأرشيف ورجوعه إلى المصادر الأولية.[2]

---

[1] المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة، الأسعار، المداخيل)**، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 5-19.

[2] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص ص 21-25.

1- التعريف به:

مولده ونشأته:

ولد ناصر الدين سعيدوني ابن المولود بن مصطفى بتاريخ 10 جويلية 1940م ببلدية بئر الشهداء (بزاوية بن مرزوق) ولاية أم البواقي، وقد قضى طفولته بها إلى غاية 07 سنوات ثم نقل إلى التلاغمة وتربى تربية دينية.[1]

وينتمي ناصر الدين سعيدوني إلى أسرة تعود أصولها إلى كتلة بلزمة الجبلية التي تعتبر الجناح الغربي لجبال الأوراس، وأسرته تمثل نموذجا للأسرة المرابطية الريفية الكبرى التي ساهمت في المحافظة على روح الشعب الجزائري بتلقين أسس اللغة العربية والدين الإسلامي في الأوساط الريفية، إذن فسعيدوني ينتمي إلى جيل من أبناء الريف الجزائري بحيث أنه شب في ظروف أربعينات وخمسينات القرن العشرين التي شهدت تقلبات إقتصادية و إجتماعية التي غيرت حياة الكثير من الأسر والتي اضطرت إلى ترك مواطنيها الأصلية والإنتقال إلى المدن للعيش، كما أن المثبطات والمحيطات لم تمنعه من مواصلة تعليمه.[2] وقد نشأ أيضا سعيدوني في فترة عرفت فيها الجزائر نمو الفكر الوطني لتحرر ي الذي تبنته الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين.[3]

تعليمه:

كانت بداية تعليمه في مسقط رأسه بزاوية بن مرزوق، وفيها تلقى تعليمه الأول الذي إنتصر على حفظ القرآن، وهي القاعدة الأساسية للقراءة والتعليم والتي دفعته أكثر للتطلع للمستقبل.[4] ورغم موقعه الإجتماعي والأسري والظروف السائدة في نهاية الفترة الاستعمارية إلا أنه لم يتبع طريقة التعليم الرسمي الممهد لسبل النجاح المادي والاندماج المهني في المنظومة الإجتماعية و الإقتصاديةو الإدارية التي أوجدها الواقع الإستعماري في الجزائر، بل بدأ دراسته الابتدائية في المنظومة التربوية التي أوجدتها جمعية

---

[1] بوضر ساية بوعزة: **رواد المدرسة التاريخية الجزائرية** ،د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص202.

[2] ودان بوغفالة: **المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر**، د ط ، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2014م ص ص40-41.

[3] بوضر ساية بوعزة: مرجع سابق، ص203.

[4] المرجع نفسه، ص204.

العلماء المسلمين[1]المعروفة بالتعليم الحر[2]وقد قضى بهذه المرحلة مدة 3 سنوات، لكن الظروف دفعت أسرته بالتنقل إلى مدينة قسنطينة عام 1951م، فسجل بمدرسة التربية والتعليم قصد مواصلة تعليمه الإبتدائي وتحصل لأول مرة على شهادة من تلك المدرسة سنة 1955 م، وبذلك واصل تعليمه بتشجيع من أسرته وخاصة والده.

وقد أكمل دراسته الثانوية بمعهد الشيخ عبد الحميد بن باديس، ولكن بسبب الظروف القاسية انقطع على الدراسة عام 1958م، لكنه لم يمتنع عن التعليم وإعتمد على نفسه في تطوير ثقافته وساعده والده في ذلك، وفي هذه الفترة لم تكن حياته مستقرة فانتقل إلى عنابة وبعدها عاد إلى قسنطينة ثم رحل إلى بجاية وذلك بسبب ظروف الثورة الجزائرية.[3]

وبعدها كان انتقاله إلى مدينة الجزائر تحولا في حياته الشخصية وذلك لتزامنها مع السنوات الأولى للإستقلال، فنجح في امتحان دخول الجامعة وبذلك حقق طموحه العلمي والعملي فنال أول شهاداته الجامعية وتأكد فيها توجهه إلى تخصص تاريخ، [4] وحاز على شهادة الكفاءة في التاريخ والجغرافيا من معهد الدراسات العربية بجامعة الجزائر عام 1966م محرزا الرتبة الأولى في الدفعة. بعدها إنتقل إلى الدراسة المتخصصة فاختار التاريخ ميدانا لتعليمه العالي، فتحصل على شهادة الليسانس في التاريخ من كلية الآداب بجامعة الجزائر في عام 1969[5] ثم تحصل على شهادة الليسانس في الجغرافيا من نفس الكلية بتقدير ممتاز في سنة 1971م، وقد استطاع أن يبلور شخصيته علميا، وبدأت تفتح أمامه أبواب التدريس الجامعي.[6]وبعد السنة المذكورة بخمس سنوات توجهت دراسته بالحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث والمعاصر عام 1974م بتقدير ممتاز، وبعد ذلك تحصل على منحة دراسية سمحت له بالتسجيل في إحدى الجامعات الفرنسية وإختار جامعة آكس آن

---

[1] **جمعية العلماء المسلمين**: تأسست في 05 ماي 1931م وتعتبر حركة ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوروبية وبعث الروح الوطنية في النفوس...الخ .أنظر: (عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م، ص244).

[2] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص41.

[3] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص ص205-206.

[4] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص42.

[5] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص207.

[6] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص43.

بروفانس.[1] وناقش رسالة دكتوراه في هذه الجامعة في ماي 1988م، [2] وإكتسب بعد ذلك سمعة دولية وتجاوز إسمه لحدود القطر الجزائري فاتسعت تجربته التعليمية والأكاديمية والبحثية إلى البلاد العربية والغربية إذ عمل أستاذا بجامعة آل البيت بالمفرق (الأردن) في 1996م 1998م ،وبعدها عمل في جامعة الكويت 2001م و2011م وبعد ذلك إمتدت تجربته إلى الشرق العربي وإلى الغرب الأوروبي بمشاركته في مشاريع بحث دولية.

وبعد عودته إلى الجزائر قام بأداء العديد من المهام الإدارية والعلمية خلال مساره الأكاديمي مثل: عمل كرئيس لدائرة التاريخ بدائرة العلوم الإجتماعية بجامعة الجزائر 1979م و1981م ثم مديرا بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر 1979 م و1981م ثم مديرا بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر 1984 م و1988م.

وعمل كمشرف على مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ لفترة طويلة ومعايير جزائرية، وبلغت 12 عدد من 1986م إلى 1999م، ثم تولى رئاسة هيئة تحرير مجلة الإنسانيات لكلية العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر من 2001م إلى 2002م.

وإتخذت الكتابة التاريخية للأستاذ ناصر الدين سعيدوني بالتدريج منحا موسوعيا وذلك لغزارة إنتاجه العلمي.[3]

---

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص208.

[2] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص47.

[3] المرجع نفسه، ص ص52-55.

2-إنتاجه العلمي:

-الكتب:

ناصر الدين سعيدوني مؤرخ وبروفيسور له العديد من الكتب، وقد بدأ الكتابة التاريخية في المرحلة الثانية من مشواره العلمي والذي بدأه بعد مناقشته لرسالة الدكتوراه الدور الثالث للتاريخ الحديث والمعاصر وتواصلت بحصوله على دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الانسانية بجامعة فرنسا اكس آن بروفانس، وبعد تقلده الدرجة الأستاذية في الجامعة الجزائرية والجامعات الأجنبية، بدأ بانتاجه العلمي المتنوع وخصص جل وقته للكتابة ويراجع ما يكتبه تكرارا ومرارا، ومن ثمار الأستاذ الدكتور سعيدوني العلمية [1]

-الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830م) وهو الترجمة العربية لأطروحة جامعية ضخمة كتبت باللغة الفرنسية للحصول على شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة إكس آن بروفانس تحت اشراف روبير مانتران ونوقش في 20/ماي/1988م، وقد صدر هذا الكتاب عن دار البصائر بالجزائر 2013م.

وتناول فيه الجانب الإقتصادي و الإجتماعي للاقليم المركزي للجزائر في العهد العثماني وقسم الكتاب إلى 3 أقسام فالأول تناول فيه الوسط الطبيعي والوضع البشري والقسم الثاني النشاط الإقتصادي للاقليم والقسم الثالث تحدث عن الحياة الإجتماعية في أرياف دار السلطان من منظور الحياة اليومية والصحية.[2]

-النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م): هو أطروحة جامعية للحصول على دكتوراه الدور الثالث.[3]

---

[1] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص 50.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني (1791-1830م)**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص 11-12.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ط1، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979ص 8.

-قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م) لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد، [1] هذا الكتاب مخطوط قام المؤلف بتحقيقه ويحتوي بالتفصيل على صلاحيات المحتسب والتعامل التجاري اليومي وأهم المواد الاستهلاكية المعروضة في السوق والنشاط الإقتصادي والمبادلات التجارية والمعاملات المالية التي تميز به الحكم العثماني بالجزائر والنظام الجبائي وطرق استخلاص الضرائب في الجزائر.[2]

-ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، هو عبارة عن أبحاث علمية دقيقة في مواضيع شتى من تاريخ الجزائر،نشرها المؤلف في مجلات علمية وبعدها جمعها في شكل كتاب.[3]

-دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر هذا الكتاب هو عبارة عن بحوث حول احداث تاريخية لها صلة بالأندلس و تطرق فيه للحضور والتأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر بما يؤكد وحدة المغرب الإسلامي وتواصل أقطاره قبل ضيا ع الأندلس.[4]

-الملكية والجباية: باعتبار الملكية والجباية مكونين أساسيين في تنظيم المجتمعات وفي تبلور شخصية الأمم تحدث فيه على ملكية الأرض بالمغر ب العربي في العهد العثماني، والعوامل المتحكمة فيها ووضعية الأراضي وأنواعها والقضايا المتعلقة بها، وتحدث عن ملكية الأرض بالجزائر أواخر العهد العثماني.[5]

---

[1] **عبد الله بن محمد الشويهد**: ينحدر من إحدى العائلات الغنية ذات النفوذ والمال والمكانة الإجتماعية المتميزة لمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية وعائلته تولت أعمال التجارة وبعضهم أمين أمناء السوق. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني: **قانون أسواق مدينة الجزائر**،ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012 م، ص15).

[2] المرجع نفسه، ص ص32-33.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000م، ص 718.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات أندلسية و مظاهر التأثير الأبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، الجزائر، ص09.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **الملكية والجبائية**، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 249-251.

-الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 الى القرن 19م: يتضمن ثماني دراسات حول الوقف، الدراسة الأولى في شكل فصل تمهيدي بعنوان من خلال وثائق الوقف والثانية بعنوان إمكانيات وأهمية هذه الوثائق والثالثة بعنوان الجهاز المكلف بإدارة الأوقاف وتسييرها نهاية العهد العثماني، والرابعة صورة لوضعية الأوقاف ودورها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، والدراسات الأخرى تناولت: الأوقاف باقليم مدينة الجزائر نهاية العهد االعثماني، وضعية الأوقاف الزراعية بفحوص مدينة الجزائر، دور مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين في سجم علاقات متميزة بين الجزائر والحجاز، أوقاف الأندلسيين.[1]

-الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12-13هـ/18-19م:هو عبارة عن أعمال ندوة علمية في الجزائر كانت ما بين 29 و30 ماي 2001م حول الوقف باعتباره عاملا اجتماعيا واقتصاديا وواقعا روحيا وثقافيا، وركزت الدراسة على التعريف بمصادر الوقف الخاص والوقف في إطاره العام والتعامل مع ظاهرة الوقف من خلال النظرة المعاصرة وطرح مسألة الوقف في المدن وأقاليم جزائرية أخرى.[2]

-عصر الأمير عبد القادر: هو الذي أسس فيه لمقاربة جديدة في أبعاد شخصية الأمير تجاوزت المقاربة التقليدية عن فكرة الزعيم البطل.[3]

-القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط للحاج أحمد بن عبد الرحمان الشقراني[4]: هو مخطوط يدلنا على أوضاع الغرب الجزائري بالتحديد خلال حقبة مهمة من القرن 19م، تضمن أحداث متعددة وقضايا متفرقة منها ما عاصره (الشقراني)، ومنها ما نقله عن غيره من المؤرخين ويبدأ حديثه بثورة بوعمامة و إنتقام الجيش الفرنسي و إنتفاضات الغرب الجزائري وشخصية الأمير عبد القادر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى 19م**، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 6-7.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12-13هـ/18-19م**، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص210-212.

[3] ناصر الدين سعيدوني،: **عصر الأمير عبد القادر**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص13.

[4] **أحمد بن عبد الرحمان الشقراني**: ينسب إلى قبيلة بني شقران التي تقطن المنطقة بين مستغانم و غريس وعاشر فترة من حياته بمدينة معسكر (النصف الثاني من ق 13هـ/19م) وقد تأثر بالأحداث التي شهدتها البلاد الجزائرية في تلك الفترة. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني: **القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص95).

ومجاعات وأوبئة وتحدث عن يوسف ابن تاشفين ودولة بني مرين والاستيلاء الاسباني على وهران..الخ.[1]

-الشرق الجزائري (بايلك قسنطينة اثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي) من خلال وثائق الأرشيف (مراسلات وتقارير ومذكرات)، والذي يتضمن وثائق أرشيفية مترجمة أولية ذات قيمة تفيد الباحثين في التاريخ الجزائري والذي يعود مجملها إلى الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي، وتتحدث معظمها عن الجوانب السياسية و الإدارية والواقع الإقتصادي و الإجتماعي، فتتعلق بموقف أعيان قسنطينة من جهاد صالح رايس وعرض حكم صالح باي وولايته وتعامله مع أعيان قسنطينة ونهاية صالح باي و إحتوى على رسالتين إحداهما لمحمد باي والأخرى لأحمدباي آخر بايات قسنطينة، [2] تناول أيضا تركة الحاج أحمد باي وأيضا ترجمة لمذكرة فرنسية وتسجيل نسب أولاد عبدي وأولاد أسرة بورك، ونقل حرفي لتقرير روسو حول أوضاع بايلك قسنطينة عام 1838م.

-رحلة العالم الألماني ج أوهابنسترايت (إلى الجزائر وتونس وطرابلس) 1732م والذي يقدم صورة لأوضاع الجزائر من منظور عالم ورحالة بعيد عن الفئة الجزائرية، مما يكسبها طبيعة الوثيقة التاريخية القيمة، وقد قسم سعيدوني هذا الكتاب في شكل رسائل، الأولى وجهها هابنسترايت إلى راعي الرحلة ملك بولونيا، وتسجيله للواقع كما عرفها عليه وتبدأ بمغادرة الرحالة من مدينة دريسدنا بألمانيا في أكتوبر 1731م ووصوله إلى الجزائر في جانفي 1732م، وسجل تقاليد السكان وأوضاعهم وسلوكهم، بينما الرسالة الثانية تضمنت أخبار جولته مع فرقة الجند داخل الأقاليم المحلية، أما الرسالة الثالثة فقد كتب ما شاهده عند انتقاله من مدينة الجزائر إلى عنابة ثم إلى تونس وفيما يخص الرسالة الرابعة تحمل أخبار سفره من تونس إلى طرابلس واستغرقت حوالي 10 أشهر.[3]

-وفي هذا الاطار أدرج كتاب مدينة الجزائر من خلال تقاليد وأوصاف الرحالة والجغرافيين والمؤرخين، ويتضح من خلال العناوين اهتمام المؤلف بمخطوطات تاريخية وبأدب الرحلات والتقاليد الذي يشكل

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط**، مرجع سابق، ص ص95-96.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص7-9.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **رحلة العالم الألماني ج أوهابنسترايت**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص ص 12-16.

معينا لا ينضب بالنسبة للمؤرخ الذكي الذي يعرف كيف يستخلص منه المعلومات ويطرح من خلالها إشكاليات حقيقية للتاريخ.[1]

-في الهوية والانتماء الحضاري: فهو كتاب يطرح قضايا جوهرية تمس تبلور الشخصية الجزائرية بحيث تحدث فيه عن أوضاع بلاد المغرب قبل الفتح الإسلامي من حيث الديانات، النشاطات، السكان، وتطرق إلى طرق انتشار الإسلام ببلاد المغرب.وتحدث عن واقع اللغات في الجزائر من حيث نمط العيش والنشاط الإقتصادي في الجزائر وعن مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية (القبائل نموذجا)، وتناول المسألة البربرية من حيث تأسيسها ونشاطها والحركة التبشيرية ببلاد القبائل.[2]

-الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية أرادها المؤلف أن تكون مرآة عاكسة ينظر من خلالها المجتمع الجزائري إلى ذاته من دون مزينات ومغالطات، ففي الفصل الأول يتعرض المؤلف إلى محاولات غلاة الاستعمار الأوروبي سلب خيرات الجزائر، والفصل الثاني يتناول فيه إعطاء تحليلات إدارية والحضارة العربية و الفصل الثالث يتعرض فيه غلى الثورة الجزائرية في ذمة التاريخ، والرابع تناول فيه القضايا العربية والاسلامية، والفصل الأخير يكشف فيه المؤلف عن همومه وأحزانه وتأثره بما آل إليه حال رجال الجزائر الذين ساهموا بخدمة وطنهم.[3]

-في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري: الذي يعرض فيه تجربته وتفاعله مع محيطه الثقافي والفكري وتقديره للرجال والمواقف ولم يحصر اهتمامه بالمجال الجزائري والمغاربي فأبدى اهتمأما بتاريخ أقطار المشرق العربي والغرب الأوروبي.[4]

-الإستيطان الفلسطيني مراحله ومصاعبه: هو ترجمة لأطروحة جامعية أنجزت في الثلاثينات من القرن الماضي وتظهر لنا المشروع الصهيوني وأبعاده من منظور المدافعين عنه، يحتوي الكتاب على عرض متكامل لنشاط الاستيطان اليهودي في فلسطين وفي خضم مواجهة الفلسطينيين لمشروع تهويد

---

[1] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص63.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **في الهوية والانتماء الحضاري**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص345-347.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص7-11.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص13.

فلسطين والهجرة اليهودية إلى فلسطين مع إحصائيات وخاصة الواقع الاستيطاني ما بين 1878-1914م وتعاون الحركة الصهيونية مع وعد بلفور.[1]

-أساسيات منهجية التاريخ: هذا الكتاب يفيد الطالب المبتدأ والباحث المتمكن على حد سواء لما فيه من دقة وتفصيل لأبعاد منهجية البحث التاريخين، فيتحدث فيه عن علم التاريخ والعلوم التي لها صلة به ومبادئ منهجية البحث التاريخي ومنطلقات الكتابة التاريخية ومعالجته وإشكالية التعامل مع التاريخ، ويتحدث كذلك عن النصوص الأساسية بمنهجية التاريخ والقراءات التاريخية.[2]

-تطور الكتابات التاريخية من جهد فردي إلى مفهوم حضاري: وهو كتاب شامل جامع لتوجهات الكتابة التاريخية منذ العصور القديمة، ويقدم قراءة موسوعية للمراحل الكبرى لتطور الكتابة التاريخية والمساهمين فيها في مختلف المجالات الحضارية.[3]

-في الشأن الخلدوني: خص به المؤلف المؤرخ المغاربي الكبير وضمنه تحليلا منهجيا لمقاربته التاريخية وحاول المقارنة بينه وبين كبار مؤرخي عصر النهضة في الغرب الأوروبي، وتناول فيه البيئة التي كتب فيها ابن خلدون مقدمته وإلى مقاربة تاريخية وفكرية بين أفكار ابن خلدون وآراء ميكافيلي في السياسة، وتطرق فيه أيضا قراءة استشراقية للواقع الجزائري من خلال تصور ابن خلدون، و أخيرا تعرض فيه إلى تتبع لمسيرة إبن خلدون عبر مراحل حياته المختلفة بأقطار المشرق والمغرب.[4]

-من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم ومؤرخين ورحالة وجغرافيين)، وهو الذي يعرف القارئ بالشخصيات التي نسجت خيوط التاريخ المغاربي بكتاباتها وتقاليدها وتكون هذا الكتاب من حوالي 79 ترجمة فتناول فيه مسح عام للأعلام الذين كان لهم إسهام معرفي في معرفة

---

[1] هاينز أوفيشر: **الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحله ومصاعبه**،ترجمة: ناصر الدين سعيدوني والدكتور معاوية سعيدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص10-12.

[2] ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص ص 379-383.

[3] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص65.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **في الشأن الخلدوني**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 5-6.

طبيعة تاريخية أو صفة جغرافية بمنطقة الغرب الإسلامي وتعريف على كل شخصية تاريخية مركزا على كل ما تميزت به دون إهمال المصادر والمراجع المعتمدة لكل ترجمة.[1]

-كتاب الكشاف: تضمن الإسهام المغاربي في مجال المعارف الانسانية (تاريخ-جغرافيا-رحلات-السير-مناقب-نوازل-الأحكام-التقاييد-برامج-فهارس) وهومحاولة إحصائية وتقويمية من القرن 14هـ/20م.[2]

- الجزائر في العهد العثماني: يتحدث به بصفة عامة عن تاريخ الجزائر بأحداثه وقضاياه، فالقسم الأول يتناول فيه التاريخ السياسي والعسكري بالجزائر أثناء العهد العثماني من التوسع الإسباني إلى الإلحاق العثماني، أما القسم الثاني يتطرق فيه إلى الإقتصاد والمجتمع بالجزائر أثناء العهد العثماني.[3]

-ولايات المغرب العثمانية: يتناول فيه 4 مباحث الأول يتحدث فيه عن العثمانيون والمغرب العربي (في العصور الحديثة ق16م) والقوى المحلية، بينما الثاني فيتحدث فيه عن الحياة الإقتصادية بكامل تفاصيلها،و أما المبحث الثالث فيتناول فيه المجتمع وولايات المغرب العثمانية، المبحث الرابع يتناول فيه الوضع الثقافي ونوعية الحياة الروحية والفنية.[4]

-دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "العهد العثماني": نلاحظ أن فصوله تكاد تنصب أساسا على الدراسات المحلية المحددة من حيث الرقعة المكانية والفترة الزمانية، يحتوي الكتاب على خمسة فصول، الأول يتناول فيه المنهجية والوثائق والثاني يتطرق فيه إلى التاريخ السياسي والثالث التاريخ الإجتماعي، وبالنسبة للفصل الرابع تطرق إلى التاريخ المحلي للمدن والأرياف، أما الفصل الخامس أعطاه عنوان وثائق تاريخية وهو يتعلق بالرسائل ومذكرات لمدينة قسنطينة ونهاية حاكمها صالح باي.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص13.

[2] ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص65.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص5-7.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **ولايات المغرب العثمانية**، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص207-209.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني** ،د ط،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م، ص ص 356-357.

-دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة ينقسم الكتاب إلى ستة فصول فيتناول فيهم ما يلي: منهجية التاريخ، أهمية الوثائق، المسالك والرحلات وأثرها الحضاري، التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي من أحوال صحية..الخ، ثورة ابن الاحرش، قضايا عربية معاصرة...الخ.[1]

-الجزائر في التاريخ "العهد العثماني" يحتوي الكتاب على قسمين الأول من تأليف سعيدوني يتناول فيه الجانب الإقتصادي و الإجتماعي من تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني بحيث يتطرق فيه إلى العوامل المتحكمة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي كنظام الحكم والنظام الإداري والقضائي والمالي...الخ، بينما الفصل الثاني فيتحدث فيه عن نوعية النشاط الإقتصادي بالمدن والأرياف (الزراعة، الصناعة، التجارة) والفصل الثالث يتناول فيه البنية الإجتماعية بالمدن والأرياف.

أما فيما يخص القسم الثاني فكان من تأليف الشيخ المهدي بوعبدلي بعنوان جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني بحيث يتناول فيه لمحة تاريخية عن الأوضاع الثقافية في بداية العهد العثماني، وبيان مواقف بعض العلماء والمفكرين الجزائريين...الخ، ويتطرق أيضا إلى النشاط الثقافي بالجزائر.[2]

أيضا نجد ناصر الدين سعيدوني له كتب باللغة الفرنسية حيث نجد منها ما يلي:

-L'Algérois Rural à la fin de l'epoque attomane de (1791-1830):

الحياة الريفية بإقليم الجزائر (1791-1830م): حيث يتناول الكتاب الجانب الإقتصادي و الإجتماعي للإقليم المركزي للجزائر في العهد العثماني المعروف بدار السلطان خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني (1830-1791م) فنجد القسم الأول يتناول الوسط الطبيعي والوضع البشري والقسم الثاني

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، ص ص313-314.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980م، ص245.

يتعرض للنشاط الإقتصادي بالاقليم التركي، أما القسم الثالث خصص الحياة الإجتماعية في أرياف دار السلطان.[1]

الملكية الجبائية: propriété et fiscalite-

يتناول هذا الكتاب خمسة فصول بحيث يتطرق فيهم إلى ملكية الأراضي في الجزائر في العهد العثماني وحالة الحياة الريفية في الجزائر العثمانية ولمحة عن الأراضي الميرية في العهد العثماني، وضرائب الأراضي الفلاحية في الجزائر العثمانية...الخ.[2]

Le waqf en algerie a l' epoque ottomane :الوقف في الجزائر في العهد العثماني: يتناول هذا الكتاب 7 فصول ويتحدث فيهم عن الجهاز المكلف بإدارة الأوقاف و0صورة لوضعية الأوقاف ودورها في الحياة وحالة الأوقاف بمدينة الجزائر وغيرها، وهذا الكتاب مهم جدا للقارئ وخاصة الباحث.[3]

-مقالات وبحوث وأعمال أخرى:

– الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827– 1830م المجلة التاريخية المغربية، عدد5، تونس 1976.

– الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، الجزائر.

– ثلاث رسائل تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، مجلة التاريخ، عدد 7، الجزائر، 1979م.

– الجالية الأندلسية بالجزائر، مساهمتها العمرانية ونشاطها الإقتصادي ووضعها الإجتماعي، مجلة أوراق، المعهد الإنساني العربي للثقافة 1981م، عدد04.

---

[1]) Nacerddine Saidouni: l'algerois Rural à la fin de l'epoque ottomane de (1791-1830), el bassair el djadida, Algerie, 2012, p583.

[2])Nacerddine Saidouni: proprieté et fiscalité, el bassair el djadida, Algerie, 2012, p 179.

[3])Nacerddine Saidouni: le waqf en algerie à l'epoque attomane, el bassair el djadida, Algerie, 2013, p p 6-7.

– أوضاع أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني، مجلة العلوم الإجتماعية الجزائرية 1981م " بانور أما "، عدد 6.

– الوقف ومكانته في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي، مجلة دراسات تاريخية، عدد 05، دمشق، 1981م.

– ليبيا كما وصفها مؤرخ معاصر لإبن غلبون، مجلة البحوث التاريخية السنة الرابعة، العدد الأول، طرابلس، 1982م.

– أوقاف الأندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الأرشيف الجزائري أعمال الندوة الثانية للجنة العالمية للدراسات الموريسكية، تونس، 1983م.

– نظرة في البعد التاريخي للثورة الجزائرية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر، 1987م.

– وضعية الأراضي في شمال إفريقيا في العهد العثماني، بحث أجازه ونشره المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة البيت الأردن، عمان، 1989م.

– المعاهد الإسبانية الجزائرية1791م، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1993م، العدد 07.[1]

– صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر، المجلة العربية التي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو)، عدد شهر سبتمبر، تونس، 1994م.

– وضعية المراكز الإقليمية بالجزائر، نموذج حصن القالة، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 9-10، زغوان، تونس، 1994م.

– بحث باللغة الفرنسية: الموريسكيون بمقاطعة الجزائر (دار سلطان) أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، المنشورات العلمية لدائرة الثقافة، جامعة برشلونة (إسبانيا) 1994م.

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص ص 219-221.

– بحث باللغة الفرنسية: مؤشر الحياة الريفية بالجزائر، الأحوال الزراعية بمنطقة الجزائر 1791-1830م، منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية، أنقرة، 1994م.

– الأوقاف العقارية حول مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية، إستنبول، 1994م.

– بحث باللغة الفرنسية: الأرشيفات لجزائرية المتعلقة بالوقف و إستعمالها في التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر العثمانية، جامعة اكس بروفانس، منشورات تورسيكا، مجلة 08، باريس، 1995م.

– حصن المرسى الكبير: من رباط إسلامي إلى حصن إسباني إلى محطة عثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلمات، عدد 10–11، زغوان، تونس، 1996م.

– المعاهد البرتغالية– الجزائرية 1813م، مجلةالندوة الصادرة من الجامعة الأردنية، عدد 02، عمان، الأردن، 1997م.

–الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت، الأردن، 30–31 أبريل 1997م.

– التوجب المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر 1962م، مجلة الندوة، الصادرة عن الجامعة الجزائرية، العدد الأول، الأردن، عمان، 1997م، المجلة الثامن.[1]

– الضرائب الزراعية بالجزائر في العهد العثماني، نموذج دار السلطان وبايلك التيطري 1750–1830م، مجلة المنار، جامعة آل البيت، المفرق، المجلد الثالث، العدد الأول، الأردن، عمان، مارس 1998م.

– وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائر وإمكانية استغلالها في التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 93–94، نغوان، تونس، 1999م.– تعامل الغرب الأوروبي مع التراث العربي الإسلامي، حوليات جامعة الجزائر، عدد 12، الجزائر، 1999م.[2]

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص224.

[2] المرجع نفسه، ص225.

– المصادر المحلية لدراسة تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني بحث قدم في الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت، 30-31 أفريل 1997م.

– الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلاد القبائل، الجزائر، نشر الكتاب التكريمي للأستاذ أندري ريمون، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2004م.[1]

– شبكة المواصلات بالجزائر أثناء العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، عدد 21، زغوان، تونس، 2000م.

– دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)، بحوث تاريخ وحضارة الدولة العثمانية، مركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول، 2000م.

– بحث باللغة الفرنسية: روابط الجزائر العثمانية بالأماكن الإسلامية المقدسة من خلال دور مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، مركز روبير شومون الجامعي للأبحاث المتميزة، الجامعة الأوروبية، إيطاليا فلورنسا، 2001م.

– المدرسة التاريخية الأوروبية في القرن السادس عشر، مجلة الدراسات الإنسانية كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر، 2001م.

– رواد المدرسة التاريخية الأوروبية في القرن السادس عشر (فالاغيشيار، ربي، ميكيافيلي)، مجلة الدراسات الإنسانية كلية العلوم الإنسانيةو الإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الثانية، العدد 02، الجزائر، 2002م.[2]

– وضعية الأراضي في شمال إفريقيا في العهد العثماني، بحث أجازه المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، المؤسسة " آل البيت " عمان، الأردن ونشره في أعمال المجمع كتاب الإدارة المالية والإسلام، عمان، 1989م.[3]

---

[1] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص116.

[2] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص226.

[3] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص112.

كذلك نجد ان ناصر الدين سعيدوني مشاركته في المؤتمرات والندوات العلمية كثيرة جدا ومن أعماله في الندوات المؤتمرات ما يلي: – ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث " ملتقى الدراسات العليا " جامعة عين الشمس 7–12 ماي 1977م: نظرة الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، الجزائر، 1977م.

– المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين): يهود الجزائر وموقفهم من الحركة الصهيونية، الجامعة الأردنية، عمان، 19–24 أفريل 1980م، نشر ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، المجلد الثالث " تاريخ فلسطين، الجامعة الأردنية، 1983م.

– محاضرة بنادي المعلمية بالجزائر: من أجل مقاربة جديدة 15 مارس 1981م، نظرة في التاريخ الإقتصادي للجزائر في العهد العثماني نشر في العدد الثالث، مجلة سيرتا، قسنطينة، 1980م.

– مهرجان الشهيد عمر المختار، صدى كفاح عمر المختار في الجزائر جامعة قار يوسن جابن غازي، 10–16 نوفمبر 1979م، مجلة الثقاف، العدد 58، الجزائر 1980م.

– ملتقى قسنطينة عبر العصور، صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة المجلس الشعبي البلدي لمدينة قسنطينة، ما بين 1 و5 مارس 1974ك..إلخ.[1]

-الملتقى الوطني حول التراث وقضايا العمران، قصر الثقافة 14–16ماي 1996م من أجل دائرة معارف جزائرية، نشر ملخص مقاضب من الفرنسية في مجلة كراسات مدرسة الهندسة المعمارية والتعمير بالجزائر، العددان5–6، الجزائر، اكتوبر1996م

–ملتقى قسم التاريخ بجامعة آل البيت، الأردن 18–3–1997م: مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني بالجزائر نشرت في كاتب الجزائر منطلقات وآفاق، بيروت، دار الغرب الاسلامي.

– ندوة حول الاستشراق بجامعة آل البيت، الاردن، 28–10–1997م،: نظرة في قضية الاستشراق، نشرت خطوطه الأساسية في ملف الاستشراق: شهادات وتجارب، مجلة البيان، جامعة آل البيت، الأردن، الجلد الاول، عدد4/1998م.

---

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق، ص ص 227–229.

-اليومين الدراسيين لمعهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، حول: إشكالية العقار الزراعي في الجزائر، 17-18ماي 1999م: نظرة حول أصناق الملكية وطرق استغلال الأرض في الجزائر (العهد العثماني).

-ملتقى الدراسات العليا، قسم التاريخ(جامعة الجزائر)،: جلسات 8مارس، 7 أفريل، 4و24 ماي، 2جوان 1999م: ورقات في إشكالية البحث التاريخي، نشرت في كتاب: أساسيات منهجية التاريخ.[1]

وهناك الكثير من الملتقيات والندوات لا تعدى ولا تحصى.

[1] بوضرساية بوعزة: مرجع سابق ، ص ص 240-241.

3- التعريف بالكتابين:

- من حيث الشكل والمحتوى العام:

-من حيث الشكل: ولدراستنا في هذا إعتمدنا على المنهجية التالية:

أ- كتاب ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني:

- الإسم الكامل للمؤلف ودرجته العلمية: الدكتور المؤرخ ناصر الدين سعيدوني.

- عنوان الكتاب: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

- الطبعة: الأولى.

- دار النشر: دار الغرب الإسلامية.

- مكان النشر: بيروت.

- سنة النشر: 2000م.

- عدد الصفحات: 718 صفحة.

- نوعبة الورق: أيضا عادي، الخط مكتوب بالعربية بخط أسود متوسط.

- حجم الكتاب: من حيث الطول (23.5سم)، ومن حيث العرض (17 سم)، والسمك (3.5 سم)، ومن حيث الحجم متوسط.

- الواجهة الأمامية: غلافه رمادي كرطوني، أما عنوان الكتابة بخط سميك أسود، وإسم المؤلف بخط رقيق متوسط السمك أسود، ودار النشر بخط رقيق أسود.

- الواجهة الخلفية: غلاف رمادي كتب العنوان باللغة الفرنسية بخط سميك أسود، وإسم المؤلف أيضا بالفرنسية بخط متوسط السمك أسود، ودار النشر بخط رقيق أسود.[1]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية**"، مرجع سابق.

ب– كتاب: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م):

– الإسم الكامل للمؤلف ودرجته العلمية: الدكتور المؤرخ ناصر الدين سعيدوني.

– عنوان الكتاب: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830م).

– الطبعة: بدون طبعة.

– دار النشر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

– مكان النشر: الجزائر.

– سنة النشر: 1979م.

– عدد الصفحات: 343 صفحة.

– نوعية الورق: أصفر عادي.

– الخط: مكتوب بالعربية بحجم متوسط، بلون أسود.

– حجم الكتاب: من حيث الطول (24 سم)، ومن حيث العرض (17 سم)، ومن حيث السمك (2 سم)، ومن حيث الحجم متوسط نوعا ما.

– الواجهة الأمامية: غلافه ورقي، بلون الأبيض وأحمر وأسود، وعنوان الكتاب بخط سميك، أسود، وإسم المؤلف بخط متوسط السمك أسود، ودار النشر بخط رقيق أسود.

الواجهة الخلفية: أيضا غلافه ورقي، بلون أبيض وأحمر وخط رقيق أزرق، مكتوب في الأسفل ضمن الكتاب بخط رقيق أسود.[1]

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق.

-من حيث المحتوى العام:

أ-كتاب ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني: هذا الكتاب عبارة عن دراسات أكاديمية وبحوث جامعية عرضت و مقالات علمية قدمت في مؤتمرات تاريخية أو عرضت في ندوات علمية أو طرحت في لقاءات ثقافية مختصة.ألفه سعيدوني في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تناول فيه مختلف أوجه الحياة في الجزائر في العهد العثماني، وكانت معالجته التاريخية محددة تقوم على التعرف على الأحداث والوقائع وتحليلها و عرض قضاياها اعتمادا على مادتها الأولية وطبقا لمتطلبات المنهج التاريخي، وتناول هذا الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية، فيعالج في القسم الأول منهجية البحث التاريخي المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر من حيث طبيعة المادة التاريخية ونوعية المصادر و إختلاف وجهات النظر وكيفية المعالجة وحصيلة المساهمة، أما فيما يخص القسم الثاني من الكتاب فيعالج فيه جوانب التاريخ الإداري والعسكري والسياسي إنطلاقا من نشاط البحرية الجزائرية وتنظيم الجهاز الإداري وطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والأقاليم، و أما المحور الثالث فيركز على التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي ويحاول من خلاله أن يعالج خصوصية الحياة اليومية وما إرتبط بها من نشاط إقتصادي ووضع إجتماعي وأو ضاع صحية وديمغرافية.[1]

المصادر والمراجع التي إعتمد عليها الكاتب:

أ- المصادر: أغلبها كانت وثائق أرشيف وخاصة السجلات مثل (سجلات بين المال دفتر 27، سجلات البايلك دفتر 01، سجلات البايلك دفتر 783...إلخ)، وأيضا إعتمد على مخطوطان مثل (الورتلاني، ابن مريم التلمساني...إلخ)، وكذلك إعتمد على كتب الأجنبية (دوفوكس، شاو، روبير منتران، دوغراسون، وليام شالر...إلخ) وكانت أغلبها بالفرنسية.و إعتمد أيضا على الأرشيف الفرنسي مثل أرشيف فانيسيا.

ب- المراجع: فهي كثيرة سواء كانت بالعربية أو الفرنسية، نذكر: منها بالعربية:الشيخ مبارك الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث الجزء 01 و02، عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، عبد الجليل

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص ص، 05-612.

التميمي: مقسة موجز الدفاتر العربية، ناصر الدين سعيدوني بكتاباته المختلفة...إلخ وأيضا اعتمد على العديد من المقالات...إلخ والمراجع بالفرنسية مثل: أوربان.وكونراد...إلخ.

- وإحتوى الكتاب أيضا على العديد من الملاحق المختلفة والتي تمثلت في الصور والخرائط والمخططات والرسوم السياسية.واحتوى على فهارس عام للبحث.[1]

ب- كتاب النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية: هذا الكتاب هو أول رسالة دكتوراه ناصر سعيدوني، أما فترة بحثه فكانت محصورة في الثلاثينات في السنة الأخيرة من حياة الجزائر العثمانية أي من 1800 إلى 1830م.وذلك لما تميزت به هذه الفترة من أحداث وما شهدته من تغيرات جذرية طرأت على أوجه الحياة الإقتصادية، ولا سيما الأنظمة المالية وتمثلت هذه الأحداث في ضعف الأسطول الجزائري والتحالف الأوروبي ضد الجزائر وتكالب الشركات الأوروبية والتجار اليهود على إستغلال خيرات الإيالة الجزائرية اهتمأما تدريجيا نحو الداخل، أي يعني ذلك إعتمادها على المواد الأولية للبلاد والضرائب التي فرضتها على سكان الريف والمدن.وكان الهدف من هذه الأنظمة هو الحفاظ على الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الإدارية والعسكرية بالإيالة، لهذا نجد مستهل الكتاب في مدخل تمهيدي بعنوان الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية لإيالة الجزائر وهو بمثابة تمهيد لموضوع الرسالة، وبإعتباره أيضا أرضية يقوم عليها النظام المالي من حيث أن الأوضاع السياسية تبرز لنا كيان الإيالة الجزائرية بأنظمتها الإدارية وعلاقاتها السياسية بينما الأوضاع الإقتصادية كالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري بالإضافة إلى الأوضاع الإجتماعية كل هذا يرسم لنا خطوط عامة التي تؤثر على الأنظمة المالية المختلفة.

الفصل الأول ذكر فيه العوامل المؤثرة في النظام المالي سواء كانت داخلية أو خارجية، أما في الفصل الثاني فتناول الجوانب الحساسة للانظمة المالية كمصادر الدخل وعالج فيها المداخيل النقدية التي تتعلق بالقطاع الريفي أو الرسوم المالية التي تترتب على نشاط الحياة الإقتصادية في المدن، فالقطاع الريفي ساهم في ضرائب الملكيات الخاصة وفوائد أراضي البايلك وأيضا الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نقود الدولة، أما رسوم المدن فأجملها في الدنوش والعوائد الفصلية أو مبالغ مالية التي إعتدى سكان المدن على دفعها بالإضافة إلى عائدات بيت المال.أماالفصل الثالث

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"،مرجع سابق، ص ص613-713.

فتعرض فيه إلى وجوه الإنفاق التي كانت تشتمل مختلف النفقات المالية كإجراءات الجند ورواتب الموظفين والعمال ونفقات بيت المال والهدايا الموجهةإلى الحرمين او اسطنبول ونفقات المرافق العامة، [1] أما في الفصل الرابع فقد تناول فيها الخزينة من خلال الأوضاع الحقيقية التي كانت عليها الخزينة العامة انطلاقا من صلايات الموظفين القائمين عليها وتقديرات لمختلف ثرواتها وودائعها وذلك باعتبار أن الخزينة العصب الحساس للجزائر العثمانية، أما الفصل الخامس فعالج العملة وذلك من خلال سكها بدار العملة حتى عرضها إلى السوق للتبادل النقدي، وأيضا وضح في ذلك أن العملة الجزائرية لم تكن وحدها المتداولة في الإيالة بل كانت إلى جانبها نقود أجنبية وهذا أخفض من قيمة النقود الجزائرية خاصة في السوق التبادل النقدي.وفي الأخير تطرق في فصل إلى استنتاج عام وخاتمة لرسالته.وفي الأخير تطرق في فصل إلى إستنتاج عام وخاتمة لرسالته.[2]

– المصادر والمراجع المعتمدة في هذا الكتاب:

أ– المصادر: إعتمد على دور المحفوظات مثل محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة، والمحفوظات الوطنية بباريس...إلخ.وكذلك إعتمد على مخطوطات عربية مثل مخطوط سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة...إلخ.وكذلك إعتمد على الكثير من الكتب المطبوعة بالعربية مثل أحمد ابن أبي الضياف إتحاف أهل الزمان باخبار تونس وعهد الأمان.مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربةوكذلك كتب مطبوعة لوجي دوتاسي، ديقودي هايدو...إلخ.

وبالنسبة للمقالات بالعربية اعتمد على عبد الجليل التميمي حول الدفاتر التركية والعربية بالجزائر، أبو القاسم سعد الله: مدينة الجزائر في كتاب الإنجليز القديم، وبالنسبة للمقالات بالأجنبية اعتمد على أحمد باي رسالة من الباي إلى القسطنطينية عام 1827م، أرماند تاريخ أولاد نايل...إلخ.

المراجع: إعتمد على مراجع عامة مثل: ابن شنب، بارنوان، دوني...إلخ.في الكتاب نجد فهارس عامة حيث ذكر فيه فهرس الأعلام وفهرس القبائل والجماعات، فهرس الأماكن، الوظائف والهيئات وفهرس البحث.

وبالنسبة للملاحق فقد إعتمد على جداول ولوحات وخرائط.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق، ص ص 21-239.

[2] المرجع نفسه، ص ص281-337.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"،مرجع سابق، ص ص 281-337.

-أهمية الكتابين:

ا-أهمية كتاب ورقات جزائرية: جاء هذا الكتاب في شكل مقالات علمية وبحوث أكاديمية تعالج أحداث التاريخ الجزائري في العهد العثماني وتعرض لقضايا باعتبارها ظواهر إنسانية معبرة عن تفاعل الإنسان مع ظروف عصره وشروط بيئته وبذلك خرج من النمطية الوصفية المتكررة التي كانت لا تتعدى أعمال وبطولات الحكام وغارات وغنائم البحر، وتكمن أهميته أيضا في حصوصية مادته وطريقة معالجتها فكانت أغلب فصوله دراسة نوعية معمقة تجمع بين العام ومعالجته المتخصصة لقضايا من صميم تاريخ الجزائر، ولعل المواصفات المنهجية التي تتميز بها الكتاب هي التي تؤكد لنا أهمية و تحدد قيمته العلمية، ويمكن أنا نجملها فيما يلي:

- تناول كل قضية على حدا مع إبراز ما تميزت به بدقة وتفصيل بحيث أنه ألم بجميع جوانب القضية وذلك أنه وضعها بعنو ين فرعية في داخل الموضوع.

- رجوعه إلى العديد من المصادر الأولية باعتبارها مدخلا أساسيا وتمهيدا ضروريا للأحداث التي عاشتها الجزائر خلال العهد العثماني.فنقل من الوثائق والمخطوطات والرحلات وإلى غيرها، باعتبارها مصادر أولية مهمة.

- إستفادته من المصادر المحلية التي تناولت تاريخ الجزائر في العهد العثماني، وإعتمد عليها في صياغتها لعرضه مع تحليل وخاصة مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار.

- وضع بصمته الخاصة في كتابته وذلك باعتماد على كتاباته السابقة كأنه عايش الحدث.

- أسلوبه كان سهلا وذلك من خلال عرضه للأحداث وتحليلها بطريقة جيدة وبلغة بسيطة سهلة الفهم.[1]

- تمكن أهميته أيضا في أنه بين أهداف المدرسة الاستعمارية الفرنسية الى ربط تاريخ الجزائر بالعهد الروماني وفترة الحكم الفرنسي واعتبار الحقب الأخرى المتمثلة في العهود الإسلامية فترات هامشية

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**"، مرجع سابق، ص ص 661-662.

ومراحل إنتقالية غير مهمة يكتنفها الغموض وتمتاز بالفوضى.[1]

– وبالنسبة لمكانته يعتبر من حيث مادته ومواضعه وطريقة عرضه كتاب جامع لأهم جوانب تاريخ الجزائر الحديث بأبعاده السياسية و الإقتصادي و الإجتماعية و الإدارية حتى أنه تطرق إلى الجانب المنهجي في تاريخ الجزائر العثمانية لأنه الأساس الذي يقوم عليه التاريخ العام، فبدون دراسات متخصصة في مختلف النشاطات الإنسانية لا يمكن تكوين صورة متكاملة عن العهد العثماني ولهذا يعتبر هذا الكتاب مهم لالمامه لأهم المحطات في مختلف الجوانب، فإذن هو حصيلة معارف مؤلفه وتتويجا لجهوده لجمعه ولعل هذا ما يجعل الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب تحتل مكانة ضمن الجهد العلمي الأكاديمي لإعادة كتابة التاريخ الجزائري اعتمادا على مفهوم نقدي وبالرجوع إلى المصادر الأولية حسب مقتضيات المنهج التاريخي، والتزامه بالنزاهة في طريقة نقله للمادة التاريخية واتصافه بالجرأة العلمية في النقد وإبداء الرأي وبالنظر إلى كون معلوماته تتصل بمختلف أوجه الحياة في الجزائر العثمانية.[2]

ب –أهمية كتاب النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية: جاء هذا الكتاب في شكل عرض للحياة الإقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني وخاصة خلال الفترة المدروسة من 1800 إلى 1830 باعتبارها هامة في تاريخ الجزائر الحديث لما تميزت به من تغيرات وأحداث مهمة وتكمن أهميته أيضا في تناوله من وجهة تاريخية صرفة دون تقيده بمنهج العلوم الإقتصادية في البحث، و إثباته بذلك أن النظام المالي هو أساس الجانب الإقتصادي وهذا الجانب يعتبر من أفضل الطرق لاستكشاف خبايا الأحداث السياسية وتفسيره للأحداث التاريخية وتكمن أهمية الكتاب أيضا باعتبار أن النظام المالي هو المتحكم في الأوضاع الداخلية والخارجية من خلال تأثيراتها، والمواصفات المنهجية التي تميز بها هذا الكتاب هي التي تؤكد لنا أهميته وتوضح قيمته العلمية ويمكن إجمالها فيما يلي:

–تناوله للؤسس التي يقوم عليها النظام المالي كالعملة والخزينة، وجوه الإنفاق ومصادر الدخل كل على عدا مبينا أهميتها ومكانتها بالنسبة للنظام المالي.

---

[1] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص92.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**"، مرجع سابق، ص ص 62–663.

-إعتماده على المصادر الأولية التي تعتبر أساسية ومهمة لأنها عايشت الحدث رغم أن النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية يعاني من قلة المصادر والمراجع.

- محاولة إستفادته من المصادر المحلية التي تناولت النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية بالتعليق عليها،وتوظيف العديد من الجداول الخادمة للموضوع خاصة في النفقات وو جوه الإنفاق فيستطيع القارئ ان يستنتج منها مكان عليه النظام المالي في تلك الفترة وما جرت فيه من التغيرات التي عرفتها تلك الفترة.

- تكمن أهميته أيضا في أنه يعتبر نقلا للتغييرات التي جرت في فترة 1800-1830م التي طرأت على النظام المالي للجزائر والتي تحكمت في ظروف الإيالة سواءا من الجانب الداخلي أو الخارجي فالداخلي من حيث علاقة الحكام بالسكان والتغييرات التي طرأت عليهم بسبب الضرائب بمختلف أنواعها، وخارجيا تمثلت في علاقاتها بالدول الخارجية وتوجه الأطماع الأوروبية بالجزائر.[1]

- وبالنسبة لمكانته يعتبر من حيث مواضعيه ومادته العلمية وطريقة عرضه كتاب هامجامع بأهم ما كان يقوم عليه النظام المالي في الجزائر في العهد العثماني وأهم ما أثرفيه والأوضاع السائدة في تلك الفترة، وذلك أن النظام المالي يعتبر العصب الحساس لأي دولة، فإن هذ الكتاب هو حصيلة لمؤلف وذلك بجمعه بمختلف المعلومات والأحداث خاصة أنه مثل كل عنصر بجدوله وتحليله وذلك لإفادة الباحث لدراسته لهذه الفترة، أيضا التزم بالنزاهة في طريقة نقده للمادة التاريخية باختلافها.[2]

---

[1] ناصر سعيدوني: " **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**"، مرجع سابق، ص ص 661-662.

[2] ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص92.

خلاصة المبحث:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن ناصر الدين سعيدوني يعتبر من بين المؤرخين الجزائريين الذين أولوا أهمية خاصة بمسألة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني وبينوا أهداف المدرسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى ربط تاريخ الجزائر بالعهد الروماني وفترة الحكم الفرنسي واعتبار الحقب الأخرى من العهود الإسلامية فترات هامشية.وفي هذا الصدد كتب المؤرخ ناصر الدين سعيدوني العديد من المؤلفات في مختلف المجالات وحتى أنه ترجم رحلات عربية وفرنسية، وكتب حتى عن الإنتاج الثقافي لدول المغرب أثناء العهد العثماني وبهذا لم يحصرها في قضايا التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر في العهد العثماني وحاول من خلال كتاباته إعادة النظر لتاريخ الجزائر من وجهة أوسع.

المبحث الثاني

دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني

(ورقات جزائرية)

1- دراسات منهجية للجزائر العثمانية:

- الدراسات التاريخية في الجزائر.
- وثائق الأرشيف.
- المصادر المحلية.

2- محطات في الجانب السياسي و العسكري و الإداري:

- البحرية الجزائرية و موظفو الإيالة.
- دور قبائل المخزن و ثورة ابن الأحرش.
- معركة نافرين و الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية.

3- محطات في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي:

- نظرة في التاريخ الإقتصادي للجزائر.
- فحص مدينة الجزائر.
- الأحوال الصحية و الوضع الديمغرافي.

خلاصة المبحث.

نسعى في هذا الفصل إلى البحث عن مختلف الدراسات المحلية للجزائر خلال العهد العثماني بإعتبار أن هذه الفترة لها أهمية خاصة في تاريخ الجزائرو هي فترة مهمةو حاسمة بغض النظر عن المدة الزمنية التي إستغرقتها ثلاث قرون 1516م – 1830 م فهي تعتبر المعبر الزمني في الحفاظ على القيم الجزائرية و ذلك عن طريق تخليص الجزائريين من الإحتلال الإسباني و رد الخطر الخارجي عنها.وبذلك دخلت الجزائر تحت جناح الدولة العثمانية و بدأت في تحسين أوضاعها في جميع الميادين السياسي و العسكري و الإداري و الإقتصادي و الإجتماعي و ذلك بتحسين القوانين الإدارية وتجديد الموظفين و تقوية البحرية الجزائرية و إخماد الثورات الشعبية و سن أنظمة إقتصادية و إجتماعية وإنتهاج علاقة سياسية متماشية مع وضع البلاد و في هذا السياق نجد أن هذه الفترة من تاريخ الجزائر قد تناولتها عدة دراسات تاريخية فنجدها في كتابات محليةو أجنبيةو في وثائق الأرشيف.

1-دراسات منهجية للجزائر العثمانية:

- الدراسات التاريخية في الجزائر:

تناول ناصر الدين سعيدوني الدراسات التاريخية في الجزائر من خلال مساهمتين هما المساهمة الفرنسية، و المساهمة الجزائرية و أعطى لكل مساهمة إنتاجها التاريخي و قيمتها و ذكر في كلتا المساهمتين أشهر الكتاب الذين كتبوا عن هذه الفترة سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين.

لقد قسم ناصر الدين سعيدوني حصيلة الدراسات التاريخية بالجزائر إلى مساهمتين فرنسية وجزائرية، و ذكر أيضا تقسيما لطبيعة الكتابات التاريخية إلى مساهمة فرنسية و مساهمة جزائرية و نجد كلا التقسيمين متاشبهين.

المساهمة الفرنسية تميزت بنوعين من الإنتاج الأولى تشتمل على الكتابات التاريخية في 1830-1880 [1]، أما الثانية فكتبه أساتذة جامعيون و باحثون مختصون1880-1962م.

فالكتابات التاريخية من 1830 – 1880م [2]: تميزت بكتابات القادة العسكريين و الحكام المدنيين من مذكرات وتقارير رسمية و روايات شفوية[3]، و من هؤلاء الكتاب العسكريون نجد شال فيرو [4]، الذي كتب حول ترجمة الوثائق الأهلية و توظيفها لصالح الإدارة الفرنسية و نجد أيضا بيليسيه دي رونو في كتابه أخبار الجزائر الذي أرخ فيه لـ 18 سنة الأولى من الإحتلال.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص7.

[2] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، المجلد الأول، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1974، ص19.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 10.

[4] **شال فيرو**: ولد في 25 فبراير1829 م، وقد شارك في الحملة ضد محمد الأمجد (بوبغلة)، ومن مؤلفاته نجد أغلبها قائمة على الترجمة الوثائق الأهلية وتوظيفها لصالح الإدارة.أنظر: (أبو قاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954** م، ج6، مجلد 3، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1998 م، ص ص76-78).

[5] أبو قاسم سعد الله: " **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** "، مرجع سابق ص ص20-21.

أما الإنتاج الثاني الذي تمثل في كتابات الأساتذة الجامعيون و الباحثون المختصون من 1880 – 1962م.[1]

قد شجع الإدارة الجزائرية الأساتذة الجامعيون على كتابة تاريخ الجزائر و هذا منذ تأسيس المدارس العليا بالجزائر تطبيقا لقانون 1880م و تأسيس معهد الدراسات الشرقية 1990 م، مما ساعد على تطوير الإنتاج التاريخي من خلال إنشاء النشريات و المجلات المتخصصة منها المجلة الإفريقية و دوريات معهد الدراسات العربية.[2]

وقد إتصف إنتاج المدرسة الإستعمارية (الفرنسية) بوفرة المادة و تنوع الإهتمامات و الميل إلى معالجة المواضيع المتخصصة و محاولة إستخدام تقنيات البحث التاريخي لمعالجة المعلومات، ولكن رغم ذلك ظل إنتاجها يتميز بقلة العمق و التسرع في الأحكام [3] و ما أنقص من قيمتها أن أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية تخدم الإستعمار الفرنسي و إخضاع منهجية التاريخ و متطلبات البحث إلى واقع الإحتلال.[4]

قيم سعيدوني المساهمة الفرنسية بشكل إيجابي و سلبي، إيجابيا تميز في جمع المادة التاريخية وتنشيط الدراسات التاريخية و تشجيع الإنتاج التاريخي الذي يتصل الكثير منه بالعهد العثماني، و سلبيا تتصف بالمحدودية و ضآلة الإنتاج و بقلة العمق و سرعة الأحكام وسطحية التفسير و الذاتية.[5] بينما جمال قنان قيمها إيجابيا بتجديد المعرفة التاريخية لهذه الفترة من جهة و ترقية مستواها من جهة أخرى و إعتمادها على المنهج العلمي في كتاباتها وتتحلى بالنزاهة و الموضوعية في سعيها المجرد لمعرفة الحقيقة، أما سلبيا تتمثل في تجاهلها للمبادئ الأولية لمنهج البحث التاريخي و ذلك لإهمالها للمصادر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص 11.

[2] حنيفي هلالي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، 2008 م، ص 103.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص63.

[4] حنيفي هلالي: مرجع سابق، ص104.

[5] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص ص 32 – 35.

و إعتمادها على مصادرها و أرشيفاتها وحدها.[1] إن الكتاب الفرنسيون قد إتخذوا من تاريخ الجزائر ميدانا للتعرف على التراث الإسلامي و التشكيك فيه.[2]

بينما تميزت المساهمة الوطنية الجزائرية بمرحلتين، الأولى تشتمل على إحياء التراث و نشر المصادر التاريخية الجزائرية مثل التراجم و الرحلات.[3]فسعد الله قسم التراجم إلى العامة و الخاصة، فالعامة تعني التآليف التي إشتملت على أكثر من ترجمة، بينما التراجم الخاصة فهي التي وضعت لترجمة شخص بعينه، فتدرس عصره و عمله و نشاطه و علاقاته و آثاره. أما بالنسبة للرحلات فهناك رحلات علمية و حجازية، فالعلمية هي تلك الرحلات التي قام بها أصحابها بغرض العمل و الزيادة و الإطلاع على البلدان و الأخذ من علمائها مثل الورثلاني، [4] أما الحجازية فهي أكثر وفرة نسبية (شعرية و نثرية).[5]

أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد بدأت في1930 م، و عملت الجزائر على معالجة التاريخ الجزائري من حيث المدى الزمني و الحيز الجغرافي و الإحتلال بمختلف مراحله و أنواعه.[6] مثل تاريخ الجزائر في القديم والحديث للشيخ مبارك الميلي[7] الذي كتب في تاريخ الجزائر في القديم والحديث سنة 1229م و تم طبعه في قسنطينة و أستعمل فيه تقنيات جديدة كالتبويب و جعل الكتاب من جزأين

---

[1] جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية في ق 19 م (1830 – 1914 م)**، المجلد 3،ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، 2009 م ص ص 9- 11.

[2] عمراوي أحميدة: **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 م، ص 14.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 136.

[4] **الورثلاني**: هو الحسين بن محمد السعيد ولد في ورثلان سنة 1125 م وتوفي سنة 1193 م، ألف عدة كتب معظمها في الفقه والتصوف والتوحيد وأكبر عمل ألفه في التاريخ هو رحلة الورثلاني.أنظر:(أبو القاسم سعد الله:**تاريخ الجزائرالثقافي (1500_1830)**،ج2 ،ط2 ،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1998،ص354.

[5] المرجع نفسه ،ص 356.

[6] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

[7] **مبارك الميلي**: ولد في قرية أورمامن في مليلة حوالي 1898 م، وتيتم في الرابعة من عمره وكفله جده، حفظ القرآن وتعلم في عدة زوايا وأكمل دراسته في تونس وبدأ نشاطه التأليفي في الأغواط ونشر مقالات عن الإصلاح الديني في البصائر ونشر رسالة الشرك ومظهره سنة 1937 م.أنظر: (أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 – 1954 م)**، ج7، المجلد 4، ط2،دار الغرب الإسلامي، 1998 م، ص ص 409 – 413).

و إستخدامه للتقنيات مثل الخرائط و الرسوم و إستعمال المصادر العربية و نقدها و المصادر الأجنبية عن طريق ترجمتها و مناقشة آرائها.[1]

ونجد أيضا عبد الرحمان الجيلالي[2] في كتابه تاريخ الجزائر العام ظهر في أوائل الخمسينات و هو في جزئين و تناول تاريخ الجزائر من أقدم العصور إلى العهد العثماني.[3]

ويقول سعيدوني أيضا أنه قد مهد لإنتاج المدرسة التاريخية الجزائرية و على تطوره نشر العديد من كتب التراث من طرف بعض العلماء في مقدمتهم الأستاذ محمد بن أبي شنب، و أيضا نشر العديد من تآليف التاريخ المتعلق بالجزائر العثمانية بأقلام جزائرية و باللغة العربية.[4]مثل ما قام به الشيخ مبارك الميلي و أحمد توفيق المدني في كتابه حرب ثلاث مائة سنة بين الجزائر و إسبانيا، [5] وقد قسم سعيدوني تقييم المساهمة إلى إيجابي و سلبي، من الناحية الإيجابية أن الكتاب الجزائريون ملتزمون و مناظلون و يستخدمون علم التاريخ، أما من الناحية السلبية فهي لا تتعدى المساهمة العاطفية غير المتكاملة بالنسبة للفترة العثمانية يغلب عليها الطابع السياسي و النظال الوطني.[6]و يرى كتاب آخرون أن من إيجابيات هذه المساهمة هي إستخدامها لمنهج البحث العلمي و التاريخي، أما السلبيات هي عدم دراسة الجزائريين للمادة المصدرية الفرنسية.[7]

و بينما يذكر سعد الله أن من سلبيات هذه المساهمة هي أن بعض المؤلفين الجزائريين تغلب عليهم العاطفة و الإهتم مثل محمد أبن عبد القادر في تحفة الزائر التي يغلب مليها ترجمة والده لأحداث الجزائر العامة.[8]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: " **تاريخ الجزائر الثقافي**"، ج7، مرجع سابق، ص ص 415-416.

[2] **عبد الرحمان الجيلالي**: ولد في 1906 م بالجزائر ودرس على يد عدة شيوخ في المساجد.أنظر: (أبو القاسم سعد الله: "**تاريخ الجزائر الثقافي**"، ج 7، مرجع سابق، ص ص 422 – 423).

[3] المرجعنفسه، ص 423.

[4] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 67.

[5] أبو القاسم سعد الله: " **تاريخ الجزائر الثقافي** "، ج 7، مرجع سابق، ص 416.

[6] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص ص 36-38.

[7] عمراوي أحميدة: مرجع سابق، ص 12.

[8] أبو القاسم سعد الله: " **تاريخ الجزائر الثقافي** "، ج7، مرجع سابق، ص 396.

لقد كان لإنتاج المدرسة الفرنسية و المدرسة الجزائرية لكل واحدة تأثير خاص في إثراء الدراسات التاريخية في الجزائر العثمانية بحيث ساعدت على الكشف على الكثير من الوثائق النادرة التي ساعدت المؤرخين في أبحاثهم و دراساتهم التاريخية.

وثائق الأرشيف:

لقد تطرق سعيدوني في وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية إلى تصنيف مادة هذه الوثائق، و ذكر أيضا حالتها أثناء الحكم الفرنسي في الجزائر من 1830 – 1962 م وما ألحق بها من ضرر، و ذكر بعض المحاولات التنظيمية لهذه الوثائق من طرف الباحثين و المختصين.

يرى سعيدوني بأن وثائق الأرشيف الجزائري تتمثل في التسجيلات و الأوامر و القرارات التي تصدر من حكام الإيالة و موظفيها أو التي تردهم من سلاطين الباب العالي أو القناصل أو التجار الدول الأوروبية المقيمين بالجزائر.[1] ويرى ذنون طه بأن الوثائق تعد أهم العلوم المساعدة الضرورية للمؤرخ[2]، و التي تعني في مفهومها العام بأنها كل الأصول التي يستخدمها المؤرخ للحصول على معلومات تاريخية سواء على الورق أوغير مكتوبة كالآثار المادية.[3]

و كان تصنيف مادة الوثائق إلى ما يلي:

–مصادر الدخل و نظام الجباية التي تتعلق بضرائب العشر و الزكاة واللزمة و الغرامة و جزية اليهود و العوائد و الدنوش، [4] وكانت الدولة تتبع نظاما دقيقا في جباية الضرائب و التي كانت تميز القبائلالغنية من الفقير.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 42.

[2] عبد الواحد ذنون طه: **أصول البحث التاريخي**، ط1، المدار الإسلامي، طرابلس، 2004 م، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

[4] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 42.

[5] حسان حلاق: **مناهج الفكر و البحث التاريخي و العلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات مع دراسة للأرشيف اللبناني و العثماني و العربي والدولي**، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 2004 م، ص247.

ويرى شارل أندري جوليان بأن المهمة الأساسية التي كانت تضطلع عليها الحكومة هي جباية الضرائب، وكانت تتم عن طريق شيخ القبيلة أو القائد.[1]

– أوجه الإنفاق و جرايات الجند التي تدفع فيها أجور الإنكشارية و رؤساء البحر و الموظفين و العمال و نفقات التجهيز وشراء العتاد و الأجهزة.[2] و يرى حسان حلاق بأن لهذه الوثائق أهمية كبرى لدراسة الوجود العسكري العثماني بالجزائر و النظم العسكرية التي يخضعون لها.وتتصل بأوجه الإنفاق من الهدايا ترسل من الإيالة إلى إسطنبول و الحرمين الشريفين بمكة المكرمة و المدينة المنورة و نفقات و مصاريف بيت المال.[3]

–الأملاك العامة: مثل أملاك الأحباس و الأوقاف، [4]تعتبر الأحباس من أهم المشاريع الخيرية التي أوجدها المجتمع الإسلامي، وذلك أن الحبس لشيء يملكه لفائدة النفع العام للتقرب من الله تعالى و حبا للعلم، و عليه أنشأت المساجد و شيدت المعاهد العلمية و الخيرية و الزوايا و الملاجئ، وكانت مداخيلها ذات قيمة كبيرة و هذا ما أدى غلى القيام بعدة مشاريع خيرية و تعليمية مثل الإهتمام بالطلبة، تخصيص قسم لفقراء الحرمين الشريفين و المرابطين و الأندلسيين و بالتالي تعد هذه المصادر لدراسة طبقات المجتمع.[5]

و عرف نظام الوقف تطورا كبيرا في الجزائر خلال العهد العثماني، [6]و الأوقاف في نظر حسان الحلاق في مدينة الجزائر متعددةو خصص ربعها للصرف على المشاريع الخيريةو التعليمية مثل الإهتمام

---

[1] شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بداية الإستعمار (1827– 1871 م)**، مجلد1،د ط، شركة دار الأمة 2013 م، ص29.

[2] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 43.

[3] حسان حلاق: مرجع سابق، ص 248.

[4] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 44.

[5] عبد الجليل التميمي: **الدفاتر التركية والعربية في الجزائر**، مجلة الأصالة، العدد 14، الجزائر، 1973 م، ص 40.

[6] يوسف أمير: **إسهامات الدايات في وقف المساجد لمدينة الجزائر (1671م– 1830 م)**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، جامعة الجزائر، 2012 م، ص 165.

بالطلبة و مساعدتهم و أيضا الإهتمام بالنفقات و مرتبات الأساتذة و القائمين على شؤون التعليم العام.[1]

ويرى سعيدوني بأن مركز الأرشيف الوطني يحتوي على مجموعتين من الوثائق التي يتصل موضوعها بقضايا الأوقاف الإسلامية بمجموع يقدر ب 13583 وحدة، المجموعة الأولى تخص الوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة زاد و المجموعة الثانية تحتوي على سجلات بيت المال و البايلك.[2]

-التجارة و نظام الجمارك: هي تقارير الوكلاء الجزائريين بالحرمين الشريفين أو بالموانئ[3]، و يذهب عبد الجليل التميمي إلى الإعتقاد أن القرصنة هي المورد الرئيسي للبلاد و لكن محتويات دار الأرشيف تبين عكس ذلك، فإيالة الجزائر عرفت حركة تجارية نشيطة مع موانئ الشرق مثل أزمير وسالونيك و الإسكندرية و طرابلس الغرب و تونس و المغرب الأقصى، وكذلك موانئ الدول الأوروبية، وكان للداي عدة وكلاء في هذه الدول [4].

- العملة و الخزينة: تضم الوثائق الخاصة بصك النقود ونسبة المعادن المستعملة في العملة و ودائع الخزينة.[5]

- الأمور الإدارية و العسكرية: كانت للإدارة التركية بالجزائر خلافا لما يعتقد إدارة محكمة التنظيم و جد دقيقة، إذ كان الدايات بعدة وزراء و موظفين ومسؤولين.[6] وفي نظر حسان حلاق فإن الوثائق تقدم لنا معلومات عن مختلف الوظائف و الرتب و فرق الجيش المتعددة و رتبهم و ثكناتهم و نشاطهم في المدن و الأرياف.[7] بينما يرى التميمي بأنها تقدم تسجيلا دقيقا لتعيين الموظفين و عزلهم وتاريخ من عوضهم و أسمائهم، [8] و يرى سعد الله بأن معظم المؤلفات والوثائق و المخطوطات والتسجيلات المتعلقة بتاريخ

---

[1] حسان حلاق: مرجع سابق، ص 249.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18و19 م**"، مرجع سابق، ص 62.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص 44-45.

[4] عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص 38.

[5] حسان الحلاق: مرجع سابق، ص 250.

[6] عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص 38.

[7] حسان حلاق: مرجع سابق، ص251.

[8] عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص39.

الجزائر أثناء الإحتلال تعرضت للحرق و الإتلاف وعبث الجيش الفرنسي بالإنتاج الفكري الوطني و بسجلات الدولة، وتعرضت أيضا للسرقةو الضياع كما نقلت منها إلى أرشيفات باريس.[1]

وقد أشار سعيدوني إلى عدة محاولات من طرف الفرنسيين لترتيب الوثائق ومنها محاولة دوني التي كلف بها من طرف وزير المعارف الفرنسي للتعرف على وضعية الوثائق العثمانية بالجزائر عام 1921 م وساعده في ذلك معرفته للغة التركية و إنتهى إلى تصنيف جديد لملفات الوثائق العثمانية.[2]

نستنتج أن الوثائق الجزائرية في العهد العثماني سواء كانت في الأرشيف الجزائري أو خارجها لها أهمية كبيرة لدى المؤرخينو الباحثين الذين يريدون التأريخ لهذه الفترة و دراستها دراسة شاملة بحيث تحتوي على مادة خام في مختلف المجالات.

–المصادر المحلية: تناول سعيدوني في المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية المصادر الأولية التي تتمثل في وثائق الأرشيف الجزائري، و هي التي تتكون من أربعة أصناف من الوثائق، ثم تطرق إلى وثائق الأرشيفات التركيةو الأوروبية التي تكمن في الأرشيف الفرنسي مع ذكره للمصادر المعاصرة للفترة العثمانية من خلال كتابات جزائرية وفرنسية.

يرى سعيدوني أن مديرية الوثائق الوطنية الجزائرية تمتلك مجموعة هامة من الوثائق التي تخص مدينة الجزائر في العهد العثمانيو التي تتمثل في:

–سجلات بيت المال: يرى بأنها تتضمن معلومات حول الأملاك الموقوفة و عوائد المؤسسات الخيرية المشرفة عليها.[3] و يعرفها شويتام بأنها عبارة عن السجلات الإدارية الخاصة بالفترة العثمانية وتشتمل معلومات عن الحياة الإقتصاديةو الإجتماعية.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1830– 1900 م)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 م، ص89.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص 52.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص71.

[4] أرزقي شويتام: **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009 م، ص511.

-دفاتر البايلك: والتي أغلبها تمثل تقارير للأملاك الموقوفةو جداول للنفقات و مداخل الخزينة، [1] وتشمل دخل ضرائب المؤسسات الأجنبية، والضرائب التي كان يدفعها التونسيون من عهد علي باشا باي، كذلك ضرائب الدولة على اليهودو الضرائب العينية التي تدفعها القبائل.[2]

-وثائق المحاكم الشرعية: وتتضمن العقود المبرمة بين الأشخاص في المحاكم الشرعية و هي خاصة بالزواجو الطلاق وشروطهما وعتق العبيد والصفقاتو المواريث.[3]

-وثائق الأرشيفات التركية: إن الوثائق العثمانية بالجزائر تكونت نتيجة تسجيلات مستمرة للأوامر و التعليماتو القراراتو كانت تصدر عن حكام الإيالةو موظفي البايلك، وكان قسم منها ناتج عن نشاط وكلاء الإيالة بالخارج أو قناصلو تجار الدول الأوروبية المقيمين بالجزائر.[4]

- وثائق الأرشيفات الأوروبية:وكانت نتيجة لعلاقات سياسية مضطربة و معاملات إقتصادية نشطة، و التي قام بها في الغالب رجال الدين وقناصلو أسرى وتجار في الضفة الشمالية للمتوسط مع مدينة الجزائر.

إن الأرشيفات الفرنسية في نظر سعيدوني تتوفر على مصادر أولية خاصة بإيالة الجزائر، [5] والتي تتشكل في الأساس من مذكرات و تقارير ومراسلات كتبها التجارو القناصلة المبعوثون الفرنسيون إلى الجزائر قبل الإحتلال، وتتضمن الوثائق المستعملة في دراسات معلومات حول مدينة الجزائر ونواحيها و هي محفوظة في الأرشيف الوطني في باريس مثل أرشيف بإيكس آن بروفانس، [6] وأرشيف غرفة التجارة بمرسيليا، وتتميز بغنى ودائعه من وثائق الإحتكارات التجارية و بعضها الآخر يتعلق

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص72.

[2] حسان حلاق: مرجع سابق، ص251.

[3] أرزقي شويتام: مرجع سابق، ص512.

[4] حسان حلاق: مرجع سابق، ص246.

[5] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص76 – 77.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان 1791 – 1830 م**) "، مرجع سابق، ص529.

بالمعاملات التجارية مع مدن الشرق الجزائري.[1] و نجد أيضا أرشيف وزارة الحرب و هي وثيقة أولية حول أوضاع في إقليم مدينة الجزائر عشية الغزو الفرنسي وبداية فترة الإحتلال.[2] و المشكلة التي ما تزال بارزة في الوثائق الفرنسية هو عدم إعتناء المسؤولين بها وتصنيفها عادي يصعب كثيرا الوصول إليها.[3]

-المصادر المعاصرة للفترة العثمانية التي يرى سعيدوني أنها كتابات ذات طابع تاريخي تعود للعهد العثماني وتهتم بتاريخ الجزائر وهي مكملة للوثائق الأولية، [4] و يراها حنيفي أنها من أهم الملفات التاريخية المعاصرة، وهذا ما سجله أحد القائمين على سوق مدينة الجزائر و هو عبد الله بن محمد الشويهد 1705 م فتعرض فيه لصلاحيات المحتسب التي تتصل بمراقبة جودة السلع و إحترام الأسعار و المكاييل.[5]

نستنتج مما سبق أن المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر لها أهمية و مكانة بحيث تعتبر المدخل الضروري لإعادة تصورنا للماضي وتجديد نظرتنا لأحداثه،و خاصة بما يتصل بفترة الحكم العثماني للجزائر والمكانة التي إحتلتها في هذه الفترة.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص78.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**"، مرجع سابق، ص530.

[3] حسان حلاق: مرجع سابق، ص409.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص80.

[5] هيلالي حنيفي: مرجع سابق، ص180.

2- محطات في الجانب السياسي و العسكري و الإداري

-البحرية الجزائرية و موظفو الإيالة:

-البحرية الجزائرية: تعرض سعيدوني في البحرية الجزائرية إلى نشأتها منذ العهد الإسلامي حتى الإحتلال الفرنسي،و أيضا إلى أسباب قوة البحرية الداخلية و الخارجية و عدد السفن و الأسرى و الغنائم و الإتاوات وختمها بالعوامل التي أدت إلى ضعفها.

إن البحرية الجزائرية تشكلت نواتها الأولى منذ الفتح الإسلامي للمغرب في القرن17 م و يرجع سعيدوني أنها بدأت بالمغرب بتحقيق مهام خطيرة أثرت على تطور الأحداث في الحوض الغربي للمتوسط و بعدها بدأت تتميز بنوع من الإستقلال عن باقي الأساطيل المغربية، فشكلت قوة بحرية خاصة في مواجهة التحدي المسيحي في عهد الحماديين و المرابطين.[1]

ويرجع عبد الرحمان الجيلالي إستقلال الأسطول الجزائري إلى الإنقسام السياسي الذي أصاب المغرب العربي و الأندلس ثم إسترجع قوته أيام دولة الموحدين التي وحدت شمال إفريقيا.[2] و قد صاحب هذا الصراع ظهور الدولة الجزائرية الحديثة في نطاق الإمبراطورية العثمانية 1518 – 1830م، [3] وكان ذلك بإستنجاد سكان مدينة بجاية بالإخوة عروج وخير الدين لمساعدتهم على طرد الإسبان، وطلب أعيان الجزائر إلحاق الجزائر بالباب العالي.[4]

ومن أسباب قوة البحرية فيرجعها ويليام شالر إلى موقع الجزائر و طبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا.[5]

و يرى أرزقي شويتام أن الإهتمام الجزائري بالبحرية يعود إلى التطورات(إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية)

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص127 – 128.

[2] عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4، د ط،دار الأمة، الجزائر، 2014 م، ص ص 114-115.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص190.

[4] ر ابح لونيسي: **محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر**، د ط،دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013 م، ص65.

[5] ويليام شالر: **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 – 1824 م**، تعر وتق: إسماعيل العربي،د ط، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980 م، ص62.

التي طرأت على ساحة البحر المتوسط إبتداءا من أواخر ق 15 م و بداية ق16م.[1]ويرى أيضا سعيدوني من أسباب قوة البحرية هي الكفاءة الحربية و المهارة التي أكتسبها البحارة الجزائريون و مقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق إنتصارات حاسمة.[2]

ومن مظاهر قوة البحرية:التطور الملحوظ الذي عرفه الأسطول البحري منذ القرن 16 مو أوائل القرن 17 م، ثم بدأ يضعف خاصة بعد حملة[3] اكس موث 1816 م[4]، و يوضح جمال قنان بإحصاءات عن البحرية حيث يذكر أن عدد سفنها كان من 1613 م الى 1621 م 447 سفينة هولندية و60 سفينة إنجليزية و120 سفينة إسبانية.[5] بينما سعيدوني يرى أن في سنة 1750م كان عددها 30 سفينةو في 1830 م كان 15 سفينة و3 قاليوطات و35 شالوبو كان الأسرى من هم الذين يقعون في الأسر من مختلف البلدان يجلبونهم البحارة كان الأسرى موزعون بين مصالح البايلك و سكان المدينة كان يطلق سراحهم مقابلة فدية معينة وهناك من أسلم و إندمج مع السكان،و أعطى سعيدوني مثال على عددهم ففي 1580 م كان 25000 أسير و في 1785 م 6000و في 1830 م كان 122 أسير وأشهرهم الرسام الإيطالي بيار جيلو الطبيب سيمون بفايفر.[6]و كانت الغنائم تأتي عن طريق المعارك التي يخوضها القراصنة بالإضافة إلى الهداي التي يدفعها الأوروبيون.[7]

---

[1] أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق لتاريخ الجزائر العسكريو السياسي الفترة العثمانية (1519 – 1830 م)**، ط1، دار الكتاب العربي، القبة، 2010، ص42.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص190.

[3] المرجع نفسه، ص193.

[4] **حملة اكس موث**: قامت بها بريطانيا ضد الجزائر و ذلك لفرض سيطرتها على البحار و مصالحها في الشرقو الهند بعد فقدان مستعمراتها في قارة أمريكا.أنظر: (محمد العربي الزبيري: **مدخل إلى التاريخ المغرب العربي الحديث**،د ط، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1975م، ص91).

[5] جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500 م –1830 م)**،د ط، دار هومة، الجزائر، 1987 م، ص95.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص196.

[7] ويليام سبنسر: **الجزائر في العهد رياس البحر**، تع: عبد القادر زبادية،د ط، دار القصبة، الجزائر، 2006 م، ص135.

و من عوامل ضعف البحرية عوامل داخلية تتمثل في تدهور صناعة السفن في الجزائر، بينما العوامل الخارجية تمثلت في في فقدان الأسطول الجزائري لعدة قطع أثناء المعارك البحرية التي خاضها الجزائريون ضد الأساطيل الأوروبية.[1]

و يشير سعيدوني إلى الآثار عن البحرية في مختلف أوجه الحياة تتمثل في النشاط البحري،و أثرت على النظام المالي و الضريبي بحيث كلما كثرت مصادر دخل البحرية كلما خف العبء على سكان المدن و الأرياف.[2]

نستخلص أن البحرية الجزائرية منذ نشأتها و إلى غاية إضمحلالها كانت هي التي تمثل القوة الجزائرية خاصة من الناحية الخارجية، وقد نشطت البحرية في العهد العثماني و خاصة في مجال القرصنة، كما كان للبحرية دور في الإقتصاد.

– موظفو الإيالة الجزائرية خلال القرن 19 م: تناول ناصر الدين سعيدوني في هذا الموضوع تقسيم الموظفين في الجهاز الإداري للدولة حسب مكانتهم ووظائفهم إلى صنفين الأولى الموظفون السامون، و الثاني الموظفون المساعدو ن، وكل صنف مهامه، إمتيازاته، أعماله و مساعدوه، وختم الموضوع بإعطاء خصائص شاملة للجهاز الإداري.

قسم سعيدوني سلطات الموظفين في الجهاز الإداري لدولة إلى قسمين:

–الموظفون السامون: هي مجموعة متكونة من الداي و مساعديه من الموظفين ذوي المناصب السامية، وكانت مهام الداي تتعدى العمل على إقرار الأمن و المحافظة على النظام و رعاية مصالح الإيالة بتوفير المداخيل من مصادرها المالية، [3]ومن أهم مساعدي الداي هم: الخزناجي: كان يقوم بتسليم المداخيل المهمة و يشرف على الإنفاق و يعرفه أحمد توفيق المدني بالوزير الأول[4]، آغا العرب:

---

[1] أرزقي شويتام: " **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر**"، مرجع سابق، ص ص59-60.

[2] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص200-201.

[3] المرجع نفسه، ص ص215، 219.

[4] أحمد التوفيق المدني: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، المجلد 7،د ط، عا لم المعرفة، الجزائر، 2010 م، ص210.

قائد فرق الإنكشارية، بيت المالجي: يراقب الأملاك و الثروات التي تعود للدولة، خوجة الخيل: يدير أملاك البايلك و مواشي الدولة، وكيل الحرج: يراقب النشاط البحري.[1]

نجد هيلالي حنيفي[2] و ناصر الدين سعيدوني[3] لهما نفس التقسيم للموظفين التابعين حيث قسموهما إلى الخوجة باشلو كان توزيعهم على حساب إختصاصهم: المكتباجي: المكلف بفرض الضرائب، الدفتر دار: يقوم بتسجيل مصادر الدخل من الضرائب، وكيل الحرج الصغير: يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر.والرقمجي: الذي يحافظ على السجلات المتعلقة بمصالح البايليك.ثانيا: خوجات الخدمات العامة: و يكلفون بالأعمال الإجتماعية و الإقتصادية، خوجة القصر: يقدم للخزينة مبالغ مالية معتبرة مقابل تسلمه حقوق بيع المناصب.خوجة الجمارك: يتسلم رسوم البضائع الواردة من البلاد المسيحية.خوجة الغنائم: مكلف ببيع الغنائم البحرية.خوجة الرحبة: وهو المكاس.خوجة الزرع: يوزع الحبوب.خوجة العيون: يهتم بالمنشآت المائية، خوجة الملح: يتكفل بشراء الملح و تعبئته.خوجة الجلد: التجارة بالجلود.خوجة الفحم و خوجة أبواب المدينة و خوجة المساكن و الدكاكين و الحدائق.ثالثا: القيادو الحكام: مهمتهم إدارة بعض المدن المتوسطة الأهمية.رابعا: البلوك باشيات أو الأغوات: هم مجموعة ضباط يكونون مجلس الوجاق.خامسا: موظفو الخدمات الإجتماعية من أهمهم شيخ البلد، الوكيل، البايات و مساعديهم.سادسا: ديوان البايلك المحلي: وهم موظفو دار السلطان من أبرزهم الخليفةو الباش المكاحلية.

أما أحمد توفيق المدني فقد قسم موظفو الإيالة إلى أعضاء الحكومة في الجزائر و أعضاء الديوان فتناول في أعضاء الحكومة الداي: الخزناجي، محلة أغاسي، آت خوجة سي، بيت المالجي، وكيل حرج البحرية، الباش كاتب يلقب المقاطعجي، الباش دفترجي، الكاتب الثالث، خوجة العشور، كاتب العرب، كاتب السر، وكيل الحرج الكبير، وكيل الحرج الصغير.أما أعضاء الديوان فقد قسمهم إلى

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص ص110- 111.

[2] حنيفي هيلالي: مرجع سابق، ص ص139، 443.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، ، مرجع سابق، ص ص229، 249.

الداي، آغا الهيلاليين، وكيل الحرج البحرية، الكاهية، اليايا باشين، البلوك باشين، آغا الصبايحية، أولاد باشين.[1].

ويذكر سعيدوني أن من خصائص الجهاز الإداري هو أنه كان أشبه بجمهورية عسكرية، وكان مجرد وسيلة إدارية مكنت العنصر التركي من التصرف في مقدرات الجزائرية. كذلك لم يهتم بأمور البلاد وإنما إهتم بنشاط القرصنة، وكان يتميز بالبساطة في التنظيمات و متطور في صلاحياته و يتجاوب مع الأوضاع الإجتماعيةو النشاطات الإقتصادية المفروضة. [2]

و في الأخير نستنتج أن التنظيم الإداري بمختلف موظفيه و بمختلف درجاته كان يعكس الواقع التنظيمي للدولة الجزائرية، وكان الوسيلة الفعالة التي مكنت الأقلية التركية من التصرف بالإيالة كان المرآة العاكسة لتولي الأتراك على غير الجزائريين لهذه المناصب.

_دور قبائل المخزن وثورة ابن الاحرش:

-دور قبائل المخزن: لقد تطرق سعيدوني إلى لمحة عامة عن قبائل المخزن ثم ذكر من خلال المراحل علاقة الحكام الأتراك بسكان الريف عن طريق هذه القبائل , وكذلك تطرق إلى دواعي إختيار الحكام الأتراك لهذه القبائلو الإمتيازات التي كانت تتمتع بها على غيرها من السكانوأماكن تواجدها.

تتميز قبائل المخزن من حيث تكوينها أنها عبارة عن تجمعات سكانية إصطناعية متمايزة في أصولها، [3] و قد صنف شويتام القبائل إلى ثلاثة أنواع: القبائل المحلة العريقة تحتل الأراضي الخصبة و قبائل شكلها الأتراك من مغامرين و مغتنمي الفرص، أما الصنف الثالث فهو قبائل المخزن التي تتكون من القبائل المستقلة التي أرغمت بالقوة، [4]

---

[1] أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791 م)** ،د ط ،عالم المعرفة، الجزائر، 2010 م، ص ص210، 212.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص246، 253.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص258.

[4] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص ص 235 -236.

وعليه فقبائل المخزن هي مجموعات سكانية وليست ذات أصل واحد فنجد منهم العبيد والكراغلة، عرب الصحراء، سكان الهضاب و الجبال، وتشكل هذه القبائل حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف و الحكام في المدن [1].ويذكر آغا بن عو دة أنه كان بوهران خمس قبائل . [2]

وكانت العلاقة بين الحكام الأتراك وسكان الأرياف تتميز بتحكم عشائر المخزن و تبعية جماعات الرعية و على التعامل حسب الظروف مع القبائل الممتنعة أو المتعاونة عن طريق تبادل المنافع أو فرض التبعية بالقوة ولهذا لجأوا إلى فرسان المخزن لكونهم أداة فعالة لبسط نفوذ الحكام بالريف،[3]وقد نتج عن تأثير علاقة الحكام الأتراك بسكان الأرياف، وقسم سعيدوني هذه العلاقة إلى ثلاث مراحل: الأولى مع إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانيةو استمرت طيلة القرن 16 م و ذلك بتنصيب القواد الأتراك على الأراضي الخاضعة لهم، ثانيا: هي فترة القرن 17 م تميزت باستنزاف موارد الريف الإقتصادية و لعبت قبائل المخزن دورا أساسيا.الثالثة: تمتد من القرن 18 م حتى الغزو الفرنسي، وهذه المرحلة زاد إهتمام الأتراك حكأما و جنودا لمداخيل البلاد نتيجة الضغوط الخارجية و الإحتياحات المادية.[4]

لعبت قبائل المخزن عدة أدوار منها الدور الإقتصادي بحيث أنها كنت تشغل معظم الأراضي الخصبة التابعة للبايلك أما الدور العسكري المرابطة في مختلف الجهات البايلك، أما فيما يخص الدور الإداري فكانت قبائل المخزن تمثل الجهاز الإداري الحقيقي للعثمانيين في الريف، حيث كانت بمثابة حلقة الوصل بين الحكامو الأهالي.[5]و قد كانت الإمتيازات التي منحها الحكام لقبائل المخزن تتمثل في التمتع بالأمان و الحماية من طرف سلطات البايلك و الإعفاء من المطالب المخزنية و الضرائب الإضافية كاللزمة و الغرامة و الحكور و المعونة.[6] و فيما يخص أماكن تو اجدها فكانت في النقاط الإستراتيجية حول الأبراج و الحصون لدعم الحاميات التركية مثل العريب بالقرب من سور الغزلان،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **"تاريخ الجزائر في العهد العثماني"**، مرجع سابق، ص246.

[2] الآغا بن عودة مزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهرانو الجزائر وإسباناو فرنسا أواخر ق 19 م**، تح: يحي بوعزيز، ج 1،ط2 ،دار البصائر، الجزائر، 2007، ص45.

[3] ناصر الدين سعيدوني: **" ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب"**، مرجع سابق، ص232.

[4] المرجع نفسه، ص260.

[5] أرزقي شويتام: **"المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني"**، مرجع سابق، ص ص 240، 242.

[6] ناصر الدين سعيدوني: **" تاريخ الجزائر في العهد العثماني "**، مرجع سابق، ص248.

وأيضا نجدهم بالقرب من الأسواق و مطامير البايلك، ونجدهم على الطرق الرئيسية مثل الطريق الرابط بين الجزائر و وهران، [1] و في الإقليم دار السلطان و التيطري... وكانت قبائل المخزن بمثابة القوة العسكرية الكبرى التي أوكلت إليها مهمة مراقبة المناطق البعيدة عن السيطرة العثمانية. [2]

و تناول سعيدوني وضعية عشائر المخزن بآثار إيجابيةو أخرى سلبية، فالآثار السلبية تتمثل في تأثيرها على الزراعة بالأرياف و ذلك نتيجة لنشاطها الحربي حيث أصبحت تشكل عائقا أمام تطور الإنتاج.[3] وكذلك كان لها تأثير على توزيع الكثافة السكانية بالأرياف الجزائرية بحيث أن العشائر المخزن إستولت على المناطق السهلية الخصبة و تركت الضغط على باقي السكان، وكان لها أثر أيضا تمثل في إخضاع المناطق التي لم تصل إليها السلطة التركية و لها أثر بالأرياف.[4] بينما التأثير الإيجابي أن قبائل المخزن ساعدت على إنتشار اللغة العربية و إنحصار اللهجات المحلية، وشجعت أيضا على شيوع البداوىو التحول من ممارسة الزراعة إلى تربية المواشي.[5]

مما سبق يتضح أن قبائل المخزن استعملتها الدولة العثمانية كأداة للسيطرة على سكان الريف و المناطق الخارجة عن سيطرتها، كما كانت من أجل ربط العلاقة بين الأرياف و الحكومة التركية.وكانت في نفس الوقت تقوم بدور المزارع ودور المشرف على التجمعات السكانية وطرق المواصلاتو الأماكن العامة، وكانت تستخدمها كوسيلة لجباية الضرائب.

-ثورة ابن الاحرش: في دراسة سعيدوني لهذا الموضوع يتطرق إلى ذكر حياة إبن الأحرش عن طريق مراحل كيفية دخوله إلى الجزائر و قيامه بثورة ضد حكمها حتى إلى قضاء السلطة عليه و وفاته في ظروف غامضة، ثم إنتقل إلى أسباب قيام الثورة و فشلهاو النتيجة التي ترتبت عليها.

---

[1] صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830 م**، ط2، دار هومة،الجزائر، 2007 م، ص320.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **ولايات المغرب العثمانية**"، مرجع سابق، ص130.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص352.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص121.

[5] ناصر الدين سعيدوني: "**تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص248.

إن سعيدوني يعرف إبن الأحرش بأنه الحاج محمد ابن عبد الله إبن الأحرش المعروف بالبودالي نسبة إلى الأدبال الصالحين، [1] و يذكر عباد أن الروايات تنسب أصله إلى المغرب الأقصى أما هو فيدعي النسب الشريف.[2] و يرى سعيدوني بأن حياته مرت بثلاثة مراحل الأولى إنتقل أثناءها إلى المشرق لأداء فريضة الحج و بدأ يشتهر بعد عودته من الحجاز، [3] و ذلك بسبب مصادفته للحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابارت، فشارك في مقاومتها مع جماعة من المغرب الأقصى و الجزائر إلى جانب الجيش المصري، وبذلك اكتسب الشهرة.[4] أما المرحلة الثانية فيذكر سعيدوني أنه تزعم خلالها الثورة في الشمال القسنطيني ضد حكم البايات، وما بين 10 جوان إلى 20 جويلية 1804 م أعلن إبن الأحرش الجهاد على سلطة البايلك، وإنتهت المرحلة بالقضاء على حامية بايلك الشرق.أما فيما يخص المرحلة الثالثة فيذكر أن إبن الأحرش تعرض أثناءها إلى المصاعب من جراء مطاردة فرق الانكشارية و تتبع رجال القوم له و معاداته لشيوخ الزوايا، وهناك روايات أخرى تقول أن إبن الأحرش قتل في معركة الرابطة.[5]

ومن أسباب إندلا ع ثورة إبن الأحرش شخصيته وبما تتميز به من صفات الزعامة وعنصر المغامرة و الطموح وقدرته على إستمالته لسكان الريف[6].دعوته مستجابة و النصر يتبعه أينما توجه و البارود عدوه ولا يضره.[7] و يرى كذلك سعيدوني التنافس الذي كان بين الدول الأوروبية لنيل إمتيازات في الولايات العثمانية هي من الأسباب التي ساعدته على التمرد.[8]

بينما هذه الثورات فشلت ومن أسباب هذا الفشل حسب سعيدوني يعود إلى عدم تمكن الطريقة الدرقاوية من إيجاد أنصار لها بالشرق الجزائري و ذلك بسبب القبائل القوية التي كانت تدين

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص310.

[2] صالح عباد: مرجع سابق، ص312.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص312.

[4] صالح عباد: مرجع سابق، ص194.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص 312، 320.

[6] المرجع نفسه، ص ص 324، 325.

[7] جمال قنان: مرجع سابق، ص338.

[8] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص327.

بالولاء لشيوخها و زعمائها و منافسة الطريقة الرحمانية له بالشرق الجزائري.[1] بينما أحمد توفيق المدني يرى من الأسباب أن عند القتال إبن الأحرش في قسنطينة لم يغتنم الفرصة للقضاء على نفوذ البايلك و ذلك بعد قضائه على الباي عثمانو أخذ أمواله.[2] بينما صالح عباد يرى أن ما اتبعته سلطة البايلك من سياسة قمعية ضد ثورة إبن الأحرشو أتباع جنود الإنكشارية بكل خطواته و إعطاء الأوامر بقتله و ذلك من أجل فصله عن بقية السكانو الأطراف التي كانت تدعمه هي من أسباب فشله.[3]

و يرى سعيدوني أن من نتائج هذه الثورة هي أنها تسببت في إضعاف نفوذ البايلك بالأرياف و زيادة في انعزال المدن و ذلك للخسائر التي تسببت فيها في جميع النواحي، كذلك أنها جعلت سكان الأرياف يثورون على سلطة البايلك و على رفض دفع الضرائب و معارضة مطالب المخزن و ظهور شخصيات متمردة معلنة للثورة ضد السلطة بعد إبن الأحرش، وأيضا أنها زادت من التنافس الإنجليزي لإكتساب الإمتيازات بإيالة الجزائر، وهذه الثورة ذكر سعيدوني أيضا أنها نتج عنها تقهقر في الحالة الإقتصادية و إنتشار المجاعة و معاناة السكان بسبب إهمالهم للزراعة و توجههم نحو التمرد.[4] ويذكر أيضا أبو راس الناصري أن هذه الثورة عانى منها العديد من الناسو خاصة العلماءو الفقهاء الذين وقفوا بين نار السلطة العثمانيةو رجل الثورة.[5]

من خلال ما سبق يتضح أن إبن الأحرش كان يتميز بشخصية قوية تتصف بالطموح و الشجاعةو الحماس و ما ساعده على دعوته إدعائه النسب الشريف و قدرته على إقناع الناسو كانت هذه الثورةو تمرد درقاوة صورة تعكس مقاومة الفلاحين للمظالمو القهرو الجور التي كانت تعاني منه الأرياف الجزائريةو كانت هذه الثو رة أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في إضعاف قوة البايلك الحربيةو الحد من نفوذه بالأرياف.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني:"**ورقات جزائرية**"،مرجع سابق،ص ص329 – 330.

[2] أحمد توفيق المدني: "**محمد عثمان باشا**"، مرجع سابق، ص 195.

[3] صالح عباد: مرجع سابق، ص198.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص 333 – 334.

[5] أبو راس الناصري الجزائري: **عجائب الأسفار و لطائف الأخبار**، تح: بوركبة محمد، ج 1،ط خ، منشورات وزارة الشؤون والأوقاف ،تلمسان، 2011 م، ص 67.

– معركة نافرين والحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية:

–معركة نافرين: تعرض ناصر الدين سعيدوني في موضوع معركة نافرين إلى الظروف الدولية التي أدت إلى هذه المعركةو حروبها مع روسيا وتعاطف الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية قبل الحرب، و يذكر أيضا الأحداث التي أدت إلى المعركة و مساعدة إيالاتها لهاو الموقع الجغرافي و حدود المعركة و توسعهاو الخسائرو الإنعكاسات التي تمخضت عن المعركةو نتائجها.

وقعت معركة نافرين في 1827م، في خليج نافرين جنوب غرب اليونان و تسمى حرب المورة، و حصلت بين الأساطيل العثمانيةو الجزائريةو المصرية وبمشاركة بعض السفن من طرابلس و تونس ضد الأوروبية المتحالفة (بريطانيا ، فرنسا، بمساعدة روسيا)، و إنتهت بهزيمة المسلمين و الدولة العثمانية و ذلك من أجل إستقلال اليونان،و أدت هذه المعركة إلى سقوط الجزائر تحت الإستعمار الفرنسي، [1] و في هذا الصياغ و صلت رسالة من وكيل الجزائر في جبل طارق إلى وكيل الحرج حول الحرب بين العثمانيين و اليونان.[2] والمعركة كانت تعبيرا لقوة العلاقات الجزائرية العثمانية و ذلك لمشاركة الجزائر بأسطولها إلى جانب القوة البحرية العثمانية، وكانت أسباب هذه المعركة ازدياد الضغط الروسي و النمساوي بالبلقان على الممتلكات العثمانية و تحول الإمتيازات وأيضا أطماع روسيا التوسعية.[3] يذكر الشريف الزهار بعض بطولات رياس البحر، ومثل ذلك الرايس حميدو[4] وغيرهم ساهموا كثيرا في دعم الدولة العثمانية في الشرق المتوسط.[5]

و حسب ما يشير إليه سعيدوني أن الأحداث التي أدت إلى معركة نافرين كانت القضية اليونانية التي تقرر مصيرها في المعركة، أما المساهمة الجزائرية في هدا الجهاد الحربي كانت بقيادة الرايس حميدو و علي

---

[1] تامر بدر: **أيام لا تنسى صفحات مهمة من التاريخ الإسلامي**، تق: راغب السرجاني، ط1، دار الأقلام للنشر والترجمة، مصر، 2011 م، ص245.

[2] مج: 3190، و: 3.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص351 -352.

[4] أحمد توفيق المدني: "**محمد عثمان باشا**"، مرجع سابق، ص120.

[5] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص69.

طاطا و قارة إبر اهيم.[1] و يشير شويتام و سعيدوني أن معركة نافرين قد أسفرت على تحطيم القسم الكبير من السفن العثمانيةو خاصة الجزائرية.[2]

يرى سعيدوني أن أسباب الإنكسار العثماني يعود إلى نقص عتادو تجهيزات السفن الإسلاميةو أيضا المكان غير الملائم الذي جرت فيه الأحداث.[3]

و قد كان لمعركة نافرين نتائج غير مرضية و إنعكاسات خطيرة على الدولة العثمانية و على الجزائر بشكل خاص، فتعرضت الجزائر إلى خسائر فادحة في قوتها الدفاعية (الأسطول البحري) و فقدت الجزائر بسبب ذلك مكانتها في البحر المتوسط و ضعفت قوتها، وهذا ما إستغلته فرنسا و ذلك عن طريق حصارها البحري على الجزائر في 1827 مو الذي إنتهى بغزوها في 1830 م.[4]

أما فيما يخص آثارها على الدولة العثمانية حسب سعيدوني تتمثل في إستفحال المد القومي بالبلقان وتدخل محمد علي في شؤون الدولة العثمانيةو تكون حرة يونانية وطنية.[5]

و يمكن القول أن دور الأسطول الجزائري كان كبير في توطيد العلاقة بين الجزائرو الإمبراطورية العثمانية خاصة في أوقات الحرب التي كانت نقطة تحول في قوة الجزائر و تراجعها في الأخير و سقوطها تحت الإستعمار الفرنسي سنة 1830 م أمام أنظار الدولة العثمانية.

-الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية: لقد تطرق سعيدوني في دراسته لهذا الموضوع إلى تاريخ الحصار و إلى السفن المحاصرة من طرف الفرنسيين و عدد المهاجمة من طرف الجزائريين و ذكر وقائع الحصار من خلال معركة بحرية و إلى تكاليفه للفرنسيين و موقعهم منه و أيضا موقف الجزائريين السلبي إتجاه هذا الحصار و عملت حكومة الأتراك على رفعهو ختمها بنتائجه.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص358 – 359.

[2] أرزقي شويتام: " **دراساتو وثائق في تاريخ الجزائر**"، مرجع سابق، ص31.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص364.

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص205.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص365 -366.

يرجع سعيدوني تاريخ الحصار إلى يوم 15 جوان 1827 م، [1] ومن أهم وقائع الحصار تلك المعركة البحرية التي دارت أمام ميناء الجزائر العاصمة يوم 14 أكتوبر 1827 م.[2]

و يرجع سيمون بفايفر إلى اليوم الذي إلتقى فيها قطع الأسطول الفرنسي بقيادة الأمير الكولي بإحدى عشر سفينة جزائرية التي كانت تحاول فك الحصار و إبعاد قطع العدو البحرية عن السواحل الجزائرية وبعد المعركة تراجع الفرنسيون و عادت السفن الجزائرية إلى الميناء فألحقت بها أضرار بالغة.[3]

و يرى سعد الله أن نظرا للمكاسب الطفيفة التي حققها هذا الحصار كأسره لبعض السفن الجزائرية إلا أنه كلف الخزينة الفرنسية حوالي 50 مليون فرنك، و لذلك ظهرت العديد من المشاريع لإحتلال الجزائر و فك الحصار، ولكنها لم تنجح و إستمر الحصار و قام الفرنسيون بالعديد من المفاوضات مع الداي و لكنه رفضها و ذلك نتيجة لظروف فرنسا (المعارضة القوية في البرلمان و الخسائر الإقتصادية التي تسبب فيها الحصار و الظروف الدولية).[4] و يرى نصر الدين براهامي أن تاريخ 14 جوان 1830 م نزلت القوات الفرنسية بقيادة القائد العام دوبورمون و الأمير دوبيري بسيدي فرج لم تجد أية مقاومة من طرف الجزائريين.[5]

في حين يرى حمدان خوجة أن الدخول الفرنسي للجزائر كان عند هزم بورمون في معركة سطاوالي و لم يعرف أي أحد مكان إنسحابه، فدعا الباشا شيخ الإسلام و سلمه السيف و طلب منه أن يجمع الشعب للدفاع عن البلاد، و لكن الآوان قد فات و عند الغروب كان الجيش الفرنسي قد إقترب من حصن الإمبراطور و لكن إستطاع دوبورمون الدخول إلى برج مولاي حسن و نتيجة لهذه الظروف قرر الداي مع حاشيته في مجلس بعدم مقاومته للجيش الفرنسي، و بهذا قامت الحكومة الفرنسية بعقد

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية**"، مرجع سابق، ص371.

[2] المرجع نفسه، ص374.

[3] سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، تر و تح: أبو العيد دودو، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ص ص 44 – 45.

[4] أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال**، ط3، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982 م، ص ص25، 28.

[5] نصر الدين براهامي: **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**،د ط، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2010 م، ص245.

معاهدة الإستسلام في 5 جويلية 1830 م مع الداي حسين و أصبحت الجزائر تحت الحكم الفرنسي و خروج الداي منها.[1]

و قد كان للحصار أسباب منها ديون البكري و بوشناق و هو المطالبة التي تقدم بها البكري للحكومة الفرنسية فيما يخص الديون يرجع حمدان خوجة تاريخها إلى الثورة الفرنسية، [2]و كذلك يرى من الأسباب الطلقات المدفعية التي وجهت لسفينة برو فونس.[3]

و يشير عبد الرحمان نواصر الأسباب إلى النقص الكبير في بناء السفن منذ القرن 18 م إضافة إلى مطالبة الدولة العثمانية الجزائر بدعمها بوحدات الأسطول في معركة نافرين و فقدت معظم وحداتها , وكذلك يرى من الأسباب أن رغبة فرنسا في وضع حد للنشاط الإنجليزي المعادي لمصالحها و أن السيطرة على الجزائر يعني سيطرتها على الملاحة في حوض المتوسط , وأيضا إستعادة هيبتها التي فقدتها في مؤتمر فيينا بالإضافة إلى أن فرنسا تعتبر من الدول التي ساندت الثورة اليونانية، و رأت أن حصار الجزائر سيضع حاجزا دون نجدة الدولة العثمانية[4]

وكان للجزائريين موقف من هذا الحصار بحيث سعيدوني يرى أن موقف الجزائريين كان سلبياو تمثل في تخلي الدولة الجزائرية عن كل محاولة جادة لفك الحصار و إبعاد خطره و ضعف البحرية الجزائرية، و بعد الإصطدام الأول لم يجد الداي أي تجاوب من العامة الجزائريين للوقوف بجانبهو لاسيما طبقة الحصر و ذلك لمحافظتها على تجارتها.[5]

ونستدل من حمدان خوجة بقوله: «أن الطلقات المدفعية المشؤومة التي وجهت لسفينة بروفانس التي ضاعفت من الأسبابو جعلت فرنسا تقرر الحرب و عجلت بؤسناو خرابنا» [6]

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تع وتح: محمد العربي الزبيري،د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006 م، ص ص159، 169.

[2] المصدر نفسه، ص39.

[3] المصدر نفسه، ص45.

[4] عبد الرحمان نواصر: **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا و إنعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، د ط، مطبعة صبحي متليلي، الجزائر، 2013 م، ص98.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **"ورقات جزائرية"**، مرجع سابق، ص ص378 -379.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص146.

و الموقف السلبي الآخر يتمثل في كون ميزان القوة كان في صالح فرنسا بعد أن فقدت البحرية الجزائرية قوتها أثناء هجوم اللورد إكسث موث الإنجليزي في معركة نافرين البحريةو أصبحت الأساطيل الأوروبية متفوقة عليها.[1]

نرتئي من خلال ما سبق أن الحصار البحري لمدينة الجزائر كان بالنسبة للفرنسيين إنتصار للمسيحية على الدين الإسلامي، أما بالنسبة للحكومة (الداي) ردا على حادثة المروحة، أما بالنسبة للشعب الجزائري فكان إمتصاصا لثروات البلاد. كان الحصار البحري بمثابة دليل على ضعف الدولة العثمانيةو ذلك لعدم قدرتها على رفع الحصارو ما إنجر عنه.

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق ص ص 378، 381.

3- محطات في الجانب الإقتصاديو الإجتماعي:

نظرة في التاريخ الإقتصادي للجزائر:

تطرق سعيدوني في نظرته للتاريخ الإقتصادي للجزائر في العهد العثماني إلى أهم النشاطات الإقتصادية بصفة عامة ثم محور النشاط الإقتصادي إلى النشاط إقتصادي في المدن و إلى نشاط إقتصادي في الريف، و تحدث أيضا عن العوامل التي تتحكم في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي و الصعوبات التي واجهت النشاط الإقتصادي في الجزائر.

يرى سعيدوني أن الجانب الإقتصادي لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية كانت له إنعكاسات مباشرة على الأحداث السياسيةو النظم الإداريةو الحالة الإجتماعية مثال ذلك أن الدافع الإقتصادي توجهه علاقات خارجية من خلال نشاط القرصنةو الإتاوات و الهدايا.أما الجوانب التي تعكس الحياة الإقتصادية فهي مختلفة،[1] منها الضرائب فالضرائب الداخلية تجبى على أساس ما ينص عليه القرآن (الزكاة، العشور، اللزمة، المعونة، ..)، وهي توفر موردا كبيرا للدولة.[2] و نجد أيضا من الجوانب التي تعكس الحياة الإقتصادية الحرف و الصناعات ، المحاصيل الزراعية، الأسواق و الجمارك، المبادلات التجاريةو الخزينةو العملةو الأسعار، القرصنةو الإتاوات وإلى غير ذلك.[3]

وقد عرف النشاط الإقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطورا ملحوظ و إختص بعدة مميزات في كل من المدينة و الريف.[4] و من محاور النشاط الإقتصادي محورين، الأول يتناول سكان المدينة فيرى سعيدوني بأنهم طوائف ذات إنتماء مهنيو جماعات ذات إنتساب عرقي، بينما المحور الثاني يتناول سكان الريف فيرى بأنهم يزاولون زراعة الحبوب و فلاحي جبال يشتغلون في البساتين و يخدمون في الفحوص.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص387.

[2] ويليام شالر: مصدر سابق، ص59.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص388.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: " **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص49.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص388.

بينما يرى سعيدوني في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني أنه قسم النشاط الإقتصادي بالمدن و الأرياف إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة الإزدهار إبتداءا من القرن 16 م حتى منتصف القرن 17 م حيث تزايد الانتاج الفلاحي و تعدد المصنوعات المحلية و نشطت التجارة و إزدهار العمران ذلك بفضل قدوم أعداد كبيرة من مهاجري الأندلس.المرحلة الثانية: كانت مرحلة ركود و إستقرار في جميع المجالات الإقتصادية و إستمر ذلك إلى غاية النصف الأول من القرن 18 م، وفي هذه الفترة لم تعرف إيالة الجزائر أي تطور في المهن و الحرفو لم تشهد تحسن في الإنتاج الزراعي.المرحلة الثالثة: تغطي النصف الثاني من القرن 18 م و إستمرت إلى غاية نهاية العهد العثماني، حيث إتصفت بالتقهقرو الإنكماش في مختلف مجالات الحياة الإقتصاديةو الإجتماعية و إتجهت نحو التبعية الأوروبية.[1]

و من العوامل المتحكمة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي نجد منها نظام الحكم و الذي تميز بتعاقب عدة أنظمة، كذلك نجد النظام الإداريو الذي عرف تطورا و عدم إستقراره، كما نجد النظام القضائي، و النظام المالي و الضرائبي و الإضطراب الداخلي و الجهاد البحري و التحرشات الخارجية.[2]

ومن الصعوبات التي واجهت النشاط الإقتصادي هي فرض رقابة على الأسواق لمساعدة قبائل المخزن و بعض القياد الذين كانوا يضمون فيها عمليات فرض النظام الصارم و ممارسة الضغط الإقتصادي.[3]

وفي الختام يمكن القول أن النشاط الإقتصادي بصفة عامة كان يعتمد على القرصنة و الضرائب التي كانت تؤخذ من الرعية بمختلف أنواعها، وأن النشاط الإقتصادي الجزائري في العهد العثماني قد مر بمراحل إزدهار و إنخفاض حتى الدخول الفرنسي.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **"تاريخ الجزائر في العهد العثماني"**، مرجع سابق، ص ص161، 163.

[2] عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج4،د ط، دار هومة، الجزائر،2014 م، ص107.

[3] شارل أندري جوليان: مصدر سابق، ص36.

فحص مدينة الجزائر:

يذكر سعيدوني في فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الإقتصاديةو الإجتماعية عشية الإحتلال و الشبكة المائية، فتطرق في النقطة الأولى إلى تقسيم الجزائر إلى ثلاث فحوص و ذكر في كل فحص الحياة الإقتصادية و الإجتماعية من زراعة و صناعة و أحوال صحية، أما بالنسبة للشبكة المائية و التي إعتبرها من المظاهر الأثرية المندثرة بالفحص فذكر فيها طبيعة الشبكة المائية و مصادر المياه و طرق التحكم في مصادر المياهو القنواتو السواقي.

قسم ناصر الدين سعيدوني فحص مدينة الجزائر حسب موقعها الجغرافي و نشاطها الإقتصادي إلى ثلاث فحوص فهناك المنطقة الشمالية بإسم باب الواد،و المنطقة الجنوبية (الوسطى) بإسم فحص باب الجديد، أما المنطقة الثالثة فهي الجهة الشرقيةو التي تسمى فحص باب عزون.[1] بينما نجد محمد الطيب عقاب قسمها إلى عدة فحوص منها المنطقة الشرقيةو التي سماها باب البحرية أو باب الجزيرة و المنطقة الثانية المنطقة الشمالية الشرقية المسماة باب السماكة، و المنطقة الجنوبية المسماة باب عزون، ومنطقة الشمال المسماة باب الواد،و المنطقة الجنوبية أو الوسطى المسماة باب الجديد، ويضيف باب آخر هو باب القصبة العليا (دار السلطان).[2] في حين ليسور ويلد فقسماها إلى ثلاثة فحوص نهج باب الوادو حي باب عزون،و الوادي.[3]

ويذكر سعيدوني أن حدود فحص مدينة الجزائر لم تكن محددة، و شيوع ظاهرة العمران بها و تطور الزراعة و يذكر دوتاسي أن إنتاجها مختلف كالخضرو الفواكه، [4]و الظروف الملائمة المتمثلة في أرباح الجهاد البحري و الفئات التي سكنها، وكانت توجد بها مناطق و بناءات جميلة.[5] حيث يقول بلحميسي: «بلد أعارته الحمامة طوقعتو كساها حلة ريشه الطاووس ما شاءت من حدائق

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص 394 -395.

[2] محمد الطيب العقاب: **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**،د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007 م، ص26.

[3] E.LESSORE,W.WILD: LA REGENCES D'ALGER ,ACHEVE DIMPRIMER SUR PRESSES, ENAG, REGHAYA, ALGERIE, PP10-14.

[4] l.de tassy: histoire du royaume dalger et de bombordement de cette ville est q 16, paris, 2007, p 190

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص95، 98.

كالنمارق والقصور..».[1] فمنها الدكاكين التي كانت عبارة عن حجرة صغيرة مربعةو المساجد التي كانت هندستها مغربية و المطاحن العربية و الحدائق.[2] و قد كانت المدينة محاطة بأسوار شامخة و في أسفلها خندق كبير العمق .و بها بروج محصنةو أسوارو كان باب عزون هو أكبر شارع بالمدينة.[3]

و تأثرت الحياة الإقتصادية و الإجتماعية بفحص مدينة الجزائر بعدة عوامل منها الوسط الطبيعي و العنصر البشري و التنظيم الإداري و طبيعة الملكية و نوعية الإنتاج.[4]أما بالنسبة للعيون بفحص مدينة الجزائر فقد كانت الثروة المائية بها ضخمة تسد حاجة مدينة الجزائر من المياه و توفر السقي الضروري لحدائق و بساتين الفحص.[5]و كانت الشبكة المائية بفحص مدينة الجزائر تتحكم فيها طبيعة التضاريسو كمية الأمطار السنوية، أما بالنسبة لمصادر المياه فقد تنوعت منها الأودية مثل واد المغاسلو كان يشكل المصدر الأساسي للزراعة بضاحية باب الوادي و من الطرق التي كانت تتحكم أيضا بمصادر المياه الآبار، [6] ففي كل دار بئرو جب ينحدر إليه ويسيل فيه ماء المطر الذي ينزل على سطح الدار، و في بعض الديار لا يوجد إلابئر أو جب و ماؤها ليس للشرب[7]و تميزت الآبار بكثرتها و إنتشارها في جميع جهات الفحصو كانت تستخدم لسقي المحاصيل الزراعية و البساتين.[8] أما العيون و الأحواض فكانت العيون يأتي ماؤها من عين تنبع بالقرب من برج مولاي حسنو كان يصل ماؤها إلى البلد في قنوات و تنتهي إلى الخزانو كان يتولى إدارة المياه موظف قائد العيونو كان عثمان باشا قد أتى بماء الحامة للبلاد و بنى له ساقية و أوقف له أوقافا لخدمة مجرى الماء.[9] و كان هناك أيضا أناس محسنون ينشؤون العيون داخل المدينة و نذكر من بعض العيون عين

---

[1] مولاي بلحميسي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**،د ط، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979 م، ص ص 115–116.

[2] E.lessore ,W Wild: op.cit, pp 18 – 19

[3] عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو: **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**،د ط،شارع نور مندي، الجزائر،د س ن ،ص 93.

[4] ناصر الدين سعيدوني: "**دراساتو أبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثةو المعاصرة**"، مرجع سابق، ص ص 145 – 146.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: " **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص 56.

[6] ناصر الدين سعيدوني: "**ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص 404، 408.

[7] نور الدين عبد القادر: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى أثناء العهد التركي**،د ط، دار الحضارة، الجزائر، 2006 م، ص ص 137 -138.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص 408.

[9] أحمد توفيق المدني: " **محمد عثمان باشا** "، مرجع سابق، ص119.

بئر خادم التي أنشأها الداي حسين باشا كانت مختصة لشرب المسافرين و تتميز بالجمال و الأناقة، أما فيما يخص القنوات و السواقي فقد أقام الحكام منذ القرن 16 م لجمع المياه من الينابيع و الأودية و كانت تنتشر في جميع أنحاء الفحص و كانت مبنية بالفخار و الحجارة، وكانت هناك أربع قنوات رئيسية لها ساقية التلاواملي التي قام بإنشائها حسن باشا سنة 1550 م لجلب مياه المرتفعات المشرفة على خليج الجزائر، وساقية بيرطريلية تتزود في طريقها نحو مدينة الجزائر من آبار و عيون واقعة بمنحدرات واد المغاسل و تنتهي إلى الأسوار القريبة من باب الوادي، و أنشأها الباشا أعراب أحمد لتأمين مياه الشرب للجزء الشمالي من مدينة الجزائر، ساقية الحامة أنشأها أحد المهندسين الأندلسيين في ولاية مصطفى باشا، وساقية عين الزبوجة أنشأها حسين باشا وهي من أكبر السواقي جمع بها الآبار المنحدرة لجبل بوزريعة و جمع مياه العيون الطبيعية بالحوض الأعلى لواد الكرمة و واد كنيس وتنتهي عند قصبة الجزائر.[1]

_الأحوال الصحية و الوضع الديمغرافي:

نرى أن سعيدوني تطرق في الأحوال الصحية و الوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني إلى النمو الديمغرافي لسكان الجزائر و قدم العديد من الإحصاءات لها و ذكر أيضا الحالة الصحية للسكان و المعيشة و الأمراض التي تعرضت لها البلاد كذلك الأوبئة و الكوارث الطبيعية مع ذكر الإحصاءات.

ينظر سعيدوني إلى الوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد العثماني و الأحوال الصحية بأنها شهدت تقهقرا إقتصاديا أثناء القرن 14 و15 وذلك نتيجة لسوء الأحوال الصحية و المعاشية و هجمات الإسبان على السواحل، ولكنها تحسنت مع القرن 16 و17 م، [2]خاصة بعد مجيء المهاجرين الأندلس [3]. ويرى ويليام سبنسر أن التركيب الإجتماعي للإيالة يعكس التنوع العرقي من حيث الأصول و الخلفيات لمجموع المواطنين بها.[4]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص ص410 -412.

[2] المرجع نفسه، ص558.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة و المعاصرة** "، مرجع سابق، ص123.

[4] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص97.

وفي القرن 18 م حصل ركود إقتصادي تمثل في إنتشار الأوبئة و الأمراض مما أثر على نمو السكان، [1] فالأوبئة تمثلت في الطاعون الذي حصد عددا كبيرا من الأرواح، [2]وهو أخطر وباء عرفته الجزائر نظرا لما خلفه من ضحايا.[3] بينما الأمراض تمثلت في الرمد الذي كان يصيب الأطفال في الغالب، وكان يظهر في بداية فصلي الربيع و الخريف.[4] كذلك نجدالطاعون و الكوليرا و الجدري و التيفوس التي كان لها أثر على العامة، [5] مثل الوباء الذي ضرب الجزائر في 1201 هـو وصل عدد الأموات إلى 500 جنازة كل يوم.[6]

و قد ساعد على توطن هذه الأمراض و الأوبئة انتشار المستنقعات بالسهول الساحليةو حول المدن الكبرى و عدم إلتزام السكان بالقواعد الصحية و عدم إهتمامهم بالأمور الصحية، و عدم فرض نظام الحجر الصحي على السفن.[7]ونجد في هذا الصياغ رسالة من الباي إلى وكيل الباستيون يخبره بعدم الخوف من الوباء الذي حل بالمدينة لأنه توقف انتشاره، [8] أما أماكن العلاج فتكاد تنحصر في بعض الملاجئ و المصحات بالإضافة إلى مارستانات رجال الدين.[9] بالإضافة إلى الأمراض حدثت كوارث طبيعية بالجزائر في القرن18 م مثل زلزال 1716 م، [10]و زلزال سنة 1755 م الذي دامت مدته شهرين من نوفمبر إلى غاية أواخر ديسمبر، [11]و أعقبتها كوارث أخرى مثل الجراد و الجفاف الذي تسبب في حدوث مجاعاتو هلاك الكثير من الناس منها

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص559.

[2] أرزقي شويتام: "**المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص408.

[3] المرجع نفسه، ص 413.

[4] Diego de haedo: topographie et histoire generale d'alger, edition grande alger, lunes, alger, p 462

[5] أرزقي شويتام: "**المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص 408.

[6] أحمد توفيق المدني: "**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص78.

[7] ناصر الدين سعيدوني، و المهدي بوعبدلي: "**الجزائر في تاريخ العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص88.

[8] مج: 3190 ، و: 84.

[9] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص217.

[10] محمد الطيب عقاب: مرجع سابق، ص19.

[11] أحمد توفيق المدني: "**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص34.

مجاعة 1579 م، وزحف الجراد سنة 1800 م كذلك عام 1819 م.[1]

لقد كان الوضع الديمغرافي إنعكاسا للحالة الصحيةو المعاشية كان يتصف بعدم الاستقرار من حيث عدد السكان، حيث يذكر ويليام سبنسر أن عدد سكان الجزائر خلال فترة الحكم التركي تقدر ب20 ألف نسمة.[2]

بينما يذكر حمدان خوجة أن عدد سكان الجزائر في أواخر العهد العثماني بلغ 10 ملايين نسمة.[3] عرف النمو الديمغرافي في الجزائر نموا خاصة في العهد العثماني و بعد مجيء الأسرى حيث قدرها سعيدوني ب150 ألف نسمة ولكنه بدأ بالإنخفاض و الإنكماش في أوائل القرن 19م حتى الدخول الفرنسي.[4] ويذكر جون وولف في كتابه الجزائر و أوروبا أن عدد السكان الجزائر في القرن 17م كان 100 ألف نسمة إلى200 ألف نسمة.[5] و يذكر شاو أن عدد سكان الجزائر أثناء نفس القرن قد بلغ 80 ألف نسمة.[6]

وفي الأخير نستنتج أن النمو الديمغرافي بالجزائر على الرغم من اختلاف الروايات في تعداده إلا أنه كان عاكسا لأوضاع المجتمع الجزائريو حالته الإقتصادية، فكلما ساءت الأحوال الصحية تناقص عدد السكان و ذلك بسبب الوفيات التي تسببت بها الأمراض و الجوائح التي إجتاحت الجزائو كلما زاد عدد السكان نلاحظ تطور النشاط الإقتصاديو تحسن في الحياة الإجتماعية.

خلاصة المبحث:

كانت الجزائر أثناء حكم الأتراك الطويل قد عرفت فتراته فترات من الإزدهار تارةو التوترات تارة أخرى بسبب العلاقات بين الحاكمين و المحكومين و الظروف المتحكمة في ذلك، فكان الجانب

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **الجزائر في التاريخ العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص90.

[2] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص97.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص13.

[4] ناصرالدين سعيدوني: " **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص9 8.

[5] جون وولف: **الجزائر وأوروبا1500 –1830**، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط،دار الزائد وعالم المعرفة، الجزائر، 2009 م، ص157.

[6] shaw thomas: voyages dans la Regence d'Alger ,grand alger livres ,2007, paris p 167

الإقتصادي تتحكم فيه القرصنة فعند ازدهاره تتيسر أمور الرعيةو الحكم، ولكن عند بداية اضمحلالها و تناقصها تنعكس الأمور، فكانت تلجأ الحكومة و موظفيها إلى فرض الضرائب على السكان، وقد استعملت الحكومة في ذلك أداة لمساعدتها على الجبايةو التي مثلتها في قبائل المخزنو هذا ما أدى إلى العديد من الثورات من طرف الأهاليو خاصة أيام القحط و المجاعة و الأمراض، وهذا ما أثر على الجانب الإجتماعي، وكانت جباية الضرائب ضمن تقسيم إداري بفحوصهاو الريف.

المبحث الثالث

النظام المالي في الجزائر في أواخر العهد العثماني

(1800-1830)

1 - **أوضاع الجزائر العثمانية**

-سياسيا.

-اقتصاديا.

-إجتماعيا.

2- تأثيرات النظام المالي

-العوامل الداخلية.

-العوامل الخارجية.

3- الرسوم المالية

-مصادر الدخل.

- وجوه الإنفاق.

-العملة والخزينة.

خلاصة المبحث

لقد عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني 1880 م_1830 م تدهورا عاما على مختلف مجالات الحياة في الإيالة خاصة الإقتصادي أو بالأحرى ما يسمى بالنظام المالي لدى الكتاب وكان النظام المالي له تأثير على مختلف جوانب الحياة في الجزائرو خاصة في الحياة الإجتماعية وذلك بحكم أن سكان الإيالة، كانت معظم مصادر الدخل للخزينة التي تمثل النظام المالي ووجوه الانفاق لها مفعول في بلورة أوضاعهم ,وسوف نعالج في هذا الفصل النظام المالي للجزائر وما آل إليه حتى الاحتلال الفرنسي وسياسة أنظمته من وجوه إنفاق ومصادر دخل وخزينة مع التركيز على العوامل والأوضاع المتحكمة فيها.

1 – أوضاع الجزائر العثمانية:

–سياسيا: يبدأ سعيدوني في دراسته للأوضاع السياسية بوضعها الدولي الخاص و الذي نجده متجاوبا مع سياسة الأتراك العامة، ويتطرق أيضا إلى نظامها الحكومي الذي ينقسم إلى أربعة مراحل، ويتناول أيضا جهازها الإداري و الذي تطرق فيه إلى لمحة عامة.

في دراسة الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر يبدأ سعيدوني بدراسة وضعها الدولي الخاص و نظامها الحكومي و جهازها الإداري، فمن وضعها الدولي يرى سعيدوني بأنها تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه الأقطار الخاضعة، و عندما بدأت الدولة العثمانية تضعف أصبحت الجزائر لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رابط ديني و وازع أدبي.[1]

ويرى عمار بوحوش بأن الجزائر كانت بعيدة عن القسطنطينية كانت تسير من طرف بعض العناصر القوية في مدينة الجزائر ففي المرحلة الأولى كانت الطبقة الحاكمة هي فئة الرياس، [2] بينما في المرحلة الثانية فكانت فرقة اليولداش.[3] و مر الحكم العثماني بالجزائر بأربعة مراحل الأولى هي مرحلة البايلربايات من 1518م إلى 1588 م التي إبتدأت بحكم خير الدين بربروس و إنتهت بمغادرة علج علي.[4]

بحيث أرزقي شويتام يرى بأن الحكام في هذا العهد كانوا يتولون رئاسة التنظيم الإداري بمساعدة بعض الرياس و الضباط.[5]وقد تميز هذا العهد ببداية بناء الأسطول الجزائري، و تأسست الوحدة الإقليمية للجزائر، بعد أن تمكن العثمانيون من القضاء على الدولة الزيانية.[6]

الثانية وهي مرحلة البشاوات من 1588 م إلى1659م و الذي يرى سعيدوني بأنها تمتاز بكرة الاضطرابات

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص21 –22.

[2] **الرياس:** هم مجموعة إختاروا البحر ميدانا لحياتهم و مصدر لرزقهم وهم أشخاص موكلين من غيرهم بهذه المهمة لم يشنوا حربا إلا على أعداء أميرهم وربهم....،أنظر: (جون وولف: مرجع سابق، ص63).

[3] **اليولداش:** هي الفئة الثانية التي سيطرت على الجزائر لمدة طويلة، وينحدر معظمهم من أصل تركي و منهم تتشكل فرق الإنكشارية.أنظر: (عمار بوحوش: مرجع سابق، ص63).

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص23.

[5] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص24.

[6] عادل أنور خضر: **أطلس تاريخ الجزائر**، ط1، دار العزة و الكرامة، وهران، 2013 م، ص101.

و الفوضى، [1] و التي كانت بين جنود البحرية العثمانية و الرياس، و حصل في هذه الفترة تصادم و تنافر بين البحرية و جنود القوات البرية (اليولداش).[2] و قد تعرض الأسطول الجزائري في أواخر هذا العهد إلى نكسات و هزائم مريرة.[3]

الثالثة وهي مرحلة الآغاوات و كانت من 1654 م إلى 1671 م و تميزت بالفتن و إغتيالات أحكام نتيجة عجز الآغاوات عن توفير الإستقرار الداخلي و الوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة، [4] وتعرضت البلاد في هذه الفترة الى عدة غارات أوروبية.[5]

أما المرحلة الرابعة و هي مرحلة الدايات فكانت من 1671 إلى 1830 م و قد تمتعت الجزائر في هذه المرحلة باستقلال فعلي عن الدو لة العثمانية، [6] وتميز ت هذه المرحلة بعدة مميزات منها إهتمام حكام الجزائر في القرن 17 م و 18 م بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، أيضا تمكن حكام الجزائر من القضاء نهائيا على الوجود الاسباني في الجزائر خاصة في سنة 1792 م، كذلك في هذه المرحلة تحول جنود البحرية من جنود مناضلين و مقاتلين ضد القوات المسيحية إلى باحثين عن الغنائم لأنفسهم و للحكام، [7] و يمارس الداي في هذه المرحلة سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب و حفظ الأمن الداخلي.[8]

يرى سعيدوني بأن نفوذ الموظفين الساميين التي يعتمد عليها الداي إزداد و ذلك نظرا لتطور نظام الحكم في مرحلة الدايات و منها الخزناجي المشرف على الخزينة، [9] و بيت المالجي المسؤول عن جميع المسائل المتعلقة بالوراثة، و خوجة الخيل الذي يشرف على أملاك الدولة، و آغا العرب قائد الجيش البري، [10]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق، ص21.

[2] عمار بوحوش:مر جع سابق، ص66.

[3] عادل أنور خضر: مرجع سابق، ص103.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص24.

[5] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص28.

[6] عادل أنور خضر: مرجع سابق، ص106.

[7] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص68.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق، ص25.

[9] المرجع نفسه، ص27.

[10] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص71 -72.

و خول له مراقبة إقليم السلطان المحيط بالجزائر العاصمة، وكيل الحرج الذي يراقب النشاط البحري.[1] و يخضع لهؤلاء الموظفين الساميين مجموعة من الموظفين الثانويين، [2] و يقومون بأعمال محددة تدل على حسن التنظيم السياسي.[3]

وكان نظام الحكم بالإيالة يتلخص في الأقاليم الإدارية التالية:

أولا: دار السلطان و هي تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا و من ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، و تخضع مباشرة لرؤساء السلطة التركية، [4] يعني أنها تضم مدينة الجزائر و ضواحيها و تتبع مباشرة لحكم الداي.[5]

ثانيا: بايلك الشرق الذي كان مركزه قسنطينة، [6] و يعود الوجود العثماني في بايلك الشرق الى مطلع القرن 16 م، [7] و يعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر.[8]

ثالثا: بايلك الغرب كان مقر إدارته بمازونة ثم نقله الباي مصطفى بوشلاغم إلى معسكر و أخيرا استقر في وهر ان بعد تحريرها من الإحتلال الاسباني [9]،

و العثمانيين لم يتمكنوا من تثبيت حكمهم في بايلك الغرب نظرا لشدة المعارضةالمتمثلة في الزيانيين و الإسبان[10].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3] جمال قنان: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500 –1830** "، د ط،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر، 1987 م، ص106.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص29.

[5] عادل أنور خضر: مرجع سابق، ص106.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق، ص29.

[7] مجهول: **غزوات عروج و خير الدين**، تع: نور الدين عبد القادر،د ط، مكتبة رودسي، الجزائر، 1934 م، ص27.

[8] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص69.

[9] عادل أنور خضر: مرجع سابق، ص106.

[10] مجهول: مصدر سابق، ص79.

رابعا: بايلك التيطري و مركزه المدية و يعتبر أصغر البايليكات و أفقرها و أكثرها إرتباطا بالسلطة المركزية، [1] و يحد هذا البايلك من الشمال سهل متيجة.[2]

و مما سبق نستنتج أن الجزائر أثناء الحكم التركي من الناحية السياسية نجده ظاهرا فقط ليس حقيقيا خاصة في المناطق النائية حسب نظر سعيدوني، لأنها كانت تقع في أقصى الإمبراطورية العثمانية التي كانت تزداد ضعفا مع مرور الزمن لا سيما إثر المعاهدات التي عقدتها مع الدول الأوروبية.

-إقتصاديا: يتعرض سعيدوني في الأوضاع الإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر أثناء الحكم التركي بإبراز الخطوط العريضة لإقتصاد الجزائر، و التي يتناول فيها النشاطات الإقتصادية الرئيسية من زراعة و صناعة و تجارة، و أين كانت تتركز بالتفصيل عنها.

إن الزراعة كانت هي المورد الرئيسي التي تؤمن معيشة غالبية السكان، و من حيث نوعية الإنتاج الفلاحي بالإيالة فإختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية و المناخية، [3] فتنوع التضاريس و المناخ و خصوبة التربة ساعد على تنوع المحاصيل الزراعية فكانت كل منطقة مختصة في إنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية.[4] فالحبوب إشتهرت بها نواحي غريس و وهران و مجانة و قسنطينة و كانت محصولا رئيسيا للاستهلاك الداخلي و التصدير الخارجي، [5] و كانت الزراعة في السهول التلية أكثرها إنتاجا و رعيا ما عدا سهول وهران التي كانت مسرحا للحروب ضد الإسبان.[6]

أما فيما يخص زراعة الأشجار المثمرة فإختصت بها المناطق الجبلية بالقبائل و المدية. ولكن الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر تميزت بقلة المردود الزراعي الذي كان لا يلبي إحتياجات السكان المحلية، وذلك لعدة عراقيل أهمها الضرائب التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري، [7] الأمر الذي جعلهم يتخلون عن مزارعهم و أراضيهم و يلجأون إلى الجبال فرارا من

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**"، مرجع سابق، ص30.

[2] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص33.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص31 -32.

[4] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص215.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 32.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **ورقات جزائرية** "، مرجع سابق، ص 399..

[7] ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: " **الجزائر في التاريخ** "، مرجع سابق، ص ص32 -33.

جباة الضرائب.[1] و لم يكن نشاط الفلاحين مقتصرا على الزراعة فحسب بل شمل أيضا تربية الحيوانات كالأبقارو الماعزو الخيول، [2]و رغم تنوع المحاصيل إلا أن الفلاحة الجزائرية كانت تعاني من عدد مشاكل و صعوبات أهمها الآلات البدائية و إلى غير ذلك و هذا كله دفعهم لتربية المواشي، [3] و رغم تنوع الثروة الحيوانية إلا أنها كانت تعاني من بعض المشاكل مثل الجفاف و قلة العناية اللازمة بالحيوانات و تفشي الأمراض.[4]

أما فيما يخص الصناعة فيرى سعيدوني بأن النشاط الصناعي ظل متواضعا بالإيالة الجزائرية بحيث لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية و بعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، [5] حيث أن الصناعة شهدت في القرن 17 و18 م تحولا في المدن و الريف فكان الحرفيون في أحياء معينة منظمين في هيئات يشرف على كل واحدة أمين أو جماعة مهمته إثراء الحرف و ازدهارها و محاربة الغش و تحفيز السلع و مراقبة أسعارها بالأسواق الحضارية، [6] فكثرت المدن الحرفية و التجارية كتلمسان التي اشتهرت بصناعة الصوف و مستغانم بالزرابي و قسنطينة بمنسوجاتها و أثاثها و ظلت بسبب إحتكاك الحرفيين بمهارة الأندلسيين، [7]و كانت المنسوجات العثمانية قد تبلورت في الذوق الجمالي لسكان الإيالة خاصة بألوانها الحمراء و الزرقاء.[8]أما الصناعة الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية و لا من حيث الإنتاج، [9] رغم إشتهارها بين سكان القبائل مثل بنو عباس و بنو فليسه الذين إشتهروا بصنع البنادق المحليةو السيوف و المكاحل و النقود المزورة الأكثر تداولا في السوق مقلدين النقد العثمانيةو الإسبانية [10]

---

[1] ويليام شالر: مصدر سابق، ص 59.

[2] علي عبد القادر حلمي: **مدينة الجزائر نشأها و تطورها قبل 1830 م**، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972 م، ص294.

[3] ناصر الدين: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص33.

[4] علي عبد القادر حلمي: مرجع سابق، ص298.

[5] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص34.

[6] مولاي بلحميسي: مرجع سابق، ص ص 182 -183

[7] علي عبد القادر حلمي: مرجع سابق، ص299.

[8] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص92.

[9] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص35.

[10] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص ص21 -22.

.أما الطائفة اليهودية فإختصت بصنع الجواهر الثمينة و الأحجار الكريمة في مدن تلمسان و قسنطينة و الجزائر.[1]

و أما التجارة فيرى سعيدوني بأنها كان لها تأثير مباشر على الأوضاع المالية و الإقتصادية للإيالة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، [2] و قد انتشرت الأسواق اليومية بالمدن و الأسبوعية بين العروش و القبائل كسوق تلاغمة و ورقلة، و الأسواق الموسمية أشهرها سوق واد العثمانيين تحت إشراف شيخ العرب و تختلط فيه المنتوجات المحلية و المستوردة و بعض الممالك الإفريقية، [3] و قد عزز التبادل التجاري الداخلي عاملان هما:

-تشجيع الحكومة للأسواق التجارية

- مرور القوافل عبر الإيالة نحو المشرق و بلاد السودان.[4]

و كانت أسواق المدن متعلقة بأصناف الحرف والصناع ففي قسنطينة كان هناك حدادين و شقماقجيين (مصلحوا البنادق)، أما تجارة سكان الصحاري فإعتمدت على المبادلات ذات الشكل البدائي.[5] و قد نتج عن التبادل بين الشمال و الجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل و الصحراء و إزدياد أهمية الأسواق.[6] فالتجارة الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق الأسبوعية و السنوية في الأرياف أو داخل المدن، [7] و كان يقوم بها الأهالي و اليهود.[8]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص38.

[3] محمدالعربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 – 1830 م**، د ط،الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ص112.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص38.

[5] حسان كشرود: **رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،جامعة منتوري،قسنطينة، (2007 -2008م)، ص35.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص39.

[7] المرجع نفسه، ص38.

[8] عبد القادر حلمي: مرجع سابق، ص317.

أما فيما يخص التجارة الخارجية كانت تتم بين بلدان المغرب العربي و الأقطار العثمانية و الدول الأوروبية [1]و كان يمارسها في أغلب الأحيان الأجانب و خاصة اليهود و بعض الأهالي، و نلاحظ في كتاب ويليام شالر عن قيمة الصادرات و الواردات، بحيث أن بريطانيا كانت تحتل الصدارة للواردات و ذلك بسبب العلاقة التي كانت بين الجزائر و فرنسا بسبب قضية الديون و قيمة الصادرات للإيالة بلغت حوالي 237000 دولار إسباني، أما الواردات فبلغت 1200 ألف دولار اسباني، ومن هذا يلاحظ عجزا في الميزان التجاري للجزائر سنة 1822 م.[2] و يرجع ذلك إلى ضعف الأسطول التجاري و إرتباط الجزائر بإتفاقيات مع الدول الأوروبية الأخرى.[3]

كما ساهم اليهود إلى حد كبير في إنهيار التجارةالجزائر يةو تحصلوا على أرباح وفيرة على حساب الأهالي لأنهم لعبوا دور الوساطة في كل العمليات التجارية، و قاموا أيضا بتقديم القروض و الضمانات بفوائد خيالية مستغلين عدم وجود بنوك و عملت الجزائر على تغطية عجزها بالتوجه نحو التجارة مع بلدان إفريقية، [4]و كانت تعتمد على الحاجات الكمالية و الترفيهية، [5] و تدر أرباحا وافرة،أما تجارتها مع السودان فقد ضعف في ق19 م، أما مع الدول الأوروبية فكانت تستورد المواد الأولية كالصوف و الجلود و الشمع و الزيوت و الحبوب.[6]

و مما سبق نستنتج بأن الجزائر في العهد العثماني عرفت تنوعا في النشاط الإقتصادي من زراعة و صناعة و تجارة، بحيث أن الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن المعيشة، أما فيما يخص التجارة فكانت لا تتعدى الصناعات المحلية و بعض الصناعات المعدنية، و أما التجارة فكانت هي قطاع التبادل التجاري ما بين الدول.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص39.

[2] عبد القادر حلمي: مرجع سابق، ص 311.

[3] عزيز سامح آلتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1919 م، ص414.

[4] يحي بوعزيز: **طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال ق 19 م**، مجلة الثقافة، ع 59، من سبتمبر إلى أكتوبر، الجزائر، ص19.

[5] **الكماليةو الترفيهية**: كالعطورو المصبرات،و العتاد الحربيو الرصاص والأقمشة والسكر والقهوة.أنظر: (ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص40).

[6] المرجع نفسه، ص ص 39 – 40.

-إجتماعيا: يتناول سعيدوني في دراسته للأوضاع الإجتماعية إلى عدد سكان الجزائر أيضا التنظيم الإجتماعي لسكان المدن و الأرياف، و يتعرض إلى السلطة القضائية و التي يراها أنها ترتبط بالنظام الإجتماعي و تؤثر عليه.

يرى سعيدوني بأن إحصاء عدد سكان البلاد الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية تختلف في كثير من الروايات حول الإحصائيات، [1] و فيما يبدو أن مدينة الجزائر خلال القرن قد أبقت على سكانها في رقم معقول مستقر وهو من مائة ألف إلى مائة ألف وخمسة وعشرين ألف نسمة بين أحرار وأرقاء[2] وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد سكان الجزائر قد بلغ خلال القرن السابع عشر 100000 نسمة منهم 30000أوربي و عند إحتلال الجزائر من طرف فرنسا عام 1830 لم يكن في العاصمة سوى 32000 ساكن منهم 18000 عربي و 4000 تركي و 1000 قبائلي 2000 كرغلي و 5000يهودي. [3]

ويذكر سعيدوني بأن عدد سكان المدن حسب المعلومات لا تتعدى 5 من مجموع السكان، أما في الأرياف يتراوح بين ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، [4] وتجمع المصادر على أن عدد سكان الجزائر في أواخر العهد العثماني بدأ يتناقص ويرجع ذلك إلى إنتشار الأمراض والأوبئةو الإضطرابات التي وقعت بين الإنكشارية واليهود والثورات الداخلية وضعف البحرية وإنخفاض عدد المجندين، و تمثلت الأوبئة في الكوليرا والتيفوس والجدري والسل وأهم الأوبئة هو الطاعون، [5] أيضا الداخلية التي وقعت في مطلع القرن 19 م والتي أدت إلى مقتل الداي مصطفى وهجرة 100 عائلة يهودية إلى تونس، أيضا ضعف البحريةو الكوارث الطبيعية التي تمثلت في الزلزال والجفاف وزحف الجراد، أيضا الحملات الأوروبية، فهذه كلها أدت إلى تناقص عدد السكان. [6]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص41.

[2] جون ب وولف: مرجع سابق، ص ص 156 – 157.

[3] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 78.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 14.

[5] ناصر الدين سعيدوني: **الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد التركي**، مجلة الثقافة، ع 92، من مارس إلى أفريل، الجزائر، 1986 م، ص105.

[6] ناصر الدين سعيدونيو المهدي بوعبدلي: " **الجزائر في التاريخ** "، مرجع سابق، ص106.

أما عن التنظيم الإجتماعي لسكان المدن في العهد التركي فكانت ألف نسمة، [1]و كانت لهم اليد العليا في تسيير شؤون البلاد، [2] وكانوا منعزلين عن السكان و ذلك لإبقاء هيمنتها على المناصب الحكومية [3]. و يذكر عمار بوحوش عن هذه الفئة بأنها مسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر سنة 1830 م ولم يتجاوز عدد أفرادها سنة 1830 م 20 ألف نسمة، [4] ولكي يحافظوا على وضعهم الإجتماعي الخاص كانوا يستقدمون بين الفترةو الأخرى جماعات من أتراك الأناضول للعمل في فرق الأوجاق، [5] أما الأتراك غير الأناضوليين فكان مصدرهم من الروميلي[6] و بالنسبة للمجموعة الثانية التي تحتل المرتبة الثانية في السلم الإجتماعي هي جماعة الكراغلة، [7] التي تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشاري و نساء البلاد، [8] و بالرغم من إنتمائهم إلى آباء من أصل تركي فإنهم لم يحصلوا على إمتيازاتو لم يشاركوا في الحكم ولم يكن لهم الحق في الإنتساب إلى الجيش أو الحصول على مناصب إدارية.[9]

أما باقي سكان المدن فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم الإجتماعية إلى ثلاث طبقات، فالحضر تتكون من مهاجري الأندلس، [10]و كان هؤلاء الأندلسيون يشكلون قوة تجارية بالجزائر حيث ساهموا في تنمية التجارة و إنشاء صناعات رفيعة بالبلاد،و بما أنه لم يكن في إمكانهم الإلتحاق بالجيشو الوظائف العليا بالدولة فتوجه معظمهم إلى التجارةو الصناعة.[11]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص42.

[2] محرز أمين: "**الجزائر في عهد الآغاوات (1659م – 1671 م)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،(2007-2008 م)، ص96.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص42.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص78.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص42.

[6] محرز أمين: مرجع سابق، ص 98.

[7] **الكراغلة**:و هي جمع كرغلي و يعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة التركية المركبة من كول (عبد غلام)أي ابن العبيد .أنظر:(أمين محرز، مرجع سابق، ص 99).

[8] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص43.

[9] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص79.

[10] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 44 -45.

[11] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 79.

أما طبقة الحضر فيذكر سعيدوني بأنها كانت قانعة بما تملكه من الدكاكين و بساتينو لم تطمح إلى إرتقاء المناصب السياسية، أما طبقة البراني فيرى سعيدوني بأنهم كانوا يشتغلون في مهن متواضعة، [1] و يعود أصل الفئة البرانية إلى قبائل جرجرة و بني عباسو جيجل و بسكرة و بني ميزابو الأغواط الذين كانوا يتوافدون على المدن الجزائرية الرئيسية مثل الجزائر، قسنطينة، تلمسان، المدية، قصد الحصول على عمل معين في الورشات و القطاعات الإقتصادية أو عند العائلات الحضريةو القنصليات الأجنبية، [2]و طائفة البراني تختص كل جماعة بمهنة متواضعة تشتهر بها فالأغواطيون إشتهروا بالتنظيف و البساكرة بحمل الأثقالو الحراسةو القبائل بأعمال البناءو الزنوج بأعمال خدمة المنازل.[3]

أما الطبقة الثالثة فتمثلت في جماعة الأسرى المسيحيين المستخدمين في الخانات أو السجون أو مسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين، [4] و هم الذين تعود أصولهم إلى مختلف الدول الأوروبية.[5]

وطبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية،و هذه الجالية لا يربطها بالسكان سوى مصالحها المادية التي كانت تحصل عليها من الأعمال التجاريةو الصفقات الإقتصادية المربحة.[6]و أما الأوروبيون الأحرار فإن وجودهم في الجزائر كان مقصورا على أداء مهامهم التجاريةو الدبلوماسيةو الإداريةو الدينية ثم يعودون إلى بلدانهم بعد إنهاء المهمة التي جاؤوا من أجلها.[7] بعد التطرق لسكان المدن فسعيدوني بعدها يلقي نظرة على سكان الأرياف لا سيما بفضل ممارستهم الفلاحية و تربية المواشي و إكتساب الإقتصاد الجزائري طابعا فلاحيا رعويا.[8]

و يمكن تصنيف سكان الأرياف إلى ثلاثة أصناف:

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص45.

[2] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائريو فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص56.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص45.

[4] المرجع نفسه، ص46.

[5] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائريو فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص67.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 46 - 48.

[7] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائريو فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 69.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 48.

الصنف الأول كان متعاونا مع الحكام الأتراك و يعرف بقبائل المخزن و التي تنحدر من أصول مختلفة و إنتشرت في البياليك الثلاث و ضواحي دار السلطان [1].و إتخذت بمرور الزمن بشكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدوائرو الزمالة و تكونت في مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة أو العبيد.[2]

و أما الصنف الثاني يعرف بقبائل الرعية و هو الخاضع مباشرة للأتراك و تعد المصدر الرئيسي لإقتصاد البلاد لما كانت توفره من مداخيل مالية و إنتاج زراعيو حيواني، حيث كانت قبائل الرعية مطالبة بدفع الضرائب النقدية العينية.[3]

أما الصنف الثالث فبقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا في المناطق الجبلية كالأوراس و الونشريس و البابورو القبائل. [4]

و يذكر سعيدوني أيضا عن بعض العائلات فيقول ذات الطابع الثيوقراطي تسود في غرب الجزائر، أما العائلات الأستقراطية تتمركز في جزائر الشرق و جنوب التيطري، أما الناحية الديمقراطية إنحصرت في المناطق الجبلية في شمال و شرق الجزائر الوسطى .

و بعدها يتطرق سعيدوني إلى السلطة القضائيةو التي يراها بأنها ترتبط بالنظام الإجتماعي و تؤثر عليه، [5] و كان الداي في الجزائر هو مصدر السلطة السياسيةو القضائية.[6]و تميز القضاء بمدينة الجزائر بالإزدواجية فثمة قاضي حنفي وآخر مالكي، [7] وكان الذي يمثل الداي في المذهب المالكي و الحنفي هما مفتي و قاضي و من مميزات السلطة القضائية أنها تقر الإمتيازات الإجتماعية عند تطبيق أحكامها و عقوباتها بين

---

[1] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص ص 164 -166.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 49.

[3] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 179.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 49.

[5] المرجع نفسه، ص ص 49 – 50.

[6] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 76.

[7] عائشة غطاس: **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700 –1830 م مقاربة إجتماعية إقتصادية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر ،(سنة 2000-2001م)، ص 119.

الأتراك و الأهالي، [1] فمثلا في القضايا المدنية مثل البيع و الشراء و الإيجار و الزواج و الطلاق فكان الداي يفوض إلى القضاة. [2]

أيضا تتصف بقسوة أحكامها و عقوباتها و ببساطة مرافعاتها و محاكماتها، [3] كالطعن في أحكام القضاة بحيث ترفع الطعون إلى المجلس الشريف الذي يضم القاضي المالكي و الحنفي. [4]

و في الأخير نقول بأن عدد سكان الجزائر تختلف الروايات فيها كثيرا لأن التنظيم الإجتماعي لسكان المدن إحتلته فئات كثيرة، وكانت السلطة القضائية تؤثر على النظام الإجتماعي لأنها ترتبط بالشريعة الإسلامية كانت تقر الإمتيازات الإجتماعية عند تطبيق أحكامها.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص50.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 76.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص51.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص77.

2- تأثيرات النظام المالي:

- العوامل الداخلية:

تناول سعيدوني في العوامل الداخلية الأحوال الصحية و ما نتج عنها و الظروف المعيشية من أسعار وإرتفاعها و غلاء في المواد الأولية، و تطرق أيضا إلى فترة الحكم المتبعة التي مثلها في الأزمات و إنحرافات الحكامو الثورات التي قامت ضدهم.

قسم سعيدوني العوامل داخليا و خارجيا و رأى أنها هي المتحكمة في الأوضاع المالية فمثلا العوامل الداخلية في الأحوال الصحية و الظروف المعاشية و أنظمة الحكم المتبعة و الإنقسامات التي تعرضت لها فالأحوال الصحية حصرها في الأوبئة الفتاكةو الكوارث الطبيعية، [1] الأوبئة تتمثل في الطاعونو الكوليرا و الجدري و إنتشرت هذه الأوبئة في نواحي الإيالة. [2]

و هناك عدة طرق لإنتقالها للإيالة أما عن طريق البحر أو الحج و مما زاد من وطئة الأمر أن العثمانيون لا يهتمون بالحياة الصحية للسكانو أيضا عدم تطبيق السكان للقواعد الصحيةو جهلهم بها،و الأكثر من ذلك كان تداويهم يقتصر على السحر و الشعوذة و إستعمالهم لوسائل طبية تقليدية، [3] و نرى ذلك في مراسلات بين حسين باشا و رجال الباب العالي عن إنتشار الوباء بالجزائر.[4]و كان أخطر وباء وباء 1787 م و سمي بالوباء الكبير كما تذكر عائشة غطاس، و قد أدت هذه الظروف إلى تناقص عدد السكان حيث كان عدد الضحايا 114334 مسلما و1774 يهوديا و613 مسيحيا، و تعرضت أيضا البلاد إلى مجاعات و ما زاد من حدتها الجفاف مما ألحق أضرار جسيمة بالإنتاج خاصة سنوات من 1710م إلى 1822 م بالإضافة إلى الجرادو الكوارث الطبيعية.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص53.

[2] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص 98.

[3] أبو قاسم سعد الله: "**تاريخ الجزائر الثقافي** "، ج1، مرجع سابق، ص167.

[4] مج3190، و10.

[5] عائشة غطاس: مرجع سابق، ص ص 56 - 58.

و يذكر أحمد توفيق المدني عن الجراد بأنه أكل الأشجارو الزرعو الثمارو وقع الغلاء وصار الناس يقتتلون عن الخبز.[1]

و يذكر سعيدوني بأن المجاعات قد أثرت في الأحوال و ذلك من خلال إرتفا ع الأسعار و ندرة المواد الغذائية و تضطر الخزينة في إسترداد كمية من الحبوب.[2]

و يذكر في كتابه الحياة الريفية بأنه أوقات المجاعة ترتفع أسعار الحبوب ثلاثة أو أربعة أضعاف كما حدث في سنتي 1800 – 1816 م، و هذا ما أدى بالداي إلى إستيراده من الدول الأوروبيةو لا يقتصر أيضا تقلب الأسعار على الحبوب و إنما أيضا على المواد الغذائية الأخرى مثل العنب حيث وصلت قيمته إلى 3 بدقشيلق كل حسب المحصول.[3]

و ذكر أيضا سعيدوني أن جهاز الحكم بالإيالة أصبح غير مستقر لتعرض الكثير من الدايات للإغتيال و العزل، [4]و كان السبب الرئيسي لذلك الصعوبات المالية التي كانت في القرن 18م و بداية القرن 19 م حيث تعرض في هذه الفترة 9 دايات للقتل.[5]

و يذكر حمدان خوجة أن الداي علي قام بثورة شاملة في نظم الإيالة القديمة و إرتكب العديد من الجرائم و نفي الكثير من الناسو كانت مدة ولايته ستة أشهر.[6]كما أن الإنكشاريون قاموا بإنقلاب على الدايات بسبب الرواتب، [7] و أيضا الميليشية المسلحة صارت ترتكب المخالفات ضد البدو و القبائل و قاموا بإشعال الثورات، [8]

---

[1] أحمد توفيق المدني: "**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص 117.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 57.

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** "،مر جع سابق، ص314.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص58.

[5] سفيان صغيري: **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671م –1830 م)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديثو المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،(2011-2012 م)، ص43.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 153.

[7] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 84.

[8] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص149.

و في هذا السياق يذكر سعيدوني أنه بالإضافة إلى هذا الإنحطاط في الحكم قامت إنتفاضات داخلية و يذكر منها ثورات جبال جرجرة في السنوات1804 م – 1823م و ثورة إبن الأحرش، [1] التي يصفها حمدان خوجة بأنها ظهور لأحد المغامرين على رأس حزب من المتردين و أقام إبن الأحرش مقره في نواحي بجاية ليتمكن من التحصن بالجبال المجاورة لتلك المنطقة.[2] و أثرت هذه الثورة على النشاط الإقتصادي للإيالة كانت بواعثها دينية و لهذا نجدها مدعومة من طرف رجال الدين.[3] و إزاء هذه الحالة أصبح الفلاحون في عداء مع السلطة التركية منذ القرن 19 م، و هذا عامل يزيد في تدعيم حالة الفوضى و الحروب الأهلية.[4]

مما سبق نستطيع القول بأن سكان إيالة الجزائر كانت تحركهم الظروف التي كانت تحكم إيالة الجزائر، وكانت علاقاتهم بالحكام يحكمها ما كان سائدا من أحكامم من طرفهم و أن كل هذا كان بمثابة عاملا متحكما و مؤثرا في النظام المالي و ذلك باعتبار سكان الإيالة هم محركوا الإقتصاد.

– **العوامل الخارجية:** بالنسبة للعوامل الخارجية فتناول سعيدوني اضطرابات الحدود الإيالة الشرقية و الغربية، و المؤتمرات الأوروبية و الحملات الأوروبية على الإيالة و الأسطول الجزائري و إنهياره و كذلك إنحصار المعاهدات مع الدول الأوروبية و خاصة فرنسا.

فالعامل الخارجي الأول الذي يتطرق إليه سعيدوني هو تعرض حدود الإيالة الشرقية و الغربية للخطر بسبب تدخل التونسيون و المغاربة و دعمهم للثائرين داخل الإيالة باعتبارهم خلفاء لبايات تونس و ملوك المغرب و ميولهم للطرق، [5] كالطريقة الدرقاوية.[6]

و يرى شوقي عطا الله الجمل بأنه كانت إضطرابات ما بين الجزائر و تونس و ذلك لتدخل الجزائري بها و أيضا بحكم أطماعها في مد نفوذها إلى تونس، أما المغرب فكانت تطمع في مد نفوذها على الجزائر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص59.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 169.

[3] أحمد توفيق المدني: "**محمد عثمان باشا** "، و جع سابق، ص 169.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص61.

[5]، المرجع نفسه ،ص63.

[6] **الطريقة الدرقاوية:** تنسب لعبد القادر الجيلالي أنشأ هذه الطريقة في فاس منذ ق 11 م. أنظر: (شوقي عطا الله الجمل: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977 م، ص 46).

و إستلائها على تلمسان.[1] و نستدل بذلك على الرسالة التي بعث بها حسن باشا إلى القبودلن دريا 1235هـ " تدخل تونس في شؤون الجزائر الداخلية بتشجيع سكان تبسة على التمرد و إندلا ع الحرب بين تونس و الجزائر...[2] و بفضل إستتباب الأمن في إيالة الجزائر قامت باياتها بغزو تونس العديد من المرات، و كان آخر غزو شنه الجزائريون على تونس 1774 م و عينوا على رأسها علي باي الذي إرتكب فيها العديد من الجرائم، و صارت تونس تعتبر تابعة للجزائر و ترسل ضريبة سنوية و هدايا، و قد إستغل ذلك خاصة بايات قسنطينة لجمع الأموال الطائلة بطرق غير شريفة.[3]

و يذكر سعيدوني أنه نتيجة لهذه الأعمال تجدد النزاع التونسي الجزائري في القرن 19 م و هاجم الرايس حميدو الجيش التونسي و رفع الجزائريون على مدينة كاف التونسية،و لم يصل الطرفان إلى حل إلا بعد تدخل الباب العالي في سنة 1817 م.[4]

و بالإضافة إلى الإضطرابات في الحدود الشرقية و الغربية كانت هناك أطماع و هجومات أجنبية على الحدود الساحلية للإيالة نظرا لما كانت تمر به هذه الأخيرة من ضعف في جميع الميادين و نظرا لموقعها الإستراتيجي، و قد إشتد الصراع بين فرنسا و إنجلترا من أجل الحصول على إمتيازات في سواحلها و ذلك للضعف الذي بدأ يستتب في الدولة العثمانية و ظروف الإيالة التي ذكرناها و في هذا الصياغ يذكر سعيدوني بأن الإيالة وجدت نفسها أمام تحالف أوروبي قوي في تعرض ضعف بحيرتها و تعرض السلطة الداخلية لعداء الأهالي و ثروات عديدة.

---

[1] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص174.

[2] مج 3190، و17.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 164.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص62.

و يتطرق أيضا إلى مؤتمر فينا 1814 م [1]، و مؤتمر إيكس لاشبيل 1818م [2]، و إهتمت فيهما أوروبا بالملاحة البحرية بالمتوسط، [3] و فيها إعتبرت الدول الأوروبية أن كل مساس بتجارة إحدى دولها ينتج عنه رد فعل سريع من طرفهاو هذا ما أضعف مردود الإيالة الجزائرية المالي.[4]

ويذكر سعيدوني من العوامل المؤثرة على النظام المالي حملة اللورد إكس موث 26 –30 أوت 1816م، التي تطرقنا إلى تعريفها في المبحث السابق.و[5] كان الإنتصار فيها للإنجليز وقد نتج عنها إطلاق سراح جميع العبيد المسيحيين و إعادة مبلغ 350 ألف دولار و تنازل الإيالة في المستقبل عن حقها في إسترقاق رعايا الدول المسيحية و نتج أيضا عنها إسترجاع فرنسا للإمتيازات التي فقدتها عام 1807 م، وذلك بمقتضى المعاهدة المبرمة في مارس 1817م.[6]وكل هذا أثر في الأوضاع المالية للبلاد و إنخفاض النشاط البحري الذي يعتبر موردا ماليا هاما للخزينة.

أما العنصر الآخر فيتمثل في تدهور الأسطول الجزائري خلال سنوات 1800 – 1830 م، ويذكر سعيدوني بأنه لم يتعرض دفعة واحدة للإنهيار و إنما عن طريق دفعات و ذلك بإستفادته من خبرات بعض الرياس مثل الرايس حميدو، و تطرق إلى حصيلة القرصنة التي ذكرناها سابقا.و[7] كان تدهور الأسطول الجزائري بسبب الحملات الأوروبيةو أهم سبب كان معركة نافرين 1827 م و مشاركة الأسطول الجزائري

---

[1] **مؤتمر فيينا**: إنعقد عام 1815 م في فيينا، انعقد هذا المؤتمر لإعادة رسم خارطة أوروبا بعد تلاعب نابليون بها طوال سنين، وكان هذا المؤتمر يضم الكثير من الملوكو الأمراءو الساسة الكبار، فجلس ساسة فيينا حول الخارطةو هم يتحدثون عن السلمو وجوب إعادته بعد الحروب دامت 23 سنة.أنظر: (جفري بارون: **تاريخ أوروبا الحديث**، ترجمة علي مرزوقي،د ط، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2006 م، ص 411).

[2] **مؤتمر إكس لاشبيل**: انعقد يوم 30 سبتمبر 1818 م حيث دعت إليه فرنسا من أجل طرح مسالة جلاء قوات الإحتلال عن أراضيهاو المطالبة بتعويضها من الدول الكبرى الأربعة، وتم الإتفاق فيه على تكليف فرنساو بريطانيا بتقديم إنذار إلى دول المغرب البحرية بوقف أعمال القرصنة.أنظر: (مسعودي أحمد: **الحملة الفرنسية على الجزائر و المواقف الدولية منها 1711 –1830** م،د ط، دار الخيل، الجزائر، 2013 م، ص 42).

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص63.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 84.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص64.

[6] ويليام شالر: مصدر سابق، ص ص 66-67.

[7] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 66 – 67.

لجانب الدولة العثمانيةو انهزامهاو تحطم اغلب قوات سفن الأسطول الجزائري، وكان لهذا أثر على نظامها المالي و ذلك من خلال انخفاض مواردها الخارجية خاصة القرصنة.[1]

أما النقطة الأخرى المؤثرة في النظام المالي للجزائر فيذكر سعيدوني الحصار البحري الذي فرضته فرنسا على السواحل الجزائرية، [2] الذي كان في 16 جوان 1827 م، و هذا ما أثر على تجارتها البحرية وقد كان الحصار سيئا على الطرفين، [3] على الجانب الجزائري أثر في تبادلها التجاري بين أوروبا و الجزائر و تحويل الطرق التجارية بالنسبة للقطاع الشرقي من البلاد إلى تونس، و هذا ما أثر على النظام المالي للجزائر فإضطرت الإيالة إلى الإعتماد على مواردها الداخلية، [4] و هذا ما أدى بسخط الشعب على حكم الداي و قيام ثورات شعبية في عدة نواحي من البلادو هذا ما يفسر الإنهيار السريع للنظام التركي للجزائرو خاصة المالي.[5] و ذكر سعيدوني في هذه النقطة أن الحصار أثر بطريقة سلبية على الجزائر و فرنسا و ذكر الجانب الجزائريو لم يذكر الجانب الفرنسي [6].حيث يذكر جون وولف أن الأمر السلبي على فرنسا إرتفاع تكاليف الحصار و إرهاقها للخزينة الفرنسية.[7]

و يذكر سعيدوني قضيتان مرتبطتان بالأوضاع البحرية الجزائرية هي الأسرى و الإتاوات، فالأسرى إنخفضت قيمتهم حيث وصلت في النصف الأول من ق 18 م إلى 500 أسيو كان سبب ذلك حملة اللورد إكس موث.[8] و بالنسبة للإتاوات فكانت تقدم للداي نتيجة العلاقات مع الدول الأوروربية، وكانت تدفع لتعيين القناصل بالجزائرو أيضا مقابل عدم التعرض للسفن الأوروبية و يذكر أيضا بوحوش أن ضآلة الموارد الخارجية للدولة الجزائرية مثل الرسوم الجمركيةو الغنائمو الفديةو الهدايا جعل الإيالة تعيش في ضائقة مالية و ذلك بسبب إنقلاب موازين القوى لصالح الدول الأوروبية.[9]

---

[1] مسعودي أحمد: مرجع سابق، ص 450.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص67.

[3] جون وولف: مرجع سابق، ص 450.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص80.

[5] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 85.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص69.

[7] جون ب وولف: مرجع سابق، ص 450.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 69.

[9] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 84.

و يذكر سعيدوني أيضا المعاهدات المجحفة في حق الجزائر الذي تحول فيما بعد إلى امتيازات تجارية و خاصة الفرنسية، [1] في صيد المرجان التي حصلت عليها في 1857 م في سواحل الشرق الجزائري و أسسوا لهم حصن يدعى الباستيون و شراءهم للقمح الجزائري و تصديره إلى فرنسا حتى أثناء المجاعة.[2]

وذكر سعيدوني بأن الجزائر كان لها أيضا علاقات مع الدول الأوروبية الأخرى مثل إسبانيا نالت إمتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية بفضل الصلح المبرم في 1892 م.[3] أما البندقية فنالت حق التجارة مقابل إتاوات سخية في معاهدة 1747 م...إلخ.[4]

و في هذا الصدد نجد في الوثيقة رقم 7 من المجموعة 3190 توسط الباب العالي لدى الجزائر لعقد معاهدة صلح مع ألمانيا و طلب إرسال نسخة من المعاهدة إلى الباب العالي و أخرى إلى الدولة المذكورة حول حرية الجزائر في عقد معاهدات صلح مع الدول الأوروبية.[5]

ومماسبق نستنتج بأن العوامل الخارجية كانت لها نتيجة حتمية و هي إدخال الإيالة في ذائقة مالية و إنهيار إقتصادي و هذا ما أثر سلبا عليها و أدى إلى تفكك في أنظمتها المالية و تقهقر في جميع مواردها و حتى في قوتها و هذا ما أدى بوقوعها في يد الفرنسيين.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص72.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص85.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص74.

[4] المرجع نفسه، ص 76.

[5] مج 3190، و07.

3-الرسوم المالية:

-مصادر الدخل: يتعرض سعيدوني في مصادر دخل إيالة الجزائر إلى العديد من المصادر فنجده تناول الضرائب بإختلاف أنواعها، فتطرق أولا إلى ضرائب و رسوم القطاع الريفي، ثم إلى الرسوم المتعلقة بالحياة الإقتصادية في المدن، و ذكر في ضرائب و رسوم القطاع الريفي ضرائب الملكيات الخاصة، أملاك البايليك أو أراضي العرش، و مناطق المستعصية على نفوذ البايليك، أما الرسوم التي تتعلق بالحياة الإقتصادية في المدن فتتمثل في الدنوش و عوائد البايلك و الرسوم المفروضة على سكان المدن و جزية اليهود و النصارى و مكس الأسواق، الإتاوات، العائدات، القرصنة..الخ.

كان النظام المالي في الجزائر العثمانية يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل و من بين هذه المصادر نجد[1] الضرائب و قد قسم سعيدوني الضرائب إلى رسوم القطاع الريفي، و رسوم المدن، فرسوم القطاع الريفي يرى بأنها تأتي أساسا من إنتاج القطاع الفلاحي للريف، فأراضي الملكيات الخاصة تخضع لضرائب العشور و الزكاة أما أراضي البايليك عن طريق نظام الخماسة، أما أراضي العرش و أراضي المستعصية تطبق عليها ضرائب الغرامة و المعونة و اللزمة.[2]

1- أراضي الملكيات الخاصة: هي الأراضي التي تنقل إلى الأشخاص عن طريق البيع أو تقسيم الإرث، [3] يرى حمدان خوجة أن هذا النوع من الأراضي يؤخذ عليه العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج و توضع مقاديره في سوق الخزينة و يمكن إستبدال الأعشار بمبالغ مالية.[4] بينما ويليام شالر يرى بأنها تجبى على مبادئ القرآن الكريم.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي: " **الجزائر في التاريخ** "، مرجع سابق، ص 26.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص87.

[3] توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر(1792 – 1865 م) دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،(2007-2008 م)، ص 160.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص ص 143 – 144.

[5] ويليام شالر: مصدر سابق، ص 58.

و ناصر الدين سعيدوني يرى أن العشور المؤخوذة على الأراضي الزراعية تحدد كمية محاصيلها بعدد الزويجات[1] أو الجبيدات[2] المحروثة، أما تقديراتها النهائية فهي من إختصاصات قائد العشور.[3] بينما في مذكرات أحمد الشريف فيرى بأن العشور و الزكاة[4] يدفعها البايات عن أوطانهم، فمثلا باي الغرب يدفع 10 آلاف صاع قمحا و مثلها شعيرا[5]

ناصر الدين سعيدوني في كتابه الملكية و الجباية في الجزائر يرجع أهمية عائدات العشور إلى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها.[6] ويذكر سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية الزكاة كمصطلح و لكن لم يتطرق إلى تعريفها و لم يذكر عنها شيئا.

و قد كانت الحكومة العثمانية تفرض الزكاة على رأس المال أي على المواشي و الأموال، [7]و كانت تعتبر كحق و دين للبايليك على الأفراد، و الهدف من ذلك الحد من سلطة الأغنياء لقوله تعالى: " كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "[8]

حيث يذكر أحمد توفيق المدني في مذكرات الشريف الزهار أن زكاة بايلك الشرق كانت تزيد على 2000 رأس من البقر و 1000 رأس عوائد. أما في باي التيطري تبعث زكاة الغنم لبيت المال، ويوزع شيئا على أرباب الدولة.[9]

---

[1] **الزويجة**: هي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض و تقدر فيما بين 12 و 14 هكتار في السهول الخصبة و 8 و 10 هكتار في النواحي الوعرة وفي مساحة الأرض. أنظر: (توفيق دحماني، مرجع سابق، ص165).

[2] **الجبيدة**: هي وحدة قياس المساحة الزراعية وهي تختلف من منطقة لأخرى. أنظر: (صالح حيمر: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر** (1830 – 1930 م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013 -2014 م)، ص31 .

[3] ناصر الدين سعيدوني: "**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "،مرجع سابق، ص ص 88- 89.

[4] **الزكاة**: هي التي تفرض على الماشية و الحبوب و الأموال و تقطع عينا وبصفة نسبية من المزكين .أنظر: (صالح حيمر: مرجع سابق، ص 170).

[5] أحمد توفيق المدني: " **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص 73.

[6] ناصر الدين سعيدوني: "**الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 202.

[7] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2009 م، ص 32.

[8] سورة الحشر، الآية 07.

[9] أحمد توفيق المدني: " **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص 114.

2- أراضي البايلك: كانت تشمل على أملاك مختلفة مثل المزارع و الأراضي المؤجرة للخماسة و غيرها من الأراضي، [1] و يرى سعيدوني أنها تمثل قطاعا فلاحيا هاما على الحياة الإقتصادية في الريف، و تحصل عليها البايلك بطريقة مصادرات متعددة التي تقوم بها بايات البايليك أو الأغوات بدار السلطان و حيازة بسبب غياب الوراثة و ذكر أن أراضي البايلك كانت تبلغ مساحتها 146693 هكتارو كان إستغلالها من طرف الدولة يتم عن طريق نظام الخماسة أو كراء الأراضي.[2] فنظام الخماسة يعرفه في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني بأنه تسخير الرعية، [3] أما في كتابه الملكية و الجباية فيعرفه بأنه هو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج.[4]

بينما اللزمة و المعونة تستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية لتمويل الجند في الأرياف، و إعتبرها سعيدوني قبائل الرعية مغلوب على أمرها.[5] و اللزمة هي ضريبة عينية و نقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا عن القبائل النائية أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية و كانت تجمع من قبل شيوخ القبائل فباي الغرب كان يقدم 1000 ريال كلزمة إلى الدولة.[6] أما المعونة فهي ضريبة إستثنائية تدفع قمحا أو شعيرا و نادرا ما تدفع نقدا، و تلزم بها كل قبائل الرعية، [7] و في هذا السياق نجد رسالة بعث بها صالح باي إلى وكيل الباستيون عام 1780 م طلب منه إرسال لزمة منطقة مرداس الصيفية و الشتوية للباي.[8]

أما معونات بلاد القبائل فهي تتكون من كميات محددة من التين و الزيتون و الأغنام كميات من الحبوب و مقادير من الفضة، مثل قبائل برج السباو التي توفر للدولة3000 بوجو و55 قلة زيت.[9]

---

[1] توفيق دحماني: مرجع سابق، ص170.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص ص 91 -92.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 136.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص129.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص 96.

[6] أحمد توفيق المدني: " **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص 72.

[7] ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص 183.

[8] مج 3190، و83.

[9] ناصر الدين سعيدوني: " **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص153.

أما بالنسبة إلى الدنوش أو ضيفة الباي فهي مساهمة قياد الأوطان في الدنوش التي ترسلها المقاطعات إلى الباشا مرة كل ستة أشهر و[1] كان بمداخليها يشتري الباي أغلب الهدايا التي يرسلها إلى الداي، و يحدد الباي قيمتها سنويا حسب أهمية القبائل و محاصيلها، جزء منها يدفع صيفا و الجزء الآخر يدفع شتاءا، و هناك حصة التي تؤخذ من قبائل الرحل مثل قبائل أولاد نايل.[2]

ويرى شاو أن نسبة دنوش بايلك الشرق 100 ألف و بايلك الغرب 40 ألف بايلك التيطري 12 ألف و دار السلطان 12 ألف، [3] وكان أخذ الدنوش يتم حسب فتوحات الأتراك الأوائل فأول فتوحاتهم كانت ناحية التيطري.[4] أما الفرح أو البشارة فهي رمز للفرح أو الإبتهاج بتولية الباي[5] وهي عطية نقدية يقدمها السكان عند تسلم شيخهم للقفطان.[6]

و خيل الرعية تلتزم بها قبائل الرعية خصوصا بالناحية الغربية و هي عبارة عن مساهمة مادية من القبائل تشتمل على ركوب هيئة كبيرة من الفرسان و تباع إن لم تكن الحاجة الماسة إليها.[7] ويذكر إبن سحنون الراشدي أن الإهتمام بالخيل من عادات العرب قديما كان الباي محمد باشا يشجع عليها.[8]

أما كراء الأراضي الزراعية أو ما يعرف بإسم الحكور في بايلك قسنطينة و قدرت ب 125 فرنك و إرتفعت إلى 35 فرنكا كانت الحكور تفرض على أراضي العزل خلاف البايلكيين.[9] و في بعض الأحيان كانت تعطى كقطاع لذوي النفوذ المكانة مقابل دفع رسم سنويا لا يتجاوز 04 ريالات.[10]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني:"**الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**"، مرجع سابق ،ص 191.

[2] صالح عباد: مرجع سابق، ص 347.

[3] shaw thomas: op.cit, p 109.

[4] أحمد توفيق المدني: " **محمد عثمان باشا** "، مصدر سابق، ص 133.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص136.

[6] ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص 191.

[7] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص 99.

[8] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح: الشيخ المهدي بو عبدلي، د ط،دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013 م، ص 97.

[9] توفيق دحماني: مرجع سابق، ص ص 171 -172.

[10] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 136.

و يضيف سعيدوني في كتابه النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية إلى هذين النظامين شكل آخر لإستغلال الدولة لأملاكهاو هو تسليم أراضي البايليك مقابل أعمالو خدمات و تقديم مكافآت لبعض الموظفين من ذوي النفوذ، و يضيف أيضا شكل آخر للإستغلال عن طريق تكليف بعض القبائل بتغذية و تربية قطعان البايلك مقابل الحصول على الأرض و الإعفاء من الضرائب بإستثناء العشور.[1] و يرى شارل أندري جوليان أنه زيادة على الضرائب المنتظمة كانت تدفع الرسوم الفرديةو الإتاوات الإستثنائية ذات الطابع المتغير.[2]

3- أراضي العرشو الأراضي المستعصية:و هي الأراضي التي كان يقوم العثمانيون بالإستيلاء عليهاو التي تخص أجزاء من أراضي القبائل التي ترفض دفع مطالب الخزينة و يمنحونها للقبائل التي تتحمل إيجارها و دفع الخراج المتفق عليه أو تمنح لقبائل المخزن أو موظفي البايلك، [3] و تفرض عليها الضرائب التالية: الغرامةو التعويض،و اللزمة،و المعونة، الدنوش، الفرح أو البشارة، خيل الرعية.

الغرامة هي ضريبة إستثنائية يتم تحديدها في تاريخ معين للتفكير عن الجنح أو جريمة أرتكبت على أرض الجماعة أو الفرقة و تفرض أحيانا على القبائل الثائرة.[4] سعيدوني يرى أن الغرامة تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء و الهضاب العليا.[5] أما عباد فيرى أن الغرامة هي الضريبة النقدية التي كانت تقدم لبايلك الشرق عينا على الحيواناتو الجمالو الخيول.[6]

أما عوائد سكان المدن فيرى سعيدوني أنها من أهم العوائد المفروضة عليهم.[7]بينما صالح عباد فيرى بأنها ضيفة الباي أو ضيفة دار السلطان الأولى تدفعها المدن الصغيرة و تتراوح مابين 8و ألفي ريال و14 حصان، و الثانية تقدم للآغا و تختلف من مدينة لأخرى و يضيف إليها ما يدفعه حرفيو في

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص 94.

[2] شارلأندر ي جوليان: مصدر سابق، ص 29.

[3] توفيق دحماني: مرجع سابق، ص172.

[4] ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص183.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، و جع سابق، ص95.

[6] صالح عباد: مرجع سابق، ص 347.

[7] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، و جع سابق، ص104.

المدن.[1]و بالنسبة للرسوم المفروضة على اليهودو النصارى فترجع في أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين بالبلاد الإسلامية.[2] و كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية يقدمونها إلى الخزناجي و بلغت في مدينة الجزائر لوحدها ما بين 500 و1000 بدقشيك أسبوعيا، [3] بحيث يذكر أن الأندلسيون يدفعون مبالغ مالية للخزينةو لكن في كتاب النظام المالي لم يتطرق إلى ذلك [4].

و بالنسبة لعائدات بيت المال فهي تتألف من مردود الأوقاف و ما يؤول إلى الخزينة العامة من تركات و الودائعو الأملاك التي ليست لها ورثة.[5]وذكر حمدان خوجة أن أموال بيت المال تنتقل إلى الخزينة كلما بلغت 50 ألف فرنك.[6]و يحصل بيت المال على هذه الثروات من عدة مصادر أهمها رسومات النقابات المهنية و الدكاكين التجارية.[7]فكان لزاما على أصحاب النشاط الإقتصادي في المدن و دفع الرسوم و الضرائب على نشاطهم كان يجمعها الأمناء.[8]فكان الأفراد الذين كانوا يمارسون المهن يدفعون من 1 إلى 3 بوجو للشخص أما بالنسبة للمحل أو المؤسسة العديد من البوجوات.[9]أما الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري فنجدها تتمثل في الرسوم الجماركيةو مكوس الأسواق.[10]

بحيث يرى سبنسر أن الواردات كانت تقدر مجموعها ب00 ,1200 دولار إسبانيو كان يؤخذ منها حقالضر يبة ب5 ,12%، أما الصادرات فكان يبلغ عددها 273 ألفو كان يؤخذ منها الضريبة 2 % بالإضافة إلى ما كانت تدفعه السفن.[11]

---

[1] صالح عباد: مرجع سابق، ص 348.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص105.

[3] ناصر الدين سعيدونيو الشيخ المهدي بو عبدلي: " **الجزائر في تاريخ** "، مرجع سابق، ص 33.

[4] المرجع نفسه، ص 34.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 138.

[6] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 145.

[7] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص 106.

[8] وليام شالر: مصدر سابق، ص 60.

[9] توفيق دحماني: مرجع سابق، ص ص 189 – 190.

[10] المرجع نفسه، ص 191.

[11] وليام سبنسر: مصدر سابق، ص 147.

أما فيما يتعلق برسوم الحياة الإقتصادية في المدن فتطرق ناصر الدين سعيدوني فيها إلى الدنوش و عوائد البايلك و الرسوم المفروضة على سكان المدن و نقباتهم المهنية، و جزية اليهود و النصارى و حقوق الإلتزام و التنصيب و رسوم الجمارك و مكس الأسواق و إحتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية اليهودية و الأوروبية و إتاوات الدول الأجنبية، و الأملاك و الثروات العائدة للدولة عن طريق المصادرة و التغريب.[1]

فنجد الدنوش و العوائد كما ذكرنا تساهم فيها بايليكات قسنطينة و وهران و التيطري بالإضافة إلى قياد السباو و أوطان دار السلطان بكميات معتبرة كلها تذهب إلى الخزينة، [2]

أما عبد الرحمان الجيلالي فيذكر بأن الدنوش يؤديها الأجانب إلى الداي.[3]

و يذكر أحمد شريف الزهار على إستعداد الباي و رجال حاشيته لحمل الدنوش و العوائد إلى الجزائر.[4] و نستدل برسالة بعثها احمد باي إلى حسين باشا لتوجه أحمد باي إلى الجزائر لأداء الدنوش [5].

و بالنسبة للعوائد يرى أرزقي شويتام كان يدفعها القائد في المناسبات الدينية لكبار الدولة.[6]

ويذكر سعيدو ني بأن العوائد هي مساهمات نقدية الهدف منها تغطية حاجات الموظفين و تدعيم قدرات الخزينة العامة.[7]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مصدر سابق، ص 99.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الملكية و الجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص38.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج3،د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014 م، ص 20.

[4] أحمد توفيق المدني: " **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار** "، مصدر سابق، ص 219.

[5] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 219.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص189.

[7] المرجع نفسه، ص 190.

هذا الجدول يمثل المساهمات الجبائية بأرياف دار السلطان حسب العملات المستعملة فيها: [1]

	القرش القوي	الدولار الإسباني	الفرنك	الفرنك	الفرنك	الفرنك	الفرنك
أوطان دار السلطان	50.000	16.000	100.000	94.000	287.000	-	225.000
بايليك التيطري	50.000	40.000	150.000	24.000	287.000	1.401.213	325.000
بايليك وهران	110.000	60.000	500.000	138.000	690.000	622.402	630.000
بايليك قسنطينة	120.000	60.000	562.406	220.000	575.000	778.81	550.000
المجموع	330.000	176.000	562.1.156	476.000	1.839.000	-	1.730.000
% لدار السلطان	15,15	9,09	8,64	19,74	15,60	-	13

(نستنتج من خلال الجدول أن نصيب دار السلطان من المداخيل القارة يتراوح بين 8.64 بالمئة و19.74 بالمئة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمساحة المقاطعة ويمكن تفسير هذا الأمر بخصب الأرض في الاوطان والرقابة الفعلية التي يمارسها آغا العرب وقياد الاوطان على عملية جمع الضرائب والمياهمات وتطبيق نظام تحصيل أكثر فاعلية مما تعرفه المقاطعات الأخرى).

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر**"، مرجع سابق، ص189

و بالنسبة لمكس الأسواق فكانت تفرض على كل المنتجات الفلاحية التي كانت تدخل أسواق الريف، [1] و أما البضائع الداخلة للمرسى الجزائري فيؤخذ منها 5 %، و فيما يتعلق بالمصادرات إعتمدت الإيالة على عمليات المصادرة و التغريم و العزل من المناصب للحصول على الأموال عند الذائقة.[2] و يلخص وليام سبنسر محصولات الخزينة في الضرائب الداخلية التي قدرها ب 268800 دولار في سنة 1822م.[3] أما بيلسيه فقيمها في عام 1835 م ب 2953472 فرنك و 58 سنتيم.[4]

وقد كان البحر المصدر الرئيسي للإقتصاد الجزائري و ذلك من جراء القرصنة البحرية، [5] و ما كان ينجم عنها من الغنائم المباشرة و من فديات الأسرى المسيحيين و من الرسوم التي تفرض على أساطيل الدول الأوروبية التي تمر في حوض المتوسط.[6] و يذكر وليام سبنسر أن فترة الأسرى مزدهرة كانت في بدايات القرن 16 م، فمثلا كانت في سنة 1608 م 860 أسيرا، أما في سنة 1617 م 1763 أسير هذه في فترة القوة.[7] أما سعيدو ني فيتناولها من فترة الضعف حسب كتابه من 1800 إلى 1830 م فيقول أن هذه الفترة شهدت إزدهارا معتبرا بفضل جهود القراصنة المشهورين مثل الرايس حميدو.[8] بينما وليام شالر فيذكر أنه إبتداءا من 1815 م بدأت تتقلص أرباح القرصنة و خاصة بعد حملة اللورد إكس موث التي أدت إلى تحطيم السفن و انتهت بمعركة نافرين و الحصار البحري.[9]

أما بالنسبة للإتاوات و الهدايا فالإتاوات كانت تدفعها الدول الأوروبية و لذلك لعدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعني أو مقابل الإلتزامات التجارية، أما الهدايا فكان يقدمها القناصل في

---

[1] توفيق دحماني: مرجع سابق، ص 192.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 111- 112.

[3] وليام سبنسر: مصدر سابق، ص 151.

[4] أ.بيليسيه: **حوليات جزائرية**، المجلد الثاني،د ط، أصالة، 2012 م، ص 317.

[5] ر ابح لونيسي: مرجع سابق، ص ص 36 – 37.

[6] عثمان سعدي: **الجزائر في تاريخ**، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010 م، ص 420.

[7] وليام سبنسر: مصدر سابق، ص 85.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص113 – 114.

[9] وليام شالر: مصدر سابق، ص 85.

المناسبات السعيدة أو عند مجيء الوفود للتفاوض بالجزائر.[1] و تختلف قيمة الهدايا على حسب الخطر الذي يهدد الأساطيل الأجنبية.[2]

و يذكر سعيدوني بأن الإتاوات و الهدايا في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية و ترضيات مالية و ذلك بعد ما آل اليه الأسطول الجزائري و عدم الإستقرار الداخلي و تضاءل مردود الإتاوات إلى 126 ألف فرنك سنويا و بعدها إنخفضت بكثير.[3]

نتيجة لإضمحلال المدخول المالي للإيالة الجزائرية أبدى الداي إهتماما بالشؤون الداخلية للبلاد و ذلك لتعويض المداخيل الخارجية بمداخيل محلية التي يتحمل أعباءها سكان الجزائر، وكانت نتيجتها زيادة الضرائب و هذا ما أدى إلى القيام بالعديد من الثروات الشعبية لعدة نواحي من البلادو اضطراب العلاقة خاصة بين سكان الريف و العثمانيين و هذا ما فسر الانهيار السريع للنظام التركي بالجزائر.

– وجوه الإنفاق:

بعد التطرق إلى مصادر الدخل يجدر بنا أيضا دراسة وجوه الإنفاق التي كانت تتحملها خزينة الدولة بإعتبارها الجانب الآخر من المعاملات المالية للخزينة و التي مثلها سعيدوني في جرايات الجند، رواتب الموظفين و العمال، نفقات بيت المال، و مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية...إلخ.

كان لإيالة الجزائر وجوه إنفاق و التي تناولها سعيدوني في: جرايات الجند، و الهدايا التي تقدم للحرمين الشريفين، الهدايا المتبادلة بين الجزائر و اسطنبول، نفقات بيت المال مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية، رواتب الموظفين و العمال فجرايات الجند تتمثل في المبالغ التي تنفق على الجند، [4]
و يعبر عنها وليام شالر أنها إعطاء حوالي رطلين من الخبز العادي يوميا و تقوم الحكومة بتزويد الجند

---

[1] صالح عباد: مرجع سابق، ص 351.

[2] محمد سعيد بوبكر: **العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال ق 12 و18 م (1206 – 1119 هـ / 1702 – 1792م)**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، (2010 -2011م)، ص 19.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص115.

[4] المرجع نفسه، ص 127.

بالكسوة و السلاح و الذخيرة بأسعار زهيدة.[1] و يعبر عنها المنور مروش بأنها رواتب شهرية للانكشارية.[2]

بينما يرى وليام سبنسر بأن رواتب الجند الجند تتكون من النقودو العين في آن واحد،و تختلف حسب رتبة الجندي و أقدميته و تزداد ب 50 أسيرا في السنة و بعد مضي 12إلى 15 سنة من الخدمة العسكرية تستقر الرواتبو لا يعطى بعدها أية زيادة، وتعطى الزيادة في حالة الانتصار الكبير أو عند إنتخاب داي جديد.[3]

و رواتب الجند تنقسم إلى قسمين، قسم يتكون من رواتب شهرية تنفق على الجندو هي التي تعرف بالجريات الصغرى، أما القسم الثاني فهي رواتب سنوية توزع على الجيش وتعرف بالجرايات الكبرى، [4]

و في هذا السياق نستدل برسالة بعث بها الحاج أحمد باي إلى حسين باشا حول تلقي الجنود مرتباتهم من الخزينة في الجزائر.[5]

---

[1] وليام شالر: مصدر سابق، ص 53.

[2] المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار، المداخيل)**، ج1، د ط،دار القصبة، الجزائر، 2000م، ص312.

[3] وليام سبنسر: مصدر سابق، ص 53.

[4] venture de paradis: alger au XII^{e} seicle ,grand alger livres,2006,pp 58 65.

[5] مج 3190، و 20.

وهذا الجدول يوضح الرواتب الشهرية للانكشارية [1]

	الراتب الصغير د.خ	الراتب الصغير ق.أ	الراتب الصغير د.خ	الراتب الصغير ق.أ	
1580م	4 – 3	2,50 - 1,86	25	15,63	د.خ: هو الدينار الخمسيني وق.أ: هو القرش الإسباني
1619 - 1620 م	4 – 3	0,688 – 0,65	25	5,39	
1621 – 1626 م	4	0,86	15	3,23	
1631 – 1638 م	4	0,86	40	8,62	
1634 -1649 م	4	0,86	40	8,62	
1640 – 1642 م	8	1,72	40	8,62	
1667 م	-	-	-	10	
1676 م	4	0,86	40	8,62	
1684 م	1,80	0,39	-	8,83	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رواتب الجند عبر السنوات من 1580 م إلى 1684م من حيث الدينار الخمسيني و القرش الإسباني للراتب الصغير و الراتب الأعلى أن الدخل الخمسيني للراتب الصغير في 1580 م كان من 3 إلى 4 و بقي على حاله إلى أن إرتفع ما بين 1640 م إلى 1642 م بقيمة 8، و لكن تراجع في 1864 م إلى 1,80.

و بالنسبة للراتب الأعلى فكان الدخل الخمسيني في 1580 م بقيمة 25 إلى أن إرتفع ما بين 1631م إلى غاية 1676م بقيمة 40 دينار خمسيني.و بالنسبة للقرش الإسباني فكان الراتب في سنة 1580 م يعادل ما بين 1,86 إلى 2,50و بدأ يتراجع على مر السنوات إلى أن وصل في سنة 1684 م بقيمة 0,39و للراتب الأعلى كان في سنة 1580 م 15,63و لكن بدأ في التراجع على مر السنوات إلى أن وصل إلى 8,83 في سنة 1684 م.

[1] المنور مروش: مرجع سابق، ص312

أما هدايا الحرمين الشريفين فيرى سعيدوني بأنها تقاليد إسلاميةو أنها تعتبر أحد وجوه الإنفاق، [1]و ذلك بإنفاقها على المحتاجينو الفقراءو أبناء السبيل أو كإعانة لمنتسبي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو الوافدين عليها من الحجاز، و تبعث الهدايا للحرمين الشريفين بإسم الداي كانت ترسل إلى البقاع المقدسة بواسطة أمير ركب الحجاز أو يسلم لمبعوث شريف مكة عند زيارتهللجز ائر، [2]و ذلك للإنفاق على فقراء الحرمين الشريفين.[3] أما عددها فيذكر سعيدوني أنها بلغت عشية الإحتلال 1375 و1598 ملكية عقارية، و تلتزم بصرف منحة سنوية للموظفين القائمين بها.[4] بحيث نجد رسالة من الوثيقة 151 تذكر أن الشريف عبد اللهالقر ماني المقيم بالمدينة المنورة إلى حسين باشا عام صفر 1241 هـ وصول الحاج محمد أفندي أمين الصرة إلى المدينة المنورة و توزيع صدقات الجزائر على فقرائها.[5] و رغم هذه الأموال المخصصة لها إلا أن سعيدوني يذكر بأنها ينقص منها قيمة نفقات الصيانةو أجور العاملين، و إعتبرها إحدى العوامل المؤثرة على النظام المالي.[6]

يرى ناصر الدين سعيدوني أن الهدايا المتبادلة بين الجزائر و إسطنبول هي كإحدى مظاهر إرتباط إيالة الجزائر بالدولة العثمانية، و لهذا يغلب عليها الطابع الدبلوماسي.[7]

و كانت الجزائر في أوقات الرخاء توجه هدية إلى الباب العالي مرة في كل ثلاث سنوات، و قد جرت العادة أن توجه الهدية إلى القسطنطينية مع سفير و على متن سفينة حربية أجنبية و تعتبر بعثة ذات أهمية شرفية.[8]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص145.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر اثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 66.

[3] عائشة غطاس و آخرون: **الدولة الجزائرية الحديثةو مؤسساتها**،ط خ، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007 م، ص215.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص71.

[5] مج 3190، و151.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص71.

[7] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 145.

[8] ويليام شالر: مصدر سابق، ص 44.

وهذا الجدول يوضح مصاريف الأوقاف لبعض المؤسسات الدينية [1]

السنة	أوقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الأندلس
1836م	105701,15	9750,40	-
1837م	109895,99	13341,27	3970,80
1838م	109937,25	13903,7	3973
1839م	143068,62	12192,707	4141,24
1840م	166495,25	12712	3384,20
1841م	177268,91	10615,55	2775,20
المجموع	812367,17	72515,61	18734,20

نلاحظ من خلال الجدول بأن المصاريف المخصصة للأوقاف تختلف من سنة لأخرى حيث تتميز بالإرتفاع المستمر من سنة 1836 م إلى غاية سنة 1841 م، كما نلاحظ أن مصاريف الأوقاف التي خصصت للحرمين الشريفين تحتل أعلى نسبة بالنسبة لباقي الأوقاف و هذا راجع إلى العدد الكبير من الفقراء الموجود فيها الذي قدر حسب سعيدوني حوالي 1375 و1598.

[1] ناصر الدين سعيدوني: "**الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص71

و لكن سعيدوني يذكر أن الهدية توجه إلى اسطنبول مع آغا الهدية المكلف بمصاحبتها بعد تحرير خطاب رسمي للباب العالي، [1] و يذكر ويليام شالر على عكس سعيدوني و ذلك من خلال قوله أن الهدية تكون دائما عظيمة و تبلغ قيمتها ما لا يقل عن 50 ألف دو لار.[2]

أما سعيدوني يرى بأن الهدية في العهد العثماني تكسب الهيبة و الإحترام أكثر من ضخامة كميتها لأن الظروف الإقتصادية التي تكون سائدة في الإيالة هي المتحكمة في مقدار تلك الهدية.[3] بينما حمدان خوجة فيرى بأن الهدية بدأت تقل قيمتها مع الزمن و ذلك بسبب إضطرابات في جهاز الحكم حيث أصبحت لا تتجاوز ستة آلاف فرنك و ذلك لكسب رضا السلطان العثماني.[4] و في مقابل هذه الهدايا من الطرف الجزائري كان يرسل الباب العالي سفينة محملة بشحنة من الذخائر الحربية إلى الداي (أثناء إنتخاب داي الجزائر) على حسب ما يقول ويليام شالر.[5]

فسعيدوني يرى هذه الهدايا تتطلب أموالا و نفقات على الخزينة.[6] و نستدل بذلك من الرسالة التي بعثها يوسف خوجة بإسطنبول إلى حسن باشا 21 شوال 1206 هـ وصول هدية إلى السلطان من والي الجزائر و إرسال معدات عسكرية إلى الجزائر من الباب العالي.[7] و تطرق سعيدوني أيضا في وجوه الإنفاق إلى نفقات مؤسسة بيت المال، [8] و التي يرجع أصولها إلى العهود الإسلامية (الخليفة عمر بن الخطاب) و توسعت صلاحياتها و نمت في مختلف العهود حتى إلى الدخول الفرنسي الذي وضع لها حدا.[9] و تضيف عائشة غطاس إلى هذا الدور أنها تحدد حقوق الورثة و تحسم المصاريف المترتبة عن دفع

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 150.

[2] ويليام شالر: مصدر سابق، ص 44.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 151.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 50.

[5] ويليام شالر: مصدر سابق، ص 44.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 152.

[7] مج 3190، و55.

[8] **مؤسسة بيت المال**: هي مؤسسة رسمية تجمع بين الجانب السياسي و الخيري، ترث الأملاك التي ليس لها وارث، تشرف على أموال اليتامى و الغائبين كما تقوم بأعمال خيرية كدفن الموتى من الفقراء و أبناء السبيل و تقدم المساعدات للمحتاجين و تنفق أيضا جزءا من مداخيلها لفداء الأسرى المسلمين و تتكفل بالمرضى أثناء إنتشار الأمراض و الأوبئة و الكوارث و تشيد الزوايا و المساجد. أنظر: (لي العنتري: **أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (2010 -2011م)، ص185).

[9] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 139.

الأشخاص الذين ليس لهم ورثة و تعرف نشاطا كثيفا يفوق باقي المؤسسات عند ظهور الوباء أو الطاعون و ما يخلفه من الوفيات.[1] ويضيف سعيدوني بأن هذه المؤسسة تقوم بالعديد من الأعمال الخيرية كدفن الأموات من الفقراء و أبناء السبيل و منح بعض الصدقات للمحتاجين.[2] و تساهم هذه المؤسسة أيضا بجزء من مداخيلها لفداء الأسرى المسلمين و تتكفل بالمرضى أثناء إنتشار الأمراض و الأوبئة و تنفق في دفع مرتبات المدرسين و تقديم المساعدات للطلبة و تشرف في بعض الأحيان على إقامة المرافق العامة و تشيد الزوايا و المساجد.[3] و تعطي عائشة غطاس لصندوق بيت المال مقام الصندوق العمومي، [4]بينما سعيدوني يعطيها صبغة حكومية و يرى بأنها تشارك في مصادر الدخل و تساهم في وجوه الإنفاق.[5]

بينما مساهمة الأوقاف[6] في النفقات الأعمال الخيرية فيرى سعيدوني بأنها العباد إلى الله تعالى و هناك عدة أنواع من مؤسسات الأوقاف حيث لخصهم سعيدوني في مؤسسات سبل الخيرات[7] و أوقاف الأولياء و المرابطين و هدايا الحرمين الشريفين و أوقاف أهل الأندلس، [8]

فمؤسسة سبل الخيرات كان المشرف عليها المفتي الحنفي كان دورها بين الجانب الإجتماعي و الثقافي و كانت تشرف على المساجد الحنفية كانت تساهم في إعانة الفقراء الذين يتلقون الصدقات كل خميس، [9] و تقدم مساعدات للعلماء و الطلبة و العجزة كما كانت تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة في نفس الغرض و تشرف عليها و توجهها و تنميها، و تساهم أيضا في نفقات دفع أجور المستخدمين و صيانة

---

[1] عائشة غطاس: " **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص 129.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 97.

[3] لي الغتري: مرجع سابق، ص 101.

[4] عائشة غطاس: " **الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر** "، مرجع سابق، ص128.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 139 – 140.

[6] **الوقف**: هو إعطاء المالك منفعة شيء مدة وجوده لازم بقائه في ملك المالكي و لو تقديرا أي أن المالك يحبس العين عن أي تصرف تملكي بريعها لجهة خيرية تبرعا لازما مع بقاء العين على ملك الواقف مدة معينة من الزمن فلا يشترط فيه التأبيد.أنظر: (الزحيلي وهبة: **الوصايا و الوقف في الفقه الإسلامي**، د ط،دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998 م، ص 133)

[7] **مؤسسة سبل الخيرات**: هي مؤسسة شبه رسمية تشمل جميع أوقاف المذهب الحنفي و يعود تأسيسها إلى عهد شعبان خوجة 1590 م. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني:" **دراسات في الملكية العقارية**"، مرجع سابق، ص 89).

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 139 – 140.

[9] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص92.

أوقاف المؤسسة و التكفل بالصدقات.[1] و يرى سعيدوني أن هذه المؤسسة في غالب الأحيان تهتم بالمساجد الحنفية نظرا لإنتسابها للمذهب الحنفي.[2]

و بالنسبة لأوقاف الأولياء و المرابطين يشرف عليها وكيل المرابطين، [3]أما نفقاتها فتقوم بالإنفاق على الفقراء و تمنح لكل فقير 3 فرنك و الباقي يوزع على القائمين على الزاوية كالوكلاء و الشواش و الأئمة و الحزابين و القراء، و تنفق أيضا على أضرحة المرابطين و من بين أضرحتها عبد الرحمان الثعالبي [4] و يرى سعيدوني بأن الأندلسيين قد قاموا ببناء مسجدا خاصا بهم يعود بنائه إلى 1633 م و زاوية ملحقة بأملاكهاو كانت الأوقاف تخدم الأندلسيين، أما الوقف فيها فكان من العائلة الأندسية المرموقة.[5]

و نجد أيضا من وجوه الإنفاق رواتب الموظفين و العمال و هي التي تسمح للموظف بأخذ مرتبه و نيل الهدايا و التشجيعات مقابل خدماته و قد إختلفت المرتبات بين العمال و الموظفين على حسب الوظيفة على حد ما يذكر سعيدوني و يعطى أيضا بعض الرواتب التي يتقاضاها الموظفون مثل القاضي الذي كان يتقاضى شهريا 80 صائمة (القاضي الحنفي)و كان أيضا ميدان الثقافة أي حالة المدرسينو المعلمين لا تختلف عن سابقيهم من التشجيعاتو هدايا و منح من أولياء الطلبة.[6]و أيضا على حد قول المنور مروش أنه يخص بها أجور العمال و مرتبات الإنكشارية و غيرها من مداخيل الخوجات و رجال الدين و الكتاب و غيرهم من الموظفين الذين لهم أجور و مكافآت مسجلة بشكل منتظم.[7]

و في الأخير يتضح لنا أن المصروفات التي كانت تتحملها الخزينة مخصصة معظمها لتسديد رواتب الجندو الموظفين و إعطاء هدايا ترضية، أما النفقات الأخرى فكانت تتحملها الأو قاف.

---

[1] عائشة غطاس: "**الدولة الجزائرية الحديثةو مؤسساتها** "، مرجع سابق ص 259.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 92.

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 142.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: مصدر سابق، ص 136.

[5] ناصر الدين سعيدوني: " **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 189.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص ص 135 -137.

[7] المنور مروش: مرجع سابق، ص 228.

– العملةو الخزينة:

–العملة: تناول سعيدوني في العملةو التي تعتبر أساس التعامل بين الدول إلى صك العملةو مكان صكها و إلى العمل المتداولة في الجزائر محلياو خارجيا أي العملة الجزائرية و قيمتهاو العمل الأجنبية المتداولة بكثرة في الجزائرو أيضا العمل المغربيةو التونسية.

إن النظام المالي لإيالة الجزائر كان يقوم على أساس نقدي فكانت أواخر الفترة العثمانية في الجزائر تستعمل بها صنفين من النقود عملة محلية و عملة مستوردة، فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقود الواقعة قرب قصر الداي،و حتى لا يقع تسرب للعملة أختير صناع ماهرين من اليهود لعملها.[1]

فيذكر إبن أبي الضياف أن النقوش على العملة شهادة من السلطان بسلامتها من الغش، [2]و نجد ذلك في الرسالة التي بعث بها الحاج أحمد باي إلى حسين باشا في11ذي القعدة1243هـ حول نقص وزن النقود الذهبيةو الفضية.[3]

أما العملات الأجنبية فكانت الأكثر شيوعا في الجزائر هو العملة الأكثر إنتشارا هي العملة الإسبانية و ما أدى بإنتشارها هي حكم القديمة بين الجزائر و إسبانيا، [4]فنذكر منها الدبلون، الدولار الإسباني، الدرهم أو الريال الإسباني.[5] أما بالنسبة لنقود تونس فكانت منتشرة أيضا في الجزائر و أهم عملاتها السلطاني و الريال، الخروبة، الفلس، الدرهم الناصري، [6]بالإضافة إلى ذلك نجد عملات مستعملة في الجزائر كبقايا النقود الزيانية مثل الزياني الذهبي، كما إستعملت نقود آتية من الخارج سواء من البلاد الإسلامية أو من أوروبا لأنه لم تتمكن النقود التي ضربها الأتراك من ضرب نفسها في السوق.[7]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص190.

[2] أحمد بن أبي ضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 1،د ط،الدار التونسية للنشر، 1976 م، ص 24

[3] مج 3190، و25.

[4] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص196.

[5] وليام شالر: مصدر سابق، ص 343.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **تاريخ الجزائر في العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 128.

[7] صالح عباد: مرجع سابق، ص 343.

أمانقود المغرب الأقصى فنجد السلطاني و البندقي والبندقي العشراوي و المثقال و الدرهم و الفلس و الموزونة.[1]

و نقود الدولة العثمانية المتداولة بالجزائر نجد المحبوب وزر، المحبوب الذهبي ونصف المحبوب.أما العملات الجزائرية التي كانت موجودة بها فنجدها من الذهب و الفضة و النحاس.[2] العملة الذهبية تشمل السلطاني و يسمى السكة الجزائرية، نصف السلطاني، الربع السلطاني، المحبوب، نصف المحبوب ر، ربع المحبوب، أما العملة الفضية نجد الدورو الجزائري أو البياستر، الريال البوجو، ربع البوجو، ثمن البوجو، الموزون و أما العملة النحاسية فنجد بدقشيك، نصف بدقشيك، الصائمة (السايمة).[3] أما أحمد توفيق المدني فيضيف للعملة الفضية ريال درهم.[4] أما ويليا شالر فيضيف العملة المعدنية الجزائرية التي تسمى المصون و يقسمه إلى 29 أسبيروس و هو عبارة عن قطعة صغيرة من المعدن و البتكة الفضية.[5] و يرى جمال قنان أن كل هذه القطع لها قيمة غير ثابتة لأن حكام الجزائر يرفعون قيمتها و يخفضونها حسب ضروريات الساعة.[6]

و التعامل المالي لبعض التجار من الحضر و اليهود كان يتم عن طريق التسديد بالسندات المالية و لعل العقبة التي حالت دون استعمال العملة الورقية في الجزائر هو تحايل الشركات الأجنبية برفع نسبة أرباحها و هذا ما أدى بالأهالي لعدم قبول عملات غير مأمونة.[7] و أما بالنسبة للنقود المعدنية لم تكن مستقرة خاصة حوالي 1816 م تميزت بهبوط سريع في قيمة الدرهم و الوحدات الحسابية و ذلك نحو الربع، و عاد هذا الهبوط إلى الأزمة الديمغرافية التي كانت بالجزائر من أمراض و أوبئة كوارث طبيعية و مجاعة و هبوط الإنتاج الزراعي فهذا كله مهد لسقوط الهيمنة العثمانية أمام الهجمةالفر نسية.[8]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: " **الجزائر في تاريخ العهد العثماني** "، مرجع سابق، ص 27.

[2] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص210.

[3] علي خلاصي: **قصبة مدينة الجزائر**، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007 م، ص ص 204 – 205.

[4] أحمد توفيق المدني: " **محمد عثمان باشا** "، مرجع سابق، ص 170.

[5] ويليام شالر: مصدر سابق، ص ص 260 – 261.

[6] جمال قنان، " **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر** "، مرجع سابق، ص ص 74 – 78.

[7] المنور مروش: مرجع سابق، ص ص 59 – 62.

[8] فهيمةعمر اوي: **الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال ق 18 م دراسة إجتماعية إقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، (2008-2009 م)، ص 150.

مما سبق نستنتج أن العملة في الجزائر قد عرفت تضاربا بين الإرتفاعو الإنخفاض و ذلك نتيجة لمنافستها لعملات الدول الخارجية،و أن العملة الفضية هي التي كانت متداولة أكثر في الجزائر لسهولة إستعمالها خلاف النحاسية و الذهبية.و يمكن القول أن العملة بإختلاف أنواعها تعتبر العصب الأساسي للتبادل الإقتصادي و مؤشرا للنظام المالي.

– الخزينة: تطرق سعيدوني في الخزينة إلى موقعها في الإيالة الجزائو كيفية تحويلها من المكان الأول إلى المكان الثابت حتى الإحتلال الفرنسي، و إلى أهميتها بالنسبة للنظام المالي و إلى نظامها.

يذكر سعيدوني في النظام المالي أنه كان يشرف على الخزينة الخزناجيو الداي، [1]فكان إشراف الداي على الخزينة.[2]إشرافا معنويا و ذلك بالحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة و مراقبة النشاط المالي، [3]أما الخزناجي يعرف أيضا بالخزندار أو كبير الخزانة و هو المسؤول عن الإقتصاد و المالية و الإنتاج.[4]و يحتل المكانة الأولى على مستوى هيئة الوزراء فمهامه تكمن في مراقبة خزينة الدولة من حيث إستلام المداخيل بإختلافها و إيداعها بالخزينةو كان يساعده في ذلك الكتاب الأربعة، [5]كالمكتباجي (كاتب الدولة الأول) و الدفترداو كبير الحرج الكبير، أما بقية مساعديه الثانويين فيتمثلون في أمين السكة الذي يراقب ضرب النقود و تقييم المجوهرات، [6]والمساعدين الثانويين سبنسر لفظ الحوقاس (المعلم) بسببتحصيلهم الثقافي، [7]وكان الخزناجي أيضا يشرف على وجوه الإنفاق، و قد عرف منصب الخزناجي تطورا ملحوظا فبعد أن كان مجرد موظف يشرف على الخزينة أصبح من الأوائل في ق 18 م يحتل المرتبة الثانية في نظام الحكم.[8] و أثناء الإحتلال الفرنسي و لما إتجه أعضاء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، مرجع سابق، ص 169.

[2] **الخزينة الجزائرية**: توجد في أسفل المدينة في إحدى الغرف بقصر الجنينة كانت تضم كميات كبيرة من الأموالو الأشياء الثمينة،و حرص الحكام عل عدم الإنفاق منها إلا في الحالات النادرة مما جعلها بمثابة كنز ثمين لا يقدر بثمن حتى بعد نقلها إلى أعلى المدينة بحصون القصبة بأمر من الداي علي خوجة عام 1817 م .أنظر: (ناصر الدين سعيدوني:" **رحلة العالم الألماني ج أوهابنسترايت**"، مرجع سابق، ص 43)

[3] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 169.

[4] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص 80.

[5] عائشة غطاس و آخرون: " **الدولة الجزائرية الحديثةو مؤسساتها** "، مرجع سابق، ص 115.

[6] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 171.

[7] ويليام سبنسر: مصدر سابق، ص80.

[8] عائشة غطاس و آخرون: " **الدولة الجزائرية الحديثةو مؤسساتها** "، مرجع سابق، ص 246.

اللجنة إلى الخزينة وجدوا الخزناجي في إنتظارهم و قدم لهم مفاتيح الخزينة و معلومات عنها فنقلت ثروات الخزينة إلى فرنسا عبر أيام.[1]

يذكر شاو أن موقع الخزينة الجديد بحصون القصبة الذي إختارها لها الداي علي خوجة في حين كانت في قصر الجنينة، [2] بينما علي خلاص يرى بأنها تقع بالجنوب الغربي من القصر الداي و تتكون من خمس قاعات رباعية الشكل تفتح بواسطة باب رباعي الشكل، [3] و أما عن مصادر دخل الخزينة فكانت تتكون من الضرائب بأنواعها التي كانت تفرض على سكان الإيالة و هدايا و إتاوات و ما كانت تدفعه ممالك أوروباو الولايات المتحدة بأمريكا من أموال و أسلحة و ذخائر لكسب الولاء، فإنجليترا كانت تدفع 150 ألف، و فرنسا 250 ألف، و لكنها تقلصت مع تدهور الأسطول، [4] بالإضافة إلى الغنائم و أملاك الدولة و الأحباس و التجارة و الصناعة.[5] ويرى بيار بيان بأن للإيالة كنز في الخزينة و يؤخذ من موارد ثابتة و يتم تحصيل الموارد و صرف النفقات بكل شفافية لا ينقص من هذا الكنز سوى أجور العسكر و المنح المعطاة للجند، أما النفقات العامة فهي جد محدودة و تعطيها مورد خاصة.[6] أما ما كانت تحتويه الخزينة عند الإحتلال فيذكر عبد الرحمان الجيلالي بأنها كانت تحتوي على 7 أطنان و320كلغ من الذهب و108طن و704 كلغ من الفضة، أما النقود الذهبية فكان بها 24700,000فرنك، و أما النقود الفضة ما يبلغ 123984527 فرنك بالإضافة إلى مختلف البضائع و السلع بالمخازن...إلخ.[7] أما ناصر الدين سعيدوني فقد حدد أموال الخزينة أثناء الإحتلال ب 4868452794 فرنك.[8]

و مما سبق نستنتج بأن الخزينة هي العصب الحساس للنظام المالي لأنها تمثله و هي المتحكم الأساسي في قوة الدولة و كانت خزينة إيالةالجزائر تستمد مداخيلها من مختلف المصادر.

---

[1] محمود باشا محمد: **ذريعة المروحة 1827 م أو الإستلاء على إيالة الجزائر**، تر: عزيز نعمان، د ط،الأمل للنشر، الجزائر، 2010م، ص ص111 – 112.

[2] shaw thomas: op.cit p 253.

[3] علي خلاص: مرجع سابق، ص 197.

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: " **تاريخ الجزائر العام** "، ج2، مرجع سابق، ص 20.

[5] صليحة جبار: "**الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754 – 1766 م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2،(2010-2011 م)، ص 89.

[6] بيار بيان: **السطو على مدينة الجزائر، تحقيق في عملية نهب جوبلية 1830م**، د ط،منشورات الشهاب،الجزائر 2013 م، ص 69

[7] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: " **تاريخ الجزائر العام** "، ج4، مرجع سابق، ص 47 – 50.

[8] ناصر الدين سعيدوني: " **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** "، مرجع سابق، ص 182.

خلاصة المبحث:

و مما سبق نستنتج بأن النظام المالي كان له تأثير بشكل مباشر على نظام الحكم في البلاد و ذلك أن الإدارة الجزائرية قبل الإحتلال كانت تهدف من وراء كل عمل تقوم به إلى جمع الضرائب و الرسوم و ضمان جمعها لمصادر الدخل المالية للدولةو كان أهم متحكم في النظام المالي هو الإستقرار الداخلي والخارجي للإيالة، خاصة بالنسبة للأوضاع الداخلية، و تعتبر الضرائب هي أساس النظام المالي في بلاد الجزائر خاصة في الفترة 1800 – 1830 م، و ذلك بعد إنخفاض قيمة القرصنة و بالنسبة لمصاريف الدولة المتعلقة بالنظام المالي فكانت توجه لتسديد النفقات الضروريةو كانت المعاملات النقدية هي المتحكمة في النظام المالي (العملة)، بحيث أنها تخدم الإقتصاد المحلي فقط، و لكن لم تساهم في تطوير الأجهزة المالية لأنها لم تكن متداولة خارج البلاد إلا قليلا،و أن الجزائر في تعاملها النقدي كانت مستقلة تماما عن الدولة العثمانية و بالنسبة للخزينة كانت تستمد مداخيلها من مختلف المصادر لأنها هي المتحكم الأساسي في قوة الدولة و في الأخير يمكن القول أن الظروف الداخلية و الخارجية هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين السكانو السلطةو الأوضاع الداخلية باختلاف أنواعها.

خاتمة

خاتمة:

- إن الدراسات العثمانية من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني مكنتنا من معرفة نظرة سعيدوني لتاريخ الجزائر في العهد العثماني والتي كانت وجهة نظره شاملة وذلك بمحاولته لتأسيس مدرسة تاريخية بشكل أوسع في خضم تناوله لعدة قضايا التي تخص تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية سواءا من خلال كتاباته للعديد من القضاياو الأحداث التي تتعلق بهذه الفترة أو بخروجه بكتاباته من نطاق محدود إلى نطاق أوسع بالتحليل أو بذكره للعديد من وثائق الأرشيف و المصادر المحليةو خاصة الأجنبية.أو تحقيقه للعديد من المخطوطات التي تخص الجزائر في العهد العثماني و من بينها مخطوط قانون الأسواق أو ترجمته لمذكرات الأجانب التي تخص تاريخ الجزائر في العهد العثماني، أو من خلال كتاباته في قضايا محددة ككتاب ورقات جزائرية الذي خصصه في الجوانب المنهجيةو الإقتصاديةو السياسيةو الإدارية.

- أيضا مما سبق يمكن القول أن كتاب ورقات جزائرية هو بمثابة حوصلة لمحطات هامة من تاريخ الجزائر في مختلف الجوانب، و تميزه بالتنوع و التعدد و الإختلاف في موضوعاته فدراساته لمنهجية كتابات تاريخ الجزائر أثناء حكمها من طرف الأتراك لمدة ثلاثة قرون وضحت لنا نظرة الأجنبي عن المحلي و إختلاف إنتاج المدرسة الفرنسية عن المدرسة الجزائريةو كيفية كتابة روادهاو كلا الإنتاجين لهما دور في كتابة تاريخ هذه الفترة.أما وثائق الأرشيف كانت لها أهمية كبيرة في تدعيمها للموضوع، و أيضا تفيد الباحث الذي يتناول هذا الموضوع(الدراسات العثمانية)، و تميزت هذه الوثائق بإختلاف مصادر إستقائها من منابع مختلفة فأخذ من الأرشيف الأوروبي و التركيو الجزائري خاصة ما يخص بيت المال.

- و كانت محطات الجانب السياسي و العسكري و الإداري مهمة جدا فالبحرية تمثل قوة الدولة الخارجية، و خاصة فيما يتعلق بالقرصنة و نظامها الإقتصادي فكانت تمثل الدور الأساسي بالنسبة لإقتصاد الدولةو خاصة عملية إفتداء الأسرىو الإتاوات التي كانت تدفعها في الحوض المتوسط، و قد كانت البحرية تمثل مكانة إيالة الجزائر في المتوسط من بدايتها الى غاية ضعفها و إضمحلالها في معركة نافرين 1827م و التي كانت بمثابة نقطة تحول لتاريخ الجزائر من السيادة

إلى السيطرة، و هذا ما تمثل في حصار فرنسا للجزائر منذ 1827 م و الدخول إليها و احتلالها في 1830 م.

- كان موظفو إيالة الجزائر المرآة العاكسة لحكم الأقلية التركية على الأغلبية الجزائرية و التي مكنت الأتراك من التصرف بالإيالة كانت جل المناصب العليا من نصيبهم على غير الجزائريين و كان جهازها الإداري يصب إهتمامه على موارد القرصنة باعتبارها المورد الرسمي للاقتصاد و لم يوجهوا اهتمامهم للموارد المحلية (الزراعة و الصناعة)، و لما بدأت موارد القرصنة بالنضوب بدا الجهاز الإداري بفرض الضرائب على سكان ايالة الجزائر و استخدامهم لعدة طرق و وسائل لجمعهم، و منها قبائل المخزن التي كانت بمثابة همزة وصل ما بين السكان و السلطة و كانت تنجز كل ما لم تصل اليه اليد التركية، و نتيجة لهذه التعسفات في جمع الضرائب قام العديد من الثورات و القلاقل، و أبرزها ابن الاحرش الذي أراد أن يقضي على سلطة البايلك و تأسيس حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية، و لكن باءت هذه الثورة بالفشل و قضي عليها.

- أما فيما يخص الجانب الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر فقد كان الجانب الإقتصادي على نوعين ما كان يجمع من الأهالي من الضرائب و النشاطات التي كان يقوم بها فئات المجتمع الجزائري خاصة الزراعة و لكن كانت محدودة بسبب عدم اعطاء الحكومة لها الأهمية التي تستحق، و أما الصناعة فكانت محدودة خاصة فيما يخص الصناعات الثقيلة و كانت تختلف بين الريف و المدينة و على حسب فحوص مدينة الجزائر، أما الحياة الإجتماعية بايالة الجزائر فقد كان المجتمع الجزائري يتكون من العديد من الطبقات، أما الوضع الديمغرافي فكان متذبذبا على حسب الأحوال الصحية، و ذلك بحكم أن الجزائر تعرضت للعديد من الأمراض و الجوائح و الكوارث في الفترة العثمانية، و هذا ما أودى بحياة عدد كبير من سكان الجزائر، و هذا ما أثر بالسلب على الحياة الإقتصادية و النمو الديمغرافي.

- و نجد كتابه النظام المالي قد خصص لطبيعة السياسة المالية للإيالة كيفية تأثرها و تأثيرها. إن النظام المالي الذي ميز الإيالة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كان يعاني من إضمحلال في موارده و خاصة الخارجية (القرصنة) و لذلك نجد الحكومة التركية قد لجأت إلى الموارد الداخلية

و ذلك بفرضها العديد من الضرائب التي أدت الى العديد من الثورات الداخليةو كان هذا سببا في احتلال فرنسا للجزائرو نهبها.

- إن السياسة المالية في الجزائر قامت على عدة أسس فكانت أغلبها تخدم الحكام الأتراك خاصة فيما يخص مصادر الدخل و ما ميزها من نهب للسكان، و انفاقها فقد كان محدودا و يكاد يقتصر على رواتب الموظفين و الجند و هدايا إسطنبول و النفقات الأخرى، بينما أغلب النفقات التي تخص العامة كان إنفاقها من الوقف و خاصة فيما يخص وقف الحرمين الشريفين و أهل الأندلس.

- تعتبر الضرائب أساس كل نظام مالي و اقتصادي للإيالة الجزائرية فهي التي تؤثر على النشاطات الإقتصادية المنتجة، و من حيث أهميتها تعتبر بمثابة العمود الفقري لمصادر الدخل و ما زاد أهميتها تعدد مصادرها و نظام جبايتها.

- إن للعملة و الخزينة لها تأثير مباشر على سياسة الحكام و ذلك من خلال ما يتخذه الحكام من قرارات التي تخص الحياة الماليةو الإقتصادية للبلاد، كما أن الخزينة تمثل في حد ذاتها رمز السياسة المركزية في المجال المالي، أما العملة فهي التي تمثل النظام النقدي للإيالة الجزائرية، و هي تثبت إستقلال الإيالة عن الدولة العثمانية، و ذلك من خلال وجود دار السكة المكلفة بضربها و وجود خزينة عامة تعكس السياسة المالية ذات الطابع المركزي، و تضم ثروات هامة أثارت أطماع و دسائس الخطر الاوروبي على الجزائرو التي إنتهت بحملة مباشرة من طرف فرنسا.

- تميزت كتابات ناصر الدين سعيدوني بصفة عامة بتناولها للعديد من القضايا و الأحداث التي إختصت في الجزائر أثناء العهد العثماني، و ذلك بالتحليل و تناولها بوجهة نظر مختلفة عن سابقتها، و مما نلاحظه أيضا في كتاباته أنه إعتمد على مصادر أجنبية أكثر مما هي محلية، و تميزت كتاباته بنمط التكرار.وتميزت أيضا كتبه بالتعدد و التنوع و تناوله للدراسات العثمانية المختصة في الجزائر أكثر من المختصة في دول المغرب.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): يبين عدد الأسرى المسحيين في الجزائر ما بين 1736 – 1816 م

الملحق رقم (2): يبين أعداد الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر حسب البلدان1736-1816م.

الملحق رقم (3): يبين خريطة أراضي المخزن وتوزيعها.

الملحق رقم (4): يبين سير الحملة الفرنسية إلى الجزائر من ميناء طولون إلى مدينة الجزائر

الملحق رقم(5): يبين نهج الباب الجديد بمدينة الجزائر.

الملحق رقم (6): يبين نهج الوادي لمدينة الجزائر.

الملحق رقم (7): يبين المداخيل الثابتة لإيالة الجزائر في القرن18م.

الملحق رقم(8): يبين العملات المتداولة بالجزائر في 1830م.

الملحق رقم (9): يبين العملات المتداولة في الجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.

الملحق رقم(10): يبين النقود الجزائرية في العصر التركي.

الملحق رقم (1): عدد الأسرى المسحيين في الجزائر ما بين 1736 – 1816 م[1]

السنوات	عدد الأسرى
1736 م	1063
1738 م	705
1740 م	412
1746 م	783
1750 م	10063
1756 م	694
1760 م	1941
1770 م	1323
1780 م	1494
1790 م	715
1798 م	1168
1800 م	860
1806 م	1228
1810 م	1357
1812 م	1475
1814 م	1525
1815 م	1450
1816 م	1016

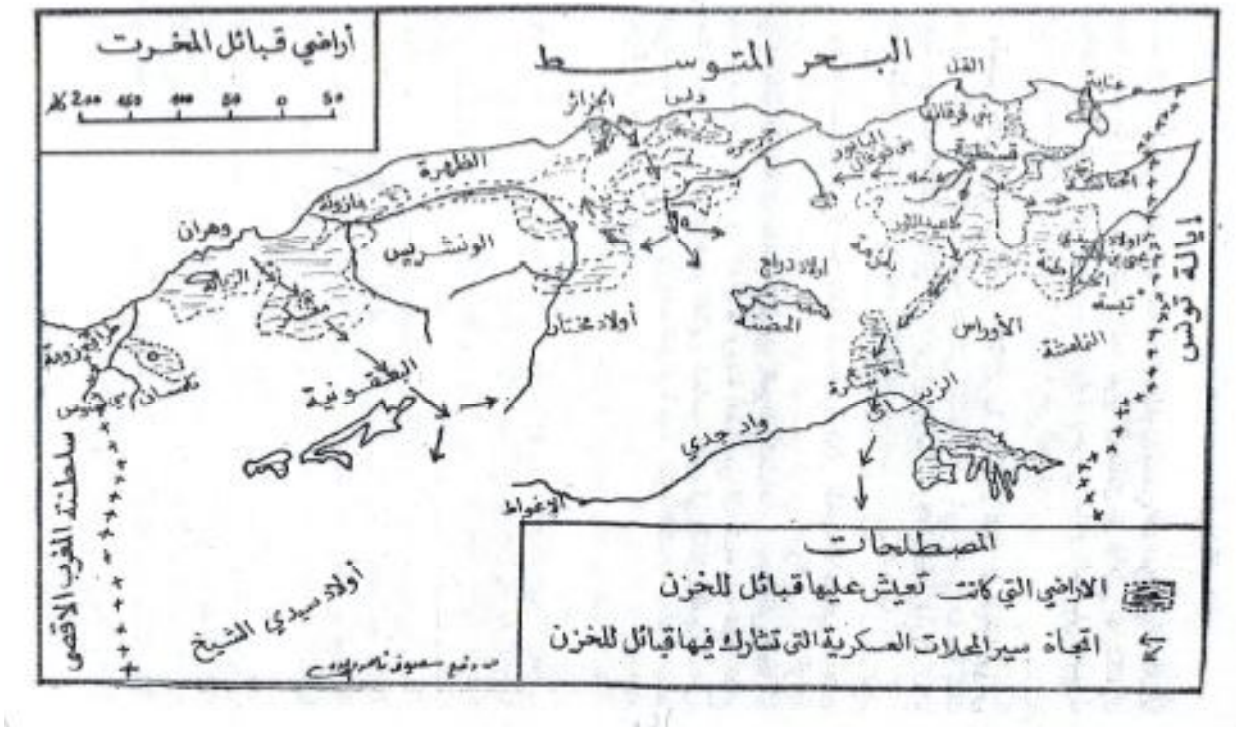
[1] هلالي حنيفي: مرجع سابق، ص 71.

الملحق رقم (2): أعداد الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر حسب البلدان من 1799-1800.[1]

البلد	عدد الأسرى
جنوة	95
النمسا	41
فرنسا	64
إسبانيا	193
البرتغال	95
سردينيا	4
رومانيا	4
اليونان	377
كورسيكا	25
مالطا	77
بروسيا	72
المجموع	1047

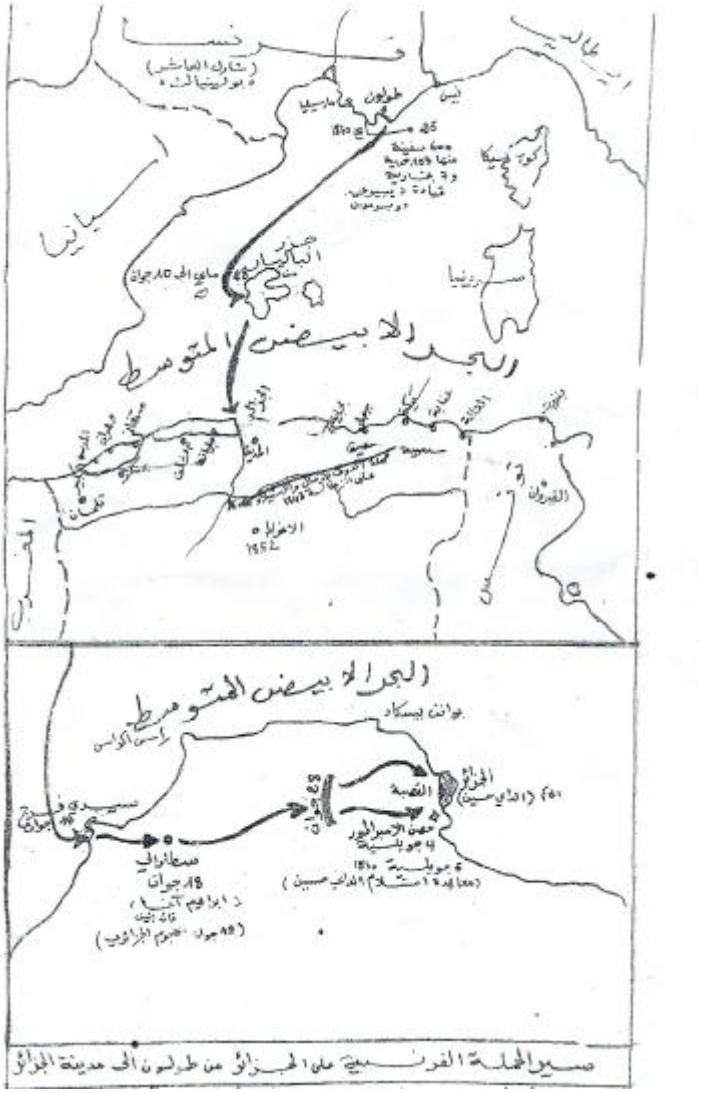
[1] هلالي حنيفي: مرجع سابق، ص 71.

الملحق رقم (3): خريطة أراضي المخزن وتوزيعها.[1]



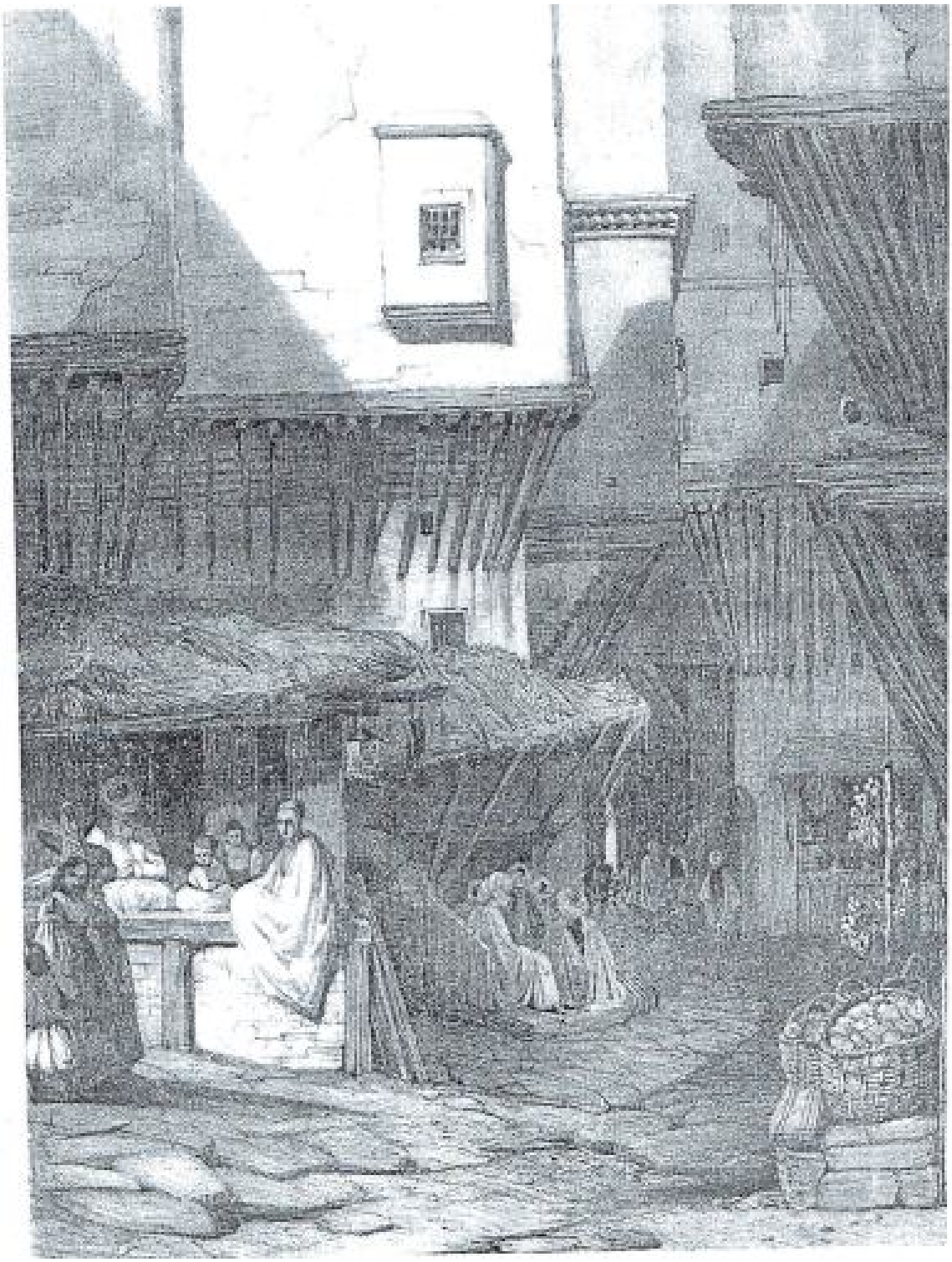
[1] ناصر الدين سعيدوني: "**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني**"،مرجع سابق،ص126.

الملحق رقم (4): سير الحملة الفرنسية على الجزائر من ميناء طولون إلى مدينة الجزائر[1]



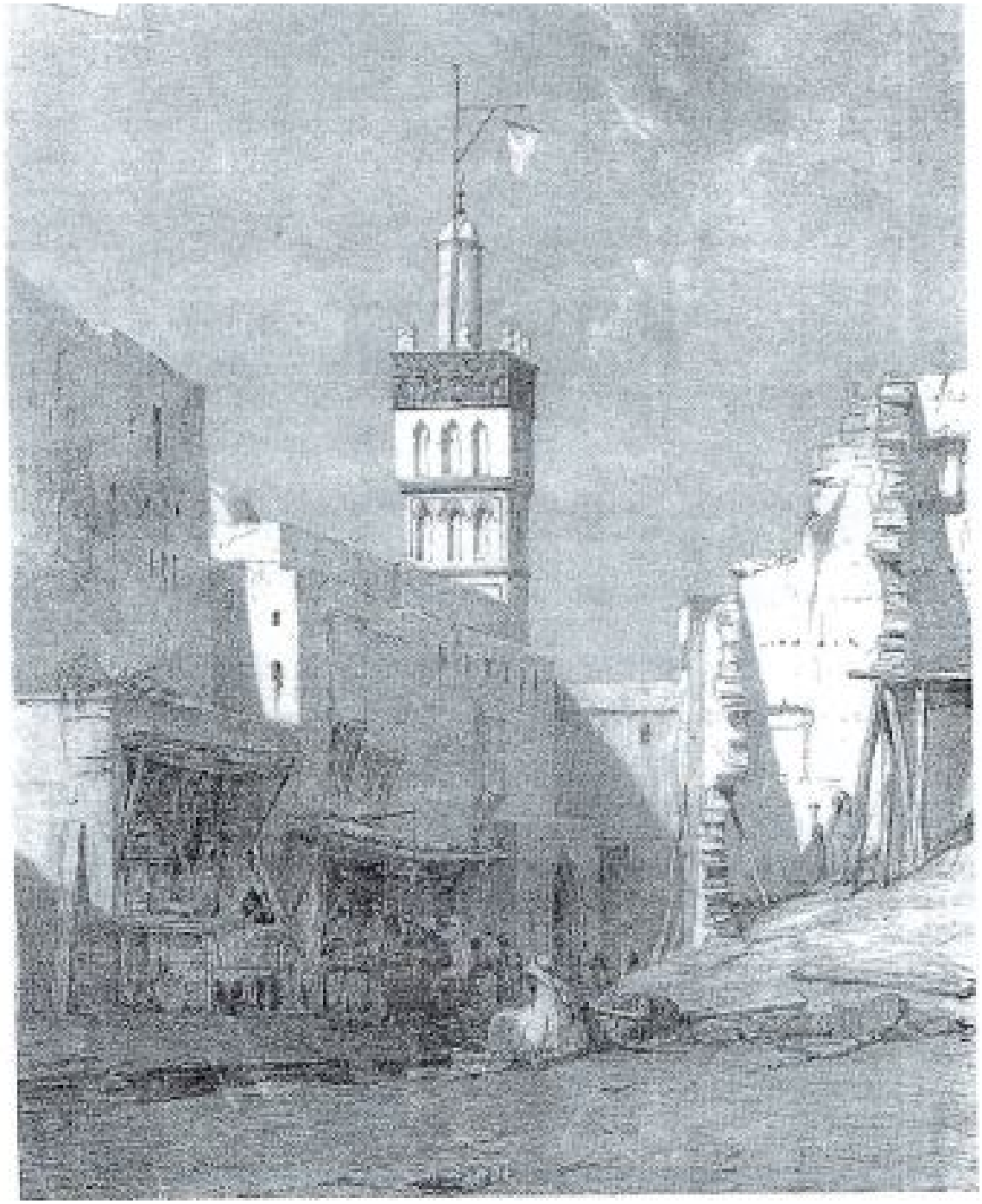
[1] عبد الرحمان نواصر:مرجع سابق،ص149

الملحق رقم(5): نهج الباب الجديد بمدينة الجزائر.[1]



[1] محمد الطيب العقاب: مرجع سابق، ص 29.

الملحق رقم (6): نهج الوادي لمدينة الجزائر.الجزائر [1]



[1] محمد الطيب العقاب: مرجع سابق، ص 3.

الملحق رقم (7): المداخيل الثابتة لإيالة الجزائر في القرن 18م.[1]

المداخيل الثابتة	القيمة بالريال
دنوش باي قسنطينة دنوش باي الغرب دنوش باي التيطري القيادات التابعة لدار السلطان مكوس الأسواق غرامة اليهود رسوم المحلات التجارية	120000 100000 50000 50000 12000 12000 10000
حقوق أملاك الأرياف	12000
حقوق كراء إستغلال الشمع والجلود	12000
الرسوم الجمركية على الواردات	30000
الرسوم الجمركية على الصادرات	15000
حقوق إستغلال الملح	6000
رسوم أمناء المهن	6000
ضرائب المؤسسات الفرنسية التجارية	10400
رسوم المزوار	2000
رسوم رسو السفن	1000
رسوم بيع الوظائف	2000
المجموع	450400
مداخيل غير ثابتة	القيمة بالريال
بيت المالجي	60000
الغنائم	100000
فدية الأسرى	50000
غرامات مختلفة	10000
المجموع	220000

[1] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني**"،مرجع سابق، ص ص 228-229.

الملحق رقم(8): العملات المتداولة بالجزائر في 1830م.[1]

العملة	الوزن بالغرام	القيمة بالعملات الأخرى		لقيمة بالفرنك(1830 م)		
		موزونة	بدقة شيك	ريال بوجو	الحد الأقصى	الحد الأدنى
العملات الذهبية						
سلطاني(سكة الجزائر)	3إلى3,5	108	13,5	4,5	9,6	11
سلطاني جديد(سكة الجزائر الجديدة)	–	–	6,75	2,25	8,35	8,9
نصف سلطاني(نصف سكة الجزائر)	1,62 إلى1,75	54	6,75	2,25	4,44	4,85
ربع سلطاني(ربع سكة سلطاني)	0,65	27	3,375	1,125	2,22	2,9
محبوب(زر محبوب أو سكة القاهرة)	2,6	72	9	1,5	5,4	8,35
نصف محبوب(نصف سكة القاهرة)	1,3	3,6	4,5	–	2,79	2,79
العملات الفضية						
زوج بوجو أو دورو في الجزائر(أو قرش الجزائر)	–	48	6	2	2,15	3,72
ريال بوجو صحيح(بوتون أو بدقة قرد)	10	24	3	1	1,8	1,86
ريال دراهم صغار(بدقة شيك)	–	8	1	0,1666	–	0,62
نصف ريال دراهم(نصف بدقة شيك)	–	4	0,5	0,25	–	0,31
ربع بوجو(جديد)	–	6	0,75	0,25	–	0,465
زمي بوجو	–	3	0,73	0,12	–	0,2325
زوج موزونة	–	2	0,24	0,08	–	0,155
موزونة(عملة الحسابات)	–	1	0,12	0,04	–	0,0775
العملات النحاسية						
خمس دراهم صغار	–	1,45	–	–	–	0,013
فيزوج دراهم صغار(2آسبر شيك)	–	0,58	–	–	–	0,0053
دراهم صغار(آسبر شيك)	–	0,29	–	–	–	0,0026
خروبة	–	0,5	–	–	–	0,0387
نصف خروبة	–	0,25	–	–	–	0,0193

[1]ناصر الدين سعيدوني: "**الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**"، مرجع سابق، ص 298.

الملحق رقم (9): قيمة العملات المتداولة في الجزائر بالفرنك الفرنسي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.[1]

العملات	القيمة بالفرنك الفرنسي
السلطاني	8.89
نصف السلطاني	4.44.9
ربع السلطاني	2.22.45
زوج بوجو	3.72.3
ريال بوجو	1.88.3
نصف ريال بوجو	0.9415
ربع بوجو	0.47.1
ثمن بوجو	0.22.9
ريال دراهم جديد3 /1 بوجو أو 8 موزونات	0.57.8
1/ 2 ريال دراهم أو 6 /1 بوجو	0.28.90
ريال دراهم3 /1 بوجو1787 -1820 م	0.61.13
الخروبة أو 2 / 1 موزونة	0.03.87
شيكة أو 29 / 5	0.01.34

[1] أرزقي شويتام: " **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني**"، مرجع سابق، ص 503.

الملحق رقم(10): النقود الجزائرية في العصر التركي.[1]

النوع الاسم	القيمة ذهبا قبل الحرب القديمة	سنة 1973
ذهب السلطاني 108موزونات-4 ريالات بوجو ونصف 3 غرام دينار	8,35	58,45
ذهب نصف سلطاني –ربع سلطاني		
ذهب الحبوب (نقدمصري) 72 موزونة _ ربع محبوب _ذهب نصف محبوب-3 ريالات بوجو	5,85	39,06
فضة دورو جزائري (20غ)يدعوه بياستر فضة الريال بوجو (10غ)24 موزونة يدعى بطاقة قردا فضة ريال درهم _8 موزونات يدعى بطاقة شيكا	72, 3 861 0,62	26,04 13,02 04,34

[1] أحمد توفيق المدني: "**محمد عثمان باشا**"، مرجع سابق، ص 170.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم: سورة الحشر الآية،07

المصادر:

-وثائق المكتبة الوطنية بالحامة: المجموعة 3190، الوثائق: (3، 7، 10، 20، 55، 25، 17، 83، 84، 151، 319).

1-الكتب:

1. -بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، تر وتح: أبو العيد دودو،د ط، دار هومة، الجزائر 2009م

2. -خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تق وتع: محمد العربي الزبيري،د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010م

3. الزهار الحاج أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، المجلد7،د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م

4. بن سحنون الراشدي أحمد: الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني، تح: الشيخ المهدي البوعبدلي، د ط،دار المعرفةالدولية، الجزائر، 2013م

5. – سبنسر ويليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبادية،د ط، دار القصبة، الجزائر، 2006م

6. -شالر ويليام: مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816-1824م)، تع وتق: إسماعيل العربي، د ط،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م

7. -إبن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج1،د ط، الدار التونسية للنشر، 1976م

8. –بن عودة مزاري الآغا: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن 19، تحقيق: يحي بوعزيز، ج 1،د ط، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2007م

9. – الناصري أبو رأس: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تح: محمد العربي الزبيري،د ط، المؤسسة الوطنيةللفنون المطبعية، الجزائر2009م.

10.-مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تع: نور الدين عبد القادر،د ط، مكتبة رودسي، الجزائر، 1934م

2

-باللغة الاجنبية:

1. DIEGO DE HAEDO: TOPOGRAPHIE ET HISTOIRE GENERALE D'ALGER ,PRESENTATON: ABDERRAHMAN REBHI ,GRAND ALGER LIVRES,ALGER,2004

2. –V.D.PARADIS: ALGER AUX XII^{e} SIECLE (1788-1790) , PRESENTATION: ABDERRAHMANE REBHI, GRAND ALGER LIVRES,2006

3. –THOMAS SHAW: VOYAGES DANS LA REGENS D'ALGERAUX XVII^{E} SIECLE,TRADUIT DE LANGLAIS PAR E MAC CARTHY(1830), GRAND ALGER LIVRES 2007

4. —L.DE TASSY.HISTOIRE DE ROYAUME D'ALGER ET DE BOMBORDEMENT DE CETTTE VILLE ET'Q 16.PARIS.2007

المراجع:

1-بالعربية:

الكتب:

1. أوفيشر هاينز: الإستيطان اليهودي في فلسطين مراحله ومصاعبه، تر: ناصر الدين سعيدوني ومعاوية سعيدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

2. أحميده عمراوي: من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2009م

3. بن أشنهو عبد الحميد: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، د ط،شارع نورمندي، الجزائر، 2001م

4. آلتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1919م

5. بارون جفري: تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي مرزوقي، د ط،المملكة الأردنية، عمان، 2006م

6. بدر تامر: أيام لاتنسى صفحات مهمة من التاريخ الاسلامي، تقديم: راغب السرجاني،د ط ، دار الأقلام،مصر، 2011م

7. براهامي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني،د ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2010م

8. بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،د ط، الجزائر، 2000م

9. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البدايةو ولغاية1962م،ط1،البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

10. بوعزة بوضرساية: رواد المدرسة التاريخية الجزائرية،د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007م

11. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2009م

12. بوغفالة ودان: المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر،د ط، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2014م

13. بيان بيار: سطو على مدينة الجزائر، تحقيق في عملية نهب جويلية 1830م،د ط، منشورات الشهاب،الجزائر، 2013م

14. أ .بيليسييه: حوليات جزائرية، مجلد8،د ط، أصالة،الجزائر، 2012م

15. الجمل شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1977م

16. الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط،دار الأمة، الجزائر، 2014م

17. الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج4،د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014م

18. حلاق حسان: مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات مع دراسة للأ شيف اللبناني والعثماني والعربي والدولي، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م

19. حلمي علي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 1972م

20. خضر عادل أنور: أطلس تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب والكرامة، وهران، 2013م

21. خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م

22. ذنون طه عبد الواحد: أصول البحث التاريخي، ط2، المدار الاسلامي، طرابلس، 2004م

23. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين(1792–1830م)،د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م

24. الزبيري محمد العربي: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث،د ط، مطبعة بن بولعيد، الجزائر،1975م

25. سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر1982م

26. سعد الله ابو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المجلد1، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1974م

27. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1900)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م

28. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1500–1830م)، ج2، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م

29. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1954م)، ج7، ط2،دار الغرب الاسلامي، 1998م

30. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المجلد3، ط2، دار الغرب الاسلامي، 1988م

31. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، د ط،شركة دار الأمة، الجزائر، 2010م

32. سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني،د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980م

33. سعيدوني ناصر الدين: أساسيات منهجية التاريخ، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م

34. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، البصائر الجديدة،الجز ائر، 2013م

35. سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر الهد العثماني(1791–1830م)، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

36. سعيدوني ناصر الدين: الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013

37. سعيدوني ناصر الدين: القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

38. سعيدوني ناصر الدين: الملكية والجباية، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

39. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800–1830م)،ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1979م

40. سعيدوني ناصر الدين: الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12–13هـ.18–19م، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

41. سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

42. سعيدوني ناصر الدين: دراسات أندلسية ومظاهر التأثير الإبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط 2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2013م

43. سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2،د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م

44. سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م

45. سعيدوني ناصر الدين: رحلة العالم الألماني ج أوهابنسترايت، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م

46. سعيدوني ناصر الدين: عصر الأمير عبد القادر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م

47. سعيدوني ناصر الدين: في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

48. سعيدوني ناصر الدين: في الشأن الخلدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

49. سعيدوني ناصر الدين: في الهوية والإنتماء الحضاري، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

50. سعيدوني ناصر الدين: قانون أسواق مدينة الجزائر،ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م

51. سعيدوني ناصر الدين: من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

52. سعيدوني ناصر الدين: واقع وآفاق الدراسات العثمانية بالجزائر عرض تعريفي ونظرة تقييمية، محاضر سمينار، قسم التاريخ، الكويت، 2008م

53. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م

54. سعيدوني ناصر الدين: ولايات المغرب العثمانية، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م

55. شويتام أرزقي: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي(الفترة العثمانية1519-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، القبة، 2010م

56. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م

57. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، ط2، دار هومة، 2007م

58. عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها حتى أثناء العهد التركي،د ط، دار الحضارة، الجزائر، 2006م

59. العقاب محمد الطيب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني،د ط، دار الحكمة، الجزائر، 1979م

60. علي خنوفي: السلطة التركية في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي،د ط، الجزائر، 1999م

61. غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،د ط، منشورات المركز الوطني، الجزائر 2007م

62. قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في القرن19م(1830-1914م)، مجلد3،دط، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م

63. قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (1500-1830م)،د ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987م

64. لونيسي رابح: محاضرات وأبحاث في تاري الجزائر،د ط، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013م

65. محمد محمود باشا: ذريعة المروحة1827م أو الإستيلاء على إيالة الجزائر، ترجمة: عزيز نعمان،د ط،الأمل للنشر،الجزائر، 2010م

66. مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة، الاسعار، المداخيل)،د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م

67. مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1791-1830م)،د ط، دار الخيل، الجزائر، 2013م

68. المدني أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر، 1766-1791م،د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م

69. هيلالي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر،د س ن.

70. وهبة الزحيلي: الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي،د ط، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1988م

-مذكرات و رسائل جامعية:

1. بوبكر محمد سعيد: العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال القرن 12هـ/18م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، (2010-2011م)

2. جبار صليحة: الجزائر في عهد الداي علي باشا(1754-1766م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، (2010-2011م)

3. حيمر صالح: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930م) رسالة مقدمةلنيل شهادة الكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013-2014م)

4. دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر(1792-1865م)، دراسة مقارنة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والنعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2007-2008م)

5. ريان محمد ودوغم عبد المالك: نهاية الحكم العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، المسيلة، (2007-2008م)

6. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2011-2012م).

7. عمراوي فهيمة: الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 18م دراسة إجتماعية إقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث،(2008-2009م).

8. العنتري لي: أوقاف الحرمين الشريفين مكة والمدينة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث ،(2011-2012م).

9. غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830م)مقاربة إجتماعية إقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،(2000-2001م)

10. كشرود حسان: رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعيةو الإقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659-1838م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، الجزائر، (2007-2008م)

11. محرز أمين: الجزائر في عهد الاغوات(1659-1671م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، (2007-2008م)

12. نواصر عبد الرحمان: مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وإنعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة غرداية، 2010-2011م.

-المجلات:

1. أمير يوسف: إسهأمات الدايات في وقف المساجد بمدينة الجزائر، 1671-1830م، مجلة الدراسات التاريخية، ع14، جامعة الجزائر، 2011م

2. بوعزيز يحي: طرق القوافل والأسواق التجارية في الصحراء الكبرى كما وصفها الأوروبيون خلال القلرن 19م، مجلة الثقافة، ع59، من سبتمبر الى أكتوبر، الجزائر، 1984م

3. التميمي عبد الجليل: الدفاتر التركية والعربية في الجزائر، مجلة الأصالة، ع14–15 ا، الجزائر، 1971م

4. سعيدوني ناصر الدين: الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد التركي، مجلة الثقافة، ع92، من مارس إلى أفريل، الجزائر، 1986م

المراجع بالأجنبية:

1. –NECER DIN SAIDOUNI: L'ALGEROIS RURAL A LA FIN DE L'EPOQUE OTTOMANE,DE(1791-1830) ,EL BASSAIR EL DJADIDA,ALGERIE,2012

2. -NECER DIN SAIDONI: PROPRIETE ET FISCALITE,EL BASSAIR AL DJADIDA,ALGERIE,2012

3. -NECER DIN SAIDONI: LE WAQF EN ALGERIE A L'EPOQUE OTTOMANE,EL BASSAIR EL DJADIDA,ALGERIE ,2013

4. -E.LESSORE-W.WILD: LA REGENCES D'ALGER,ACHEVE DIMPRIMER SUR LES PRESSES,ENAG,REGHAYA,ALGERIE.

فهرس المحتويات

رسالة شكر	
الإهداء	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمــة	**أ–د**
المبحث الأول: ناصر الدين سعيدوني مؤرخا	**7– 34**
تمهيد	8-7
1– التعريف به:	**9– 11**
– مولده ونشأته	9
– تعليمه	11-9
2– إنتاجه العلمي:	**12–25**
– الكتب	20-12
– مقالات وبحوث وأعمال أخرى	25-20
3– التعريف بالكتابين	**26-33**
– من حيث الشكل والمحتوى العام	30-26
– أهمية الكتابين	33-31
خلاصة المبحث	34
المبحث الثاني: دراسات في تاريخ الجزائرفي العهد العثماني	**36-66**
تمهيد	36
1– دراسات منهجية للجزائر العثمانية	**37–45**
– الدراسات التاريخية في الجزائر	40-37
– وثائق الأرشيف	44-41
– المصادر المحلية	45-44
2– محطات في الجانب السياسي والعسكري والإداري	**46-58**
– البحرية الجزائرية وموظفو الإيالة	49-46

– دور قبائل المخزن وثورة ابن الأحرش	54-50
– معركة نافرين والحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية	58-54
3– محطات في الجانب الإقتصادي ، الإجتماعي	**66- 59**
– نظرة في التاريخ الإقتصادي للجزائر	60-59
– فحص مدينة الجزائر	63-61
– الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي	65-63
خلاصة المبحث	66
المبحث الثالث: النظام المالي في الجزائر في أواخر العهد العثماني	**109-68**
تمهيد	68
1– أوضاع الجزائر العثمانية	**80-69**
– سياسيا	72-69
– اقتصاديا	75-72
– إجتماعيا	80-76
2– تأثيرات النظام المالي	**87-81**
– العوامل الداخلية	83-81
– العوامل الخارجية	87-83
3– الرسوم المالية	**109-88**
– مصادر الدخل	97-88
– وجوه الإنفاق	104-97
– العملة والخزينة	108-105
خلاصة المبحث	109
الخاتمة	**113-111**
قائمة الملاحق	**125-115**
البيبليوغرافيا	**136-127**
الفهرس العام.	**139-138**